مجلة جامعة البعث

سلسلة العلوم الاقتصادية

مجلة علمية محكمة دورية

المجلد 43 . العدد 27

1442 هـ - 2021 م

الأستاذ الدكتور عبد الباسط الخطيب

رئيس جامعة البعث

المدير المسؤول عن المجلة

أ. د. ناصر سعد الدين	**رئيس هيئة التحرير**
أ. د. هايل الطالب	**رئيس التحرير**

مديرة مكتب مجلة جامعة البعث

بشرى مصطفى

د. محمد هلال	**عضو هيئة التحرير**
د. فهد شريباتي	**عضو هيئة التحرير**
د. معن سلامة	**عضو هيئة التحرير**
د. جمال العلي	**عضو هيئة التحرير**
د. عباد كاسوحة	**عضو هيئة التحرير**
د. محمود عامر	**عضو هيئة التحرير**
د. أحمد الحسن	**عضو هيئة التحرير**
د. سونيا عطية	**عضو هيئة التحرير**
د. ريم ديب	**عضو هيئة التحرير**
د. حسن مشرقي	**عضو هيئة التحرير**
د. هيثم حسن	**عضو هيئة التحرير**
د. نزار عبشي	**عضو هيئة التحرير**

تهدف المجلة إلى نشر البحوث العلمية الأصيلة، ويمكن للراغبين في طلبها الاتصال بالعنوان التالي:

رئيس تحرير مجلة جامعة البعث

سورية . حمص . جامعة البعث . الإدارة المركزية . ص . ب (77)

. هاتف / فاكس : 2138071 31 963 ++

. موقع الإنترنت : www.albaath-univ.edu.sy

. البريد الالكتروني : magazine@ albaath-univ.edu.sy

ISSN: 1022-467X

شروط النشر في مجلة جامعة البعث

الأوراق المطلوبة:

- 2 نسخة ورقية من البحث بدون اسم الباحث / الكلية / الجامعة) + CD / word من البحث منسق حسب شروط المجلة.
- طابع بحث علمي + طابع نقابة معلمين.
- **اذا كان الباحث طالب دراسات عليا:**

يجب إرفاق قرار تسجيل الدكتوراه / ماجستير + كتاب من الدكتور المشرف بموافقته على النشر في المجلة.

- **اذا كان الباحث عضو هيئة تدريسية:**

يجب إرفاق قرار المجلس المختص بإنجاز البحث أو قرار قسم بالموافقة على اعتماده حسب الحال.

- **اذا كان الباحث عضو هيئة تدريسية من خارج جامعة البعث :**

يجب إحضار كتاب من عمادة كليته تثبت أنه عضو بالهيئة التدريسية و على رأس عمله حتى تاريخه.

- **اذا كان الباحث عضواً في الهيئة الفنية :**

يجب إرفاق كتاب يحدد فيه مكان و زمان إجراء البحث ، وما يثبت صفته وأنه على رأس عمله.

- **يتم ترتيب البحث على النحو الآتي بالنسبة لكليات (العلوم الطبية والهندسية والأساسية والتطبيقية):**

عنوان البحث . . ملخص عربي و إنكليزي (كلمات مفتاحية في نهاية الملخصين).

1- مقدمة

2- هدف البحث

3- مواد وطرق البحث

4- النتائج ومناقشتها .

5- الاستنتاجات والتوصيات .

6- المراجع.

- **يتم ترتيب البحث على النحو الآتي بالنسبة لكليات (الآداب – الاقتصاد– التربية – الحقوق – السياحة – التربية الموسيقية وجميع العلوم الإنسانية):**
- عنوان البحث . . ملخص عربي و إنكليزي (كلمات مفتاحية في نهاية الملخصين).

1. مقدمة.
2. مشكلة البحث وأهميته والجديد فيه.
3. أهداف البحث و أسئلته.
4. فرضيات البحث و حدوده.
5. مصطلحات البحث و تعريفاته الإجرائية.
6. الإطار النظري و الدراسات السابقة.
7. منهج البحث و إجراءاته.
8. عرض البحث و المناقشة والتحليل
9. نتائج البحث.
10. مقترحات البحث إن وجدت.
11. قائمة المصادر والمراجع.

7- يجب اعتماد الإعدادات الآتية أثناء طباعة البحث على الكمبيوتر:

أ- قياس الورق 17.5×25 B5.

ب- هوامش الصفحة: أعلى 2.54- أسفل 2.54 – يمين 2.5- يسار 2.5 سم

ت- رأس الصفحة 1.6 / تذييل الصفحة 1.8

ث- نوع الخط وقياسه: العنوان . Monotype Koufi قياس 20

. كتابة النص Simplified Arabic قياس 13 عادي . العناوين الفرعية Simplified Arabic قياس 13 عريض.

ج . يجب مراعاة أن يكون قياس الصور والجداول المدرجة في البحث لا يتعدى 12سم.

8- في حال عدم إجراء البحث وفقاً لما ورد أعلاه من إشارات فإن البحث سيهمل ولا يرد البحث إلى صاحبه.

9- تقديم أي بحث للنشر في المجلة يدل ضمناً على عدم نشره في أي مكان آخر، وفي حال قبول البحث للنشر في مجلة جامعة البعث يجب عدم نشره في أي مجلة أخرى.

10- الناشر غير مسؤول عن محتوى ما ينشر من مادة الموضوعات التي تنشر في المجلة

11- تكتب المراجع ضمن النص على الشكل التالي: [1] ثم رقم الصفحة ويفضل استخدام التهميش الإلكتروني المعمول به في نظام وورد WORD حيث يشير الرقم إلى رقم المرجع الوارد في قائمة المراجع.

تكتب جميع المراجع باللغة الانكليزية (الأحرف الرومانية) وفق التالي:

آ . إذا كان المرجع أجنبياً:

الكنية بالأحرف الكبيرة . الحرف الأول من الاسم تتبعه فاصلة . سنة النشر . وتتبعها معترضة (–) عنوان الكتاب ويوضع تحته خط وتتبعه نقطة . دار النشر وتتبعها فاصلة . الطبعة (ثانية . ثالثة) . بلد النشر وتتبعها فاصلة . عدد صفحات الكتاب وتتبعها نقطة.

وفيما يلي مثال على ذلك:

–MAVRODEANUS, R1986– **Flame Spectroscopy**. Willy, New York, 373p.

ب . إذا كان المرجع بحثاً منشوراً في مجلة باللغة الأجنبية:

. بعد الكنية والاسم وسنة النشر يضاف عنوان البحث وتتبعه فاصلة، اسم المجلد ويوضع تحته خط وتتبعه فاصلة . المجلد والعدد (كتابة مختزلة) وبعدها فاصلة . أرقام الصفحات الخاصة بالبحث ضمن المجلة.

مثال على ذلك:

BUSSE,E 1980 Organic Brain Diseases **Clinical Psychiatry News** , Vol. 4. 20 – 60

ج. إذا كان المرجع أو البحث منشوراً باللغة العربية فيجب تحويله إلى اللغة الإنكليزية و التقيد

بالبنود (أ و ب) ويكتب في نهاية المراجع العربية: (المراجع In Arabic)

رسوم النشر في مجلة جامعة البعث

1. **دفع رسم نشر (20000) ل.س عشرون ألف ليرة سورية عن كل بحث لكل باحث يريد نشره في مجلة جامعة البعث.**
2. **دفع رسم نشر (50000) ل.س خمسون الف ليرة سورية عن كل بحث للباحثين من الجامعة الخاصة والافتراضية .**
3. **دفع رسم نشر (200) مئتا دولار أمريكي فقط للباحثين من خارج القطر العربي السوري .**
4. **دفع مبلغ (3000) ل.س ثلاثة آلاف ليرة سورية رسم موافقة على النشر من كافة الباحثين.**

المحتوى

اسم البحث	اسم الباحث	الصفحة
أثر تغير التركيب العمري للسكان على الناتج المحلي الإجمالي في سورية	أحمد الزهري د.حسن حجازي أ.د. مصطفى العبدالله الكفري	40-11
التنبؤ بتغيرات كميات إنتاج فروج اللحم في سورية باستخدام منهجية بوكس جينكينز	د. أحمد أديب أحمد مهند العلي	68- 41
تحليل هيكليِّة السلع المشمَّلة في برنامج إحلال بدائل المستوردات والنتائج المتوقعة له في سورية	ياسمين قيروط د. أيهم أسد	116-69
تأثير عدم استقرار بيئة الأعمال في سياسة توزيع الأرباح	نور البندقجي أ.د : مها ريحاوي	160-117

أثر تغير التركيب العمري للسكان على الناتج المحلي الإجمالي في سورية

خلال الفترة (1970 – 2010)

إعداد: أحمد الزهري

المشرف المشارك: د.حسن حجازي إشراف : أ.د. مصطفى العبدالله الكفري

الملخص

تعد دراسة الناتج المحلي الإجمالي ذات أهمية كبيرة، لأنه يمثل النتيجة الملموسة لمجموع النشاطات الاقتصادية في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، ويعبر عن مدى نجاح السياسة التي تتبعها الدولة فيما يتعلق بشؤونها الاقتصادية والمالية من جهة، وعن مستوى الفعاليات الإنتاجية عن طريق معرفة حجم ما ينتج أو ما يستهلك من سلع وخدمات من جهة أخرى.

وتتأثر حركة الناتج المحلي الإجمالي بالعديد من العوامل، وتعد تغيرات التركيب العمري للسكان أحد أهم هذه العوامل، حيث تؤثر وتتأثر بمعدل نمو هذا الناتج، لذلك هدف هذا البحث إلى دراسة أثر تغيرات التركيب العمري للسكان على نمو الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال تحليل أهمية هذه التغيرات، وقياس أثرها على الناتج المحلي الإجمالي في سورية لفترة طويلة نسبياً تمتد من عام 1970 وحتى عام 2010 .

كلمات مفتاحية: التركيب العمري للسكان ـ الناتج المحلي الإجمالي ـ التحليل القياسي.

University of Damascus

Faculty of Economics

Economic Department

The impact of changing the age structure of the population on the gross domestic product (GDP) in Syria during the period (1970 - 2010)

Prepared by: Ahmad AL. Zahree

Supervisor
f.Dr. Moustafa EL-Abdallah ALKafry

Participant supervisor
.Dr.Hasan Hegazi

Abstract

Human life affected by a combination of factors and health factor very important, cause it presents the noticoble result of commercial activities in society during a specific time, and expresses how far strategy which the government is following is successful in commercial and financial issues (in one hand), and about producing activities level, by knowing the mass of producing and consoming from Goods and Services (in the other hand).

Gross Domestic Product (GDP) movement impacted by

many elements, and the changing structure of the population concerderd as on of the most important elements, which have an influence and affected by the rate of this product gross.

That is why this Search aimed to study the impact of the structure of population change on the rate of (GDP), by analysing the importance of this changes, and measrring the impactes on (GDP) in Syria for relatively long time between 1970 and 2010.

Key Words: The age structure of the Population, the gross domestic product, standard analysis.

المقدمة:

أكدت المؤتمرات السكانية العالمية على العلاقة المتبادلة بين المتغيرات السكانية ومؤشرات التنمية الاقتصادية، فقد تقرر في مؤتمر بوخارست عام 1978 عدم إمكانية عزل عامل السكان عن عوامل التنمية، وعدم إمكانية إعطاء العوامل السكانية دوراً سلبياً، وأكد مؤتمر مكسيكو عام 1984 على أن السكان جزء أساسي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن برامج التنمية يجب أن تعكس الروابط المعقدة بين السكان والموارد والبيئة والتنمية، وهو ما تم التأكيد عليه في مؤتمر القاهرة عام 1994، ذلك أن الاهتمام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يعتمد فقط على تحسين مؤشراتها الاقتصادية دون الأخذ بالحسبان حالة السكان ضمن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، فالمسألة السكانية مرتبطة تماماً بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية، ولا يمكن معالجة مسألة بمنأى عن الأخرى، ويمكن الإشارة هنا إلى فكر ابن خلدون وبيان رأيه في المسألة السكانية، فهو يرى " أن الطبيعة المتغيرة للحياة الاقتصادية هي الأساس لفهم الحركة السكانية

وتغيراتها، وأن البلد المكتظ بالسكان يخلق إمكانيات أفضل لتقسيم العمل الاجتماعي الذي يحقق بدوره استخداماً أفضل للموارد لإحراز التقدم الاقتصادي والأمن السياسي"[1].

في حين يرى بعض علماء الاقتصاد والاجتماع في الوقت الحاضر أن المشكلة الأساسية التي تعاني منها غالبية الدول النامية ومنها سورية، هي التباين بين مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي من جهة، ومعدل النمو السكاني من جهة أخرى، ذلك أن مستوى النمو الاقتصادي في هذه الدول يبدو أقل من معدل النمو السكاني، بحيث يصبح الاقتصاد في كثير من الأحيان عاجزاً عن إمكانية استيعاب الزيادة السكانية، وتحقيق التشغيل الأمثل لعوامل الإنتاج، وتأمين احتياجات السكان المتزايدة من السلع والخدمات.

وتبدو أهمية العلاقة بين السكان والناتج المحلي الإجمالي من خلال التداخل بينهما، وذلك من خلال الدور المزدوج للسكان، فالإنسان عامل إنتاج واستهلاك في وقت واحد، وهو يساهم من جهة باحتساب زيادة الناتج المحلي الإجمالي في البلد، وتنعكس زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إيجاباً على التنمية الاقتصادية التي ستنعكس بدورها على الإنسان ذاته، ومن جهة أخرى فإن زيادة عدد المستهلكين في المجتمع تؤثر سلباً في الناتج المحلي الإجمالي.

من هنا تبدو أهمية تحقيق توازن بين معدل نمو السكان ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ذلك أن رجحان معدل النمو السكاني عن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يمثل حالة من عدم التوازن لا بد من تصحيحها، وإلا سيكون هناك العديد من الآثار السلبية على كل من العوامل السكانية والاقتصادية على السواء.

[1] سفتيلانا باتسبيقا: العمران البشري في مقدمة ابن خلدون، ترجمة رضوان ابراهيم، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986، ص 20.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في عدم وضوح العلاقة بين تغيرات التركيب العمري للسكان من جهة والناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى في سورية.

أهمية البحث:

تنطلق أهمية البحث من خلال الاهتمام المتزايد للباحثين والقائمين على وضع الخطط التنموية في سورية بدراسة موضوع العامل السكاني، ودراسة تغير التركيب العمري للسكان وما يخلقه من آثار على أحد أهم متغيرات التنمية الاقتصادية وهو الناتج المحلي الإجمالي.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى ما يأتي:

1- التعرف على تغيرات التركيب العمري للسكان في سورية.

2- قياس أثر تغير التركيب العمري للسكان على بعض المحددات الأساسية للناتج المحلي الإجمالي (الاستهلاك . الاستثمار) في سورية.

فرضيات البحث:

يقوم البحث على الفرضيات الآتية:

1- لا يوجد علاقة ذات دلالة بين تغير التركيب العمري للسكان والناتج المحلي الإجمالي.

2- لا يوجد علاقة ذات دلالة بين تغير التركيب العمري للسكان والاستهلاك.

3- لا يوجد علاقة ذات دلالة بين تغير التركيب العمري للسكان والاستثمار.

الدراسات السابقة:

- عثمان بصو، سنا (2011)، دراسة تحليلية للعلاقة المتبادلة بين تغير التركيب العمري للسكان في سورية والمتغيرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة (1970-2007)، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد.

تعرضت الباحثة في جزء من الرسالة إلى المتغيرات الاقتصادية الكلية المرتبطة بالتركيب العمري للسكان، كما بينت فيها العوامل المؤثرة على الناتج المحلي الإجمالي وعلاقته بالتركيب العمري للسكان، وتوصلت فيها إلى مجموعة من النتائج وأخرى من المقترحات.

- حمادة، عبدالله (1994)، مستقبل الوضع السكاني في سورية وانعكاساته على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، رسالة ماجستير، جامعة حلب، كلية الاقتصاد.

تعرض الباحث في جزء من الرسالة إلى انعكاس الإسقاطات السكانية على الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك والادخار، مع قيامه بالتنبؤ بحجم كل من هذه المتغيرات حتى عام 2011، وتوصل فيها إلى مجموعة من النتائج وأخرى من المقترحات.

- كاظم حسن، رحيم، قياس أثر التركيب العمري للسكان على الناتج المحلي الإجمالي في الطرق، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (19)، العدد (72).

عرض فيه الباحث التحول الديمغرافي وتطور التركيب العمري للسكان في العراق خلال الفترة (1987-2007)، والناتج المحلي الإجمالي في العراق للفترة ذاتها، وقام بعدها بدراسة العلاقة بين تغير التركيب العمري للسكان والناتج المحلي الإجمالي معتمداً في ذلك على القياس الاقتصادي، وتوصل في نهاية البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات وأخرى من التوصيات.

منهج البحث:

تبنى الرؤى العلمية في الأبحاث والدراسات الحديثة على المنهج العلمي القائم على دراسة وتحليل العوامل والمتغيرات المختلفة المتعلقة بتساؤلات البحث، لذلك سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في دراسة هذا البحث.

ولتحقيق ذلك سيتم دراسة الأفكار الرئيسية الآتية:

- دراسة تغيرات التركيب العمري للسكان في سورية.
- دراسة تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- دراسة المحددات الأساسية للناتج المحلي الإجمالي.
- التحليل القياسي لأثر تغيرات التركيب العمري للسكان على كل من الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك والاستثمار.

أولاً . دراسة تغيرات التركيب العمري للسكان في سورية:

يعكس التركيب العمري للسكان قضايا هامة في التحليل الديمغرافي، ذلك أنه يلخص تاريخ الظروف الديمغرافية الأساسية للسكان بما في ذلك الخصوبة والهجرة، وتعد العوامل المؤثرة في النمو السكاني في سورية من مواليد ووفيات وهجرة من أهم العوامل المؤثرة في التركيب العمري للسكان، إذ يمكن القول أن أحد أهم الأسباب التي أحدثت تغيرات هيكلية في التركيب العمري للسكان في سورية هي التغيرات التي طرأت على معدلي الولادات والوفيات، حيث تميزت الولادات في سورية ببقاء معدلاتها مرتفعة نسبياً بالرغم من الانخفاض الذي طرأ عليها وبخاصة في السنوات الأخيرة، إذ انخفض معدل المواليد الخام في سورية من /48/ بالألف في عام 1970 إلى /33.5/ بالألف في عام 2010، في حين انخفض معدل الوفيات الخام بشكل كبير، وذلك من /13/ بالألف في عام 1970 إلى /3.3/ بالألف في عام 2010 [1].

[1] المكتب المركزي للإحصاء ـ مديرية الإحصاءات السكانية، دمشق، 2011.

1 . أهمية التركيب العمري للسكان:

تُعّد دراسة التركيب العمري للسكان في سورية على قدر كبير من الأهمية، وذلك للأسباب التالية:

- يوضح التركيب العمري للسكان الملامح الديمغرافية الأساسية للمجتمع السوري.
- يساعد في معرفة احتياجات السكان من الخدمات المختلفة (رياض أطفال . مدارس . مشافي ... الخ).
- يقوم بتحديد حجم المعروض من القوة البشرية والتغيرات التي تطرأ على حركة السكان داخل قوة العمل وخارجها.
- يؤثر التركيب العمري للسكان على عملية الادخار والاستثمار، ذلك أن أنماط استهلاك السلع بمختلف أنواعها تتغير باختلاف العمر.
- يحدد التركيب العمري للسكان الفئات المنتجة والفئات المعالة.

وعليه، فإن معرفة الواقع الحالي للتركيب العمري للسكان يمكن من الاستشعار المستقبلي لتطور السكان في المراحل المقبلة، باحتساب أن هذا التركيب يلخص مرحلة زمنية قد تمتد لأكثر من جيل، لذا فإن دراسة التركيب العمري للسكان تلقي الضوء على العديد من المؤشرات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وتفيد عموماً في تحديد احتياجات التنمية والتخطيط لها.

2 . توزع السكان في سورية حسب الفئات العمرية:

يعد التركيب العمري للسكان من أحد أهم المتغيرات السكانية التي تؤثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتكمن أهمية هذا النوع من التراكيب السكانية من خلال التعرف على أبرز الخصائص الديمغرافية التي يهتم بها الباحث الديمغرافي والمخطط

الاجتماعي، " فهو يفصح عن حجم القوة البشرية في المجتمع، الحالية منها والمستقبلية التي تؤثر في حجم الناتج المحلي، والدخل القومي، وفي مستوى المعيشة"[1]

ويبين الجدول رقم /1/ توزع السكان في سورية حسب الفئات العمرية خلال الفترة (1970 – 2010):

الجدول رقم /1/ توزع السكان في سورية حسب الفئات العمرية خلال الفترة (1970 – 2010)

ألف نسمة

السكان / السنة	عدد السكان في الفئة العمرية [0-14]	نسبة عدد * السكان في الفئة العمرية [0-14] إلى عدد السكان %	عدد السكان في الفئة العمرية [15-64]	نسبة عدد * السكان في الفئة العمرية [15-64] إلى عدد السكان %	عدد السكان في الفئة العمرية 65 سنة فأكثر	نسبة عدد السكان في الفئة العمرية سنة فأكثر إلى عدد السكان %
1970	3108	49.29	2939	46.61	258	4
1975	4325	58.61	2832	38.37	223	3.02
1980	4213	48.40	4204	48.30	287	3.30

[1] د. بوادقجي، عبد الرحيم ود. خوري عصام: علم السكان (نظريات ومفاهيم)، دار الرضا للنشر، سورية ـ دمشق، الطبعة الأولى، شباط 2002، ص 63.

4.37	449	46.34	4758	49.29	5060	1985
4.39	532	46.35	5616	49.26	5968	1990
3	428	52.20	7457	44.80	6400	1995
3.06	500	56.39	9202	40.55	6618	2000
3.30	603	57.20	10450	39.50	7216	2005
3.34	626	57.21	10708	39.45	7383	2006
3.35	642	57.19	10965	39.46	7565	2007
3.35	712	58.51	11493	37.87	7439	2008
3.62	729	58.46	11764	37.92	7632	2009
4.06	837	58.73	12109	37.21	7673	2010

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاستناد إلى البيانات الواردة في المجموعة الإحصائية السورية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء بدمشق، وذلك للأعوام الواردة في الجدول.

*تم حساب النسب من قبل الباحث.

يلاحظ من الجدول رقم /1/ أن عدد السكان في سورية في الفئة العمرية [0-14] سنة بلغ (3108) ألف نسمة في عام 1970 أي ما نسبته (49.29%) من عدد سكان سورية والبالغ (6305) ألف نسمة للعام ذاته، وازداد هذا العدد بشكل تدريجي في السنوات اللاحقة ليصل إلى (6618) ألف نسمة في عام 2000، أي بنسبة (40.55%) من عدد سكان سورية البالغ (16320) ألف نسمة بالعام المذكور، واستمر هذا العدد بالارتفاع إلى أن وصل إلى (7673) ألف نسمة في عام 2010 بنسبة قدرها (37.21%) من عدد سكان سورية بذلك العام والبالغ (20619) ألف نسمة، ويلاحظ من الجدول ذاته ارتفاع عدد سكان سورية في الفئة العمرية [15-64] سنة من (2939) ألف نسمة في عام 1970 أي ما نسبته (46.61%) من عدد سكان سورية في ذلك العام والبالغ (6305) ألف نسمة، وارتفع هذا العدد بشكل تدريجي في السنوات اللاحقة، ليصل إلى (9202) ألف نسمة في عام 2000، أي بنسبة قدرها (56.38%) من عدد سكان سورية للعام ذاته، واستمر هذا العدد بالارتفاع إلى أن وصل إلى (12109) ألف نسمة عام 2010 بنسبة قدرها (58.73%) من عدد سكان سورية بذلك العام، في حين أن التغيرات التي طرأت على سكان الفئة العمرية [65←[كانت محدودة نوعاً ما إذا ما قورنت بالتغيرات

التي طرأت على سكان الفئتين العمريتين السابقتين [0-14] سنة، [15-64] سنة، وعليه يمكن القول أن هناك تغيرات جوهرية حصلت في التركيبة العمرية للسكان في سورية خلال الفترة الزمنية (1970-2010).

ثانياً . تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه " قيمة السلع والخدمات النهائية التي ينتجها أفراد مجتمع معين خلال فترة زمنية معينة، عادة تكون سنة واحدة، والذين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد بغض النظر عن جنسيتهم، سواء أكانوا من مواطني البلد أم من الأجانب "[1].

ومن المعروف أن الناتج المحلي الإجمالي هو المؤشر الحقيقي لقياس مستوى التنمية الاقتصادية في بلد ما، ويعتمد كأساس للعديد من الحسابات الاقتصادية والمالية والاجتماعية، كما أنه يمثل الكعكة الاقتصادية التي يجب أن تتوزع على فئات وقطاعات المجتمع كافة، وينتمي هذا المؤشر إلى المؤشرات الكلية للاقتصاد الكلي.

وتُعّد دراسة الناتج المحلي الإجمالي ذات أهمية كبيرة، لأنه يمثل النتيجة الملموسة لجميع النشاطات الاقتصادية في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، كما أنه خير تعبير عن مدى نجاح السياسة الاقتصادية والمالية التي تتبعها الدولة، ويعبر الناتج المحلي أيضاً عن مستوى الفعاليات الإنتاجية عن طريق معرفة حجم ما ينتج أو يستهلك من سلع وخدمات [2].

كما يُعد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة أكثر مفاهيم هذا الناتج شيوعاً لأنه يعكس القدر الإجمالي من السلع النهائية والخدمات المنتجة في الاقتصاد بدرجة أكثر دقة، إذ يُعبر عن القيمة بدلالة سعر سنة أساس مختارة تحكمياً، وهي الأسعار التي تعود إلى إحدى السنوات السابقة التي يتم اختيارها على أساس أنها حديثة وطبيعية وخالية من

[1] د. العيساوي، كاظم – د. الوادي، محمود: الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، عمان، 2007، ص 37.
[2] د. الأشقر، أحمد، قايم، أحمد رفيق: التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات جامعة حلب، 1993، ص 8-9.

الحوادث والحروب، وأي مفهوم حقيقي مقاساً بأسعار سنة أساس واحدة يكون مصمماً لعزل آثار التغيرات في الأسعار من سنة لأخرى، ويبين الجدول الآتي تطور الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه في سورية خلال الفترة (1970-2010):

الجدول رقم (2) تطور الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه في سورية خلال

الفترة (1970-2010) بأسعار سنة /2000/ الثابتة

السنة	الناتج المحلي الإجمالي مليون ل.س	عدد السكان ألف نسمة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ل.س	النمو السنوي* للناتج المحلي الإجمالي %	النمو السنوي في* نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي %
1970	179403	6305	28454	-	-
1975	321874	7380	43614	79.4	53.3
1980	450657	8704	51775	40	18.7
1985	515986	10267	50257	14.5	- 2.9
1990	510548	12116	42138	-1	- 16.1
1995	756404	14285	52951	48.1	25.7
2000	904622	16320	55430	19.6	4.7

14.2	27.9	63316	18269	1156714	2005
2.5	5	64919	18717	1215082	2006
3.1	5.7	66974	19172	1284035	2007
2	4.5	68291	19644	1341516	2008
3.4	5.9	70600	20125	1420833	2009
1	3.4	71279	20619	1469703	2010

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء بدمشق، المجموعة الإحصائية لعام 2011، الجدول رقم 15/21، ص 462-463.

* حسبت من قبل الباحث باستخدام الصيغة الرياضية التالية: $Ay = \frac{y_t - y_{t-1}}{y_{t-1}} .100$

يلاحظ من الجدول رقم (2) زيادة الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ، حيث ازداد هذا الناتج من /179403/ مليون ليرة سورية في عام 1970 إلى /904622/ مليون ليرة سورية في عام 2000 ليصل بعد ذلك إلى /1469703/ مليون ليرة سورية في عام 2010، وقد انعكست الزيادة المذكورة على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إذ ازداد نصيب الفرد في سورية من الناتج المذكور من /28454/ ليرة سورية في عام 1970 إلى /55430/ ليرة سورية في عام 2000، وإلى /71279/ ليرة سورية عام 2010.

كما يلاحظ من الجدول المذكور أن معدل النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كان أقل بكثير من معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي ولكافة السنوات، فقد وصل معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1970– 1975) إلى (79.4%)، في حين وصل معدل النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج المذكور إلى (53.3%) للفترة ذاتها، وبالمقابل حقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً سالباً خلال الفترة (1985– 1990) وصل إلى (– 1%)، قابلة نمواً سالباً أيضاً في نصيب الفرد من الناتج المحلي وصل إلى (– 16.1%) للفترة ذاتها، وبعد عام 1990 حقق الناتج المحلي الإجمالي معدلات نمو إيجابية تفاوتت بين عام وآخر، إلى أن وصل هذا المعدل إلى (3.4%) في عام 2010، وانعكس ذلك على معدل النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أيضاً، حيث حقق معدل نمو قدره (1%) بالعام ذاته.

ومن الجدير ذكره أن الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لم تصيب أفراد المجتمع السوري كافة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذه الزيادة لم تنعكس بشكل إيجابي على حياة المواطن بسبب ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع الأسعار.

ثالثاً ـ المحددات الأساسية للناتج المحلي الإجمالي:

تتكون المحددات الأساسية للناتج المحلي الإجمالي من إجمالي الاستهلاك (بشقيه العام والخاص)، وإجمالي الاستثمارات المحلية (بشقيها العام والخاص)، وصافي التعامل مع العالم الخارجي، إضافة إلى الادخار الذي يعبر عن الجزء المتبقي من الدخل بعد تنزيل الاستهلاك منه.

1 ـ الاستهلاك:

يُعَد الاستهلاك الإجمالي (بشقيه العام والخاص) أحد أهم المحددات الأساسية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وتتبع أهميته في كونه المحرك الأساسي للإنتاج وغايته النهائية، فهو يمثل هدف النشاط الاقتصادي في أي مجتمع باعتبار أن إمكانية إشباع الحاجات الإنسانية لا يتم إلا عن طريق إنتاج السلع والخدمات اللازمة للاستجابة لهذه الحاجات[1].

ويُعّد التركيب العمري للسكان أكثر المتغيرات السكانية تأثيراً في الاستهلاك لجهة انخفاضه أو ارتفاعه على السواء، حيث تشير الدراسة التي قامت بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وصندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة الدول العربية بعنوان " الترابط بين السكان والتنمية والفقر على الصعيد الكلي " إلى ارتفاع معدلات الاستهلاك لدى الفئتين العمريتين (0–14) سنة و [65←[وهما الفئتان العمريتان المعالتان واللتان تتكونان من الأطفال والمسنين، فيما تنخفض هذه المعدلات لدى الفئة العمرية (15–64) سنة والتي يتميز أفرادها بارتفاع إنتاجيتهم وارتفاع معدل ادخارهم، وتبين هذه الدراسات أن معدلات الادخار هي أعلى ما تكون عند سن الخامسة والأربعين عاماً، في حين تنخفض بين الأفراد الذين هم في بداية الثلاثينات نتيجة لتزايد الاحتياجات الاستهلاكية للأسر

[1]، د. الشمري، ناظم – د. الشروف، محمد: مدخل في علم الاقتصاد، عمان، 1999، ص 16.

الجديدة[2]، ويبين الجدول التالي تطور إجمالي الاستهلاك في سورية ونصيب الفرد منه خلال الفترة (1970–2010) وذلك بأسعار /2000/ الثابتة:

الجدول رقم (3) تطور إجمالي الاستهلاك ونصيب الفرد منه في سورية خلال الفترة (1970-2010) بأسعار 2000 الثابتة

السنة	إجمالي الاستهلاك مليون ل.س	عدد السكان ألف نسمة	نصيب الفرد من إجمالي الاستهلاك ل.س	معدل النمو في نصيب الفرد من الاستهلاك %
1970	170204	6305	26995	-
1975	307621	7380	41683	54.4
1980	435490	8704	50033	20
1985	478657	10267	46621	- 6.8
1990	501772	12116	41414	- 11.1
1995	636862	14285	44583	7.6
2000	685683	16320	42015	- 5.8
2005	966553	18269	52907	25.9
2006	993163	18717	53062	0.3

[2]، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وصندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة الدول العربية: الترابط بين السكان والتنمية والفقر على الصعيد الكلي، المنتدى الإقليمي العربي للسكان، بيروت 21/11/2004- 19، ص 7.

2007	1039221	19172	54205	2.1
2008	1057211	19644	53818	- 0.7
2009	1130960	20125	56197	4.4
2010	1224626	20619	59393	5.7

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاستناد إلى البيانات الواردة في المجموعة الإحصائية السورية لعام 2011 الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء بدمشق.

يلاحظ من الجدول رقم (3) ارتفاع نصيب الفرد في سورية من إجمالي الاستهلاك من /26995/ ليرة سورية في عام 1970 إلى /50033/ ليرة سورية في عام 1980، ليتراجع بعد ذلك وينخفض إلى /42015/ ليرة سورية في عام 2000، ويعاود الارتفاع بعد عام 2000 ليصل إلى /59393/ ليرة في عام 2010.

كما يلاحظ من الجدول المذكور التذبذب في معدل النمو في نصيب الفرد من الاستهلاك، فبعد أن حقق نصيب الفرد من الاستهلاك معدل نمو قدره (54.4%) خلال الفترة (1970 – 1975) انخفض هذا المعدل بشكل كبير وحقق معدل نمو سالب وصل إلى (–608%) خلال الفترة (1980 – 1985)، وإلى (–11.1%) خلال الفترة (1985-1990)، ليعود بعد ذلك ويحقق نمو إيجابي قدره (7.6%) خلال الفترة (1995-1990) واستمر هكذا بين انخفاض وارتفاع إلى أن وصل إلى (5.7%) في عام 2010 .

2 . الاستثمار:

وهو المحدد الأساسي الثاني من محددات الناتج المحلي الإجمالي، وهو بالتعريف استخدام المدخرات النقدية والعينية في الاقتصاد لتكوين أصول رأسمالية (موجودات ثابتة) تستخدم في إنتاج السلع والخدمات[1].

[1] د. خلف، فليح: الاقتصاد الكلي، عالم الكتب الحديثة، إربد ـ الأردن، 2007، ص 163 .

ويتأثر الاستثمار عموماً بالعديد من العوامل نذكر منها: الدخل القومي، حجم الطلب الاستهلاكي ونموه، التطور التكنولوجي، الضرائب والرسوم، الحوافز، عدد السكان ومعدلات نموهم، حجم التكوين الرأسمالي، الإعانات والتسهيلات التي تقدم للمنتجين، وأسعار الفائدة السائدة في السوق وما إلى ذلك.

ونظراً لأهمية الاستثمار ودوره في دعم عملية التنمية الاقتصادية، فقد أولت الجمهورية العربية السورية موضوع الاستثمار أهمية كبيرة تجلت بصدور قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991 الذي منح المستثمرين العديد من المزايا بهدف تشجيع المستثمرين السوريين والعرب لاستثمار مدخراتهم المالية داخل القطر، وبعدها صدر المرسوم التشريعي رقم /8/ لعام 2007 الخاص بإحداث هيئة الاستثمار السورية، إضافة لذلك فقد تم التركيز على تحسين مناخ الاستثمار في سورية، وقد أدى ذلك كله إلى تطور الاستثمار في سورية والذي انعكس بدوره على نصيب الفرد من الاستثمار، ويبين الجدول التالي تطور إجمالي الاستثمار في سورية ونصيب الفرد منه خلال الفترة (1970-2010) بأسعار 2000 الثابتة:

الجدول رقم (4) تطور إجمالي الاستثمار ونصيب الفرد منه في سورية خلال الفترة (1970-2010) بأسعار 2000 الثابتة

السنة	إجمالي الاستثمار مليون ل.س	عدد السكان ألف نسمة	نصيب الفرد من إجمالي الاستثمار ل.س	معدل النمو في نصيب الفرد من الاستثمار %
1970	32979	6305	5231	-
1975	88847	7380	12039	130.1
1980	145380	8704	16703	38.7
1985	171136	10267	16669	- 0.2
1990	99770	12116	8235	- 50.6
1995	167846	14285	11750	42.7
2000	156092	16320	9564	- 18.6
2005	288193	18269	15775	64.9
2006	308669	18717	16491	4.5
2007	283099	19172	14766	-10.5
2008	266488	19644	13566	- 8.1
2009	297100	20125	14763	8.8
2010	337422	20619	16365	10.8

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاستناد إلى البيانات الواردة في المجموعة الإحصائية السورية لعام 2011 الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء بدمشق.

يلاحظ من الجدول رقم (4) تغير نصيب الفرد في سورية من الاستثمار بين فترة وأخرى، إذ ارتفع من /5231/ ليرة سورية في عام 1970 إلى /9564/ ليرة سورية في عام 1980، واستمر بالارتفاع إلى أن وصل إلى /16365/ ليرة سورية في عام 2010.

كما يلاحظ من الجدول ذاته التذبذب في معدل النمو في نصيب الفرد من الاستثمار، فبعد أن وصل هذا المعدل إلى (130.1%) خلال الفترة (1970-1975) انخفض بشكل كبير ليحقق نمواً سالباً وصل إلى (18.6-%) في عام 2000، ليرتفع فيما بعد ويحقق نمواً إيجابياً وصل إلى (10.8%) في عام 2010.

3 . صافي التعامل مع العالم الخارجي:

يمثل هذا المؤشر الفرق بين الصادرات والمستوردات، وتشير البيانات الخاصة بهذا المؤشر إلى عجز مستمر خلال الفترة (1970 – 2010) باستثناء عام 2000، حيث سجل صافي التعامل مع العالم الخارجي فائضاً ملحوظاً وصل إلى (62847) مليون ليرة سورية [1]، ويعود العجز الحاصل في التعامل مع العالم الخارجي إلى الاختلال بين الإنتاج والاستهلاك، والادخار والاستثمار.

رابعاً . التحليل القياسي لأثر تغيرات التركيب العمري للسكان على كل من الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك والاستثمار:

سنقوم بدراسة العلاقة بين تغيرات التركيب العمري للسكان وكل من الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك والاستثمار خلال الفترة (1970-2010) من خلال بناء نموذج قياسي يهدف إلى تحديد طبيعة هذه العلاقة ونوعها.

[1] المكتب المركزي للإحصاء بدمشق: المجموعة الإحصائية السورية لعام 2011، الجدول رقم (15/12)، ص 453.

1 . النموذج القياسي:

تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لملاءمته مع طبيعة الدراسة، والذي يعبر عنه بأنه تحليل العلاقة الدالية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وذلك وفق العلاقة الآتية:

$$y = \beta_0 + \beta_1.x_1 + \beta_2.\ x_2 + \ldots + \beta_n\ x_n + E$$

2 . أساليب تحليل البيانات:

من خلال تصنيف متغيرات الدراسة وكيفية قياسها تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك والاستثمار كمتغيرات تابعة، والتركيب العمري للسكان كمتغير مستقبل، وذلك خلال الفترة (1970 – 2010) باستخدام معادلة الانحدار الخطي لقياس تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، وذلك بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Spss) في تحليل البيانات الواردة في الجداول ذوات الأرقام (2 و3 و 4)، والبيانات المتعلقة بالتركيب العمري للسكان والواردة في الجدول رقم (1)، كما سيتم اعتماد (0.05) كمستوى معنوية.

2–1 أثر تغير التركيب العمري للسكان على الناتج المحلي الإجمالي:

يلعب التركيب العمري للسكان دوراً هاماً في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي، حيث يعد من العوامل الهامة المؤثرة في هذا الناتج، إذ أن الزيادة السريعة في عدد المنتجين من الفئة العمرية (15-64) سنة تعد أحد أهم الأسباب الجوهرية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وبناء على ذلك تتحدد دالة الناتج المحلي الإجمالي بالشكل التالي:

$$y = f(x)$$

حيث تعبر: y عن الناتج المحلي الإجمالي

x عن تغير التركيب العمري للسكان

ومن تحليل بيانات الجدولين رقم (1) و (2) باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS(24)، وبتطبيق نموذج الانحدار الخطي البسيط لدراسة أثر المتغير المستقل (

تغير التركيب العمري للسكان) على المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) تم التوصل إلى النتائج الآتية:

الجدول رقم (5) معامل الارتباط والتحديد للمتغير المستقل (تغير التركيب العمري للسكان)

والمتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي)

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
69008.0	0.652	0.659	.812[a]	1

a. Predictors: (Constant), عدد السكان في الفئة العمرية [64-15]

يبين الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط R تساوي (0.812)، وأن معامل التحديد هو (0.659)، أي أن التركيب العمري للسكان يفسر(65.9%) من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (6) الدالات الإحصائية لاختبار تباين النموذج

ANOVA[a]					
Sig	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Model
.000[b]	505.704	2423596245358	1	2423596245358	Regression
		4792518143	11	52717699573	Residual 1
			12	2476313944931	Total

a. Dependent Variable: الناتج المحلي الإجمالي مليون ل.س
b. Predictors: (Constant), عدد السكان في الفئة العمرية [64-15]

يوضح الجدول أعلاه الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج عن طريق إحصائية F وهي (F=505.7) ومستوى المعنوية (Sig=0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة (Sig = 5%) أي يوجد دلالة معنوية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية أي النموذج كله دال إحصائياً.

الجدول رقم (7) الدالات الإحصائية لمعادلة تأثير المتغير المستقل (التركيب العمري للسكان)
والمتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي)

Coefficients[a]

Sig.		Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model
	t	Beta	Std. Error	B	(Constant) 1
0.019	-2.736		49322.385	-134941.444	عدد السكان في الفئة العمرية
0.000	22.488	0.989	5.652	127.100	

a. الناتج المحلي الإجمالي مليون ل.س

Dependent Variable:

يشير الجدول رقم (7) إلى أن قيمة تأثير التركيب العمري للسكان تعادل (127.1) موجبة وهي دالة إحصائياً حسب قيمة t المحسوبة (22.48) و الدلالة (0.000) وهذا يشير لوجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية لذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة (توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين التركيب العمري للسكان والناتج المحلي الإجمالي).

ومن ناحية التحليل الاقتصادي لمعالم النموذج المقدرة في الجدول رقم (7) تبين ما يلي:

إن زيادة السكان في الفئة العمرية (15-64) سنة بمقدار وحدة واحدة (ألف شخص) مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (127%) من الوحدة (مليون ليرة سورية)، ولأن (Sig = 0.00) < a (مستوى المعنوية 0.05) فإن B ذات معنوية ولها دلالتها الإحصائية.

يلاحظ من الجداول السابقة أن معادلة الناتج المحلي الإجمالي هي:

$$\hat{y} = -134941.44 + 127.1\ x$$

2-2 أثر تغير التركيب العمري للسكان على الاستهلاك:

يلعب تغير التركيب العمري للسكان دوراً هاماً في التأثير على الاستهلاك، وذلك من خلال زيادة الطلب المتنامي لاحتياجات السكان، وبناء على ذلك تحدد دالة الاستهلاك بالشكل الآتي:

$$y = f(x)$$

حيث تعبر: y عن الاستهلاك

x عن تغير التركيب العمري للسكان

ومن تحليل بيانات الجدولين رقم (1) ورقم (3) باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS(24) وبتطبيق نموذج الانحدار الخطي البسيط لدراسة أثر المتغير المستقل (التركيب العمري للسكان) والمتغير التابع (الاستهلاك) تم التوصل إلى النتائج الآتية:

الجدول رقم (8) معامل الارتباط والتحديد للمتغير المستقل (تغير التركيب العمري للسكان

(

والمتغير التابع (الاستهلاك)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.791[a]	0.624	0.622	72752.1

a. Predictors: (Constant), عدد السكان في الفئة العمرية [64-15]

يبين الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط R تساوي (0.791)، وأن معامل التحديد هو (0.624)، أي أن التركيب العمري للسكان يفسر (62.4%) من التغيرات الحاصلة في الاستهلاك.

الجدول رقم (9) الدالات الإحصائية لاختبار تباين النموذج

ANOVA[a]

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.

.000[b]	260.359	1378045308793	1	1378045308793	Regression 1
		5292869229	11	58221561521	Residual
			12	1436266870314	Total

a. Dependent Variable:إجمالي الاستهلاك مليون ل.س
b. Predictors: (Constant), عدد السكان في الفئة العمرية [64-15]

يوضح الجدول رقم (9) الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج عن طريق إحصائية F وهي (F=260.359) ومستوى المعنوية (Sig=0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة (Sig=5%) أي يوجد دلالة معنوية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية أي النموذج كله دال إحصائياً.

الجدول رقم (10) الدالات الإحصائية لمعادلة تأثير المتغير المستقل (التركيب العمري للسكان)
والمتغير التابع (الاستهلاك).

Coefficients[a]

Sig	t	Standardized Coefficients Beta	Unstandardized Coefficients Std. Error	B	Model
0.577	-0.574	0.980	51833.170	-29770.250	(Constant) 1
0.000	16.136		5.940	95.840	عدد السكان في الفئة العمرية

a. Dependent Variable: إجمالي الاستهلاك مليون ل.س

يشير الجدول رقم (10) إلى أن قيمة تأثير التركيب العمري للسكان تعادل (95.8) موجبة وهي دالة إحصائياً حسب قيمة t المحسوبة (16.13) والدلالة (0.000) وهذا يشير لوجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية لذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة (توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين التركيب العمري للسكان والاستهلاك).

ومن ناحية التحليل الاقتصادي لمعالم النموذج المقدرة في الجدول تبين ما يلي:

إن زيادة السكان في الفئة العمرية [15-64] سنة بمقدار وحدة واحدة (ألف شخص) مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة الاستهلاك بمقدار (95.8%) من الوحدة (مليون ليرة سورية)، ولأن (Sig = 0.00) < a (مستوى الدلالة 0.05) فإن β ذات معنوية ولها دلالتها الإحصائية.

يلاحظ من الجداول السابقة أن معادلة الاستهلاك هي:

$$\hat{y} = -29770.25 + 95.8\ x$$

3-2 أثر تغير التركيب العمري للسكان على الاستثمار:

يلعب التركيب العمري للسكان دوراً هاماً في التأثير على الاستثمار، ذلك أن احتياجات الفرد ترتبط بعمره مباشرة، وأن تلبية تلك الحاجات يؤثر في معدلات الاستثمار، وبناء على ذلك تحدد دالة الاستثمار بالشكل التالي:

$$y = f(x)$$

حيث تعبر: y عن الاستثمار

x عن تغير التركيب العمري للسكان

ومن تحليل بيانات الجدولين رقم (1) و (4) باستخدام البرنامج الإحصائي (Spss) تم التوصل إلى النتائج التالية:

تم تطبيق الانحدار الخطي البسيط لدراسة أثر المتغير المستقل (تغير التركيب العمري للسكان) والمتغير التابع (الاستثمار).

الجدول رقم (11) معامل الارتباط والتحديد للمتغير المستقل (تغير التركيب العمري للسكان)

والمتغير التابع (الاستثمار)

Model Summary

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
40206	0.833	0.847	.920[a]	1

a. Predictors: (Constant),[64-15] عدد السكان في الفئة العمرية

يبين الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط R تساوي (0.920)، وأن معامل التحديد هو (0.847)، أي أن التركيب العمري للسكان يفسر (84.7%) من التغيرات الحاصلة في الاستثمار.

الجدول رقم (12) الدالات الإحصائية لاختبار تباين النموذج

ANOVA[a]

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	Model
.000[b]	60.857	98377354842	1	98377354842	Regression 1
		1616533645	11	17781870097	Residual
			12	116159224939	Total

a. Dependent Variable:إجمالي الاستثمار مليون ل.س
b. Predictors: (Constant),[64-15] عدد السكان في الفئة العمرية

يوضح الجدول رقم (12) الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج عن طريق إحصائية F وهي (F=60.8) ومستوى المعنوية (Sig = 0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة (Sig=%5) أي يوجد دلالة معنوية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية أي النموذج كله دال إحصائياً.

الجدول رقم (13) الدالات الإحصائية لمعادلة تأثير المتغير المستقل (التركيب العمري للسكان)

والمتغير التابع (الاستثمار)

Coefficients[a]

Sig	t	Standardized Coefficients Beta	Unstandardized Coefficients Std. Error	B	Model
0.931	-0.088		28645.378	-2528.428	(Constant) 1
0.000	7.801	0.920	3.283	25.607	عدد السكان في الفئة العمرية

a. Dependent Variable: إجمالي الاستثمار مليون ل.س

يشير الجدول رقم (13) إلى أن قيمة تأثير التركيب العمري للسكان تعادل (25.6) موجبة وهي دالة إحصائياً حسب قيمة t المحسوبة (7.8) و الدلالة (0.000) وهذا يشير لوجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية لذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة (توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين التركيب العمري للسكان والاستثمار).

ومن ناحية التحليل الاقتصادي لمعالم النموذج المقدرة في الجدول رقم (13) تبين ما يأتي:

إن زيادة السكان في الفئة العمرية (15-64) سنة بمقدار وحدة واحدة (ألف شخص) مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة الاستثمار بمقدار (25.6%) من الوحدة (مليون ليرة سورية)، ولأن (Sig = 0.00) < a (مستوى الدلالة 0.05) فإن β ذات معنوية ولها دلالتها الإحصائية.

يلاحظ من الجداول السابقة أن معادلة الاستثمار هي:

$$\hat{y} = -2528.42 + 25.6\,x$$

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

1- حدوث تغيرات جوهرية في التركيبة العمرية للسكان في سورية وبخاصة بعد عام 2000، إذ انخفضت نسبة عدد السكان في الفئة العمرية [0-14] إلى عدد السكان الإجمالي من (49.29%) في عام 1970 إلى (37.21%) في عام 2010، وزيادة نسبة عدد السكان في الفئة العمرية [15-64] إلى عدد السكان الإجمالي من (46.16%) في عام 1970 إلى (58.73%) في عام 2010، في حين كانت التغيرات التي طرأت على سكان الفئة العمرية [65 ←[محدودة نوعاً ما.

2- زيادة الناتج المحلي الإجمالي في سورية بأسعار سنة /2000/ الثابتة بشكل كبير، إذ ارتفع من /179403/ مليون ليرة سورية في عام 1970 إلى /1469703/ مليون ليرة سورية في عام 2010، وانعكست الزيادة المذكورة في الناتج المحلي الإجمالي على نصيب الفرد في سورية من هذا الناتج، حيث ازداد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في سورية من /28454/ ليرة سورية في عام 1970 إلى /71279/ ليرة سورية في عام 2010.

3- زيادة إجمالي الاستهلاك في سورية بأسعار سنة /2000/ الثابتة بشكل واضح، إذ ازداد إجمالي الاستهلاك في سورية من /170204/ مليون ليرة سورية في عام 1970 إلى /1224626/ مليون ليرة سورية في عام 2010، وانعكست هذه الزيادة على نصيب الفرد من إجمالي الاستهلاك، حيث ازداد نصيب الفرد من إجمالي الاستهلاك في سورية من /26995/ ليرة سورية في عام 1970 إلى /59393/ ليرة سورية في عام 2010.

4- زيادة إجمالي الاستثمار في سورية بأسعار سنة /2000/ الثابتة بشكل كبير، إذ ازداد إجمالي الاستثمار في سورية من /32979/ مليون ليرة سورية في عام 1970 إلى /337422/ مليون ليرة سورية في عام 2010، وهو ما أدى إلى زيادة نصيب الفرد من الاستثمار في سورية خلال الفترة المذكورة، حيث ازداد من /5231/ ليرة سورية في عام 1970 إلى /16365/ ليرة سورية في عام 2010 أي إلى أكثر من ثلاثة أضعاف خلال الفترة (1970-2010) .

5-وجود علاقة ارتباط قوية نسبياً بين تغير التركيب العمري للسكان في سورية ، وكل من الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك والاستثمار، وهو ما يؤكد صحة فرضيات البحث.

ثانياً . التوصيات:

1- الاستمرار بإجراء تغيرات جوهرية في التركيبة العمرية للسكان في سورية وذلك بزيادة نسبة من هم في الفئة العمرية المنتجة [15-64] على حساب الفئتين العمريتين [0-14] و [65←[لما لهذا الموضوع من منعكسات إيجابية في زيادة الإنتاج والإنتاجية، وكذلك في زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

2- السعي وبشكل مستمر لزيادة الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه في سورية لما لهذا الموضوع من منعكسات إيجابية على مستوى معيشة المواطن ومستوى الخدمات المقدمة له.

المراجع:

1- الأشقر، أحمد وقاسم، أحمد رفيق، 1993 ـ التحليل الاقتصادي الكلي. منشورات جامعة حلب.

2- الشمري، ناظم ود. الشروف، محمد، 1999 . مدخل في علم الاقتصاد. عمان.

3- العيساوي، كاظم ود. الوادي، محمود، 2007 . الاقتصاد الكلي. دار المسيرة، عمان.

4- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وصندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة الدول العربية، 2004 ـ الترابط بين السكان والتنمية والفقر على الصعيد الكلي، المنتدى الإقليمي العربي للسكان، بيروت 21/11/2004 – 19.

5- المكتب المركزي للإحصاء، 1985-1990-1995-2000-2005-2006-2007-2008-2009-2010-2011-1970-1975-1980 . المجموعة الإحصائية السورية، دمشق.

6- المكتب المركزي للإحصاء، 2011 . مديرية الإحصاءات السكانية. دمشق.

7– بوادقجي، عبد الرحيم ود. خوري عصام، 2002 . علم السكان (نظريات ومفاهيم)، الطبعة الأولى، دار الرضا للنشر، سورية.

8- خلف، فليح، 2007 . الاقتصاد الكلي، عالم الكتب الحديثة، عمان.

9- سفتيلانا باتسبيفا، 1986 ـ العمران البشري في مقدمة ابن خلدون، ترجمة رضوان ابراهيم، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر.

التنبؤ بتغيرات كميات إنتاج فروج اللحم في سورية باستخدام منهجية بوكس جينكينز

الدكتور أحمد أديب أحمد*

مهند العلي**

جامعة: تشرين – كلية: التجارة والاقتصاد – قسم: الاحصاء والبرمجة

الملخّص

هدفنا من خلال هذا البحث الى دراسة تطور إنتاج فروج اللحم والمراحل التي مر بها وخاصة خلال فترة الأزمة في سورية، والتنبؤ بتغيرات كميات الإنتاج حتى عام 2022 وتقديم نموذج قياسي يمكن اعتماده في وضع الخطط الاستراتيجية لتطوير المنتج. ومن أهم ما توصلنا اليه من نتائج:

حقق قطاع الدواجن قفزة نوعية في مجال انتاج فروج اللحم حيث يتضاعف الانتاج كل عشرة أعوام تقريباً، وقد تأثر الانتاج سلباً بمرحلة الازمة حيث انخفض بشكل كبير خلال الفترة (2011–2015) ثمّ عاود التحسن التدريجي، وتمكنّا من خلال دراستنا بناء نموذج تنبؤي سنوي لتغيرات كميات الإنتاج من فروج اللحم في سورية باستخدام نموذج (Box- Jenkins) استطعنا من خلاله تقدير كميات هذا المنتج لسنوات الفترة (2019–2022).

كلمات مفتاحية:

فروج اللحم، التنبؤ، بوكس جينكينز، أريما

* مدرس- قسم الاحصاء والبرمجة – كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية- سورية.

** طالب دراسات عليا (ماجستير)- قسم الاحصاء والبرمجة- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية- سورية mohannedalali90@gmail.com

Forecasting Changes In Poultry Production Quantities in Syria Using Box- Jenkins Methodology

[*]Dr. Ahmed Adeeb Ahmed
[**] Mohanned Alali

□ ABSTRACT □

We aim in this research to study the development of poultry production and the stages it went through, especially during the crisis period in Syria, and to predict changes in production quantities until 2022 and to provide a econometrical model that can be relied upon in developing strategic plans for product development. Among the most important results we have reached: The poultry sector has achieved a quantum leap in the field of broiler production, where production doubles approximately every ten years, and production has been negatively affected by the stage of the crisis as it decreased dramatically during the period (2011-2015) and then gradually improved, and through our study we were able to build an annual predictive model for quantities changes production of poultry in Syria using (Box- Jenkins) model, through which we were able to estimate the quantities of this product for the years (2019-2022).

Keywords:

Poultry, Prediction, Box- Jenkins, ARIMA

[*] **Teatcher, Department of Statistics & Programing, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
[**] **Postgraduate student (master) , Department of Statistics & Programing, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria mohannedalali90@gmail.com.**

مقدمة:

تعد تربية الدواجن من مقومات النشاط الزراعي الحيواني الرئيسية حيث إن قطاع الدواجن يمثل أحد القطاعات الرئيسية الهامة ومن الدعائم الأساسية لتكوين البعد الاقتصادي الاستراتيجي في سورية، فهو يسهم بشكل فعال في تأمين الغذاء للسكان ويساهم في تحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي من المنتجات الحيوانية الأخرى، كما يتمتع بأهمية اقتصادية كبيرة فهو يسهم في تحقيق التنمية الزراعية وتطوير الثروة الحيوانية فضلاً عن ارتباطه مع فروع صناعية مهمة مثل إنتاج الأعلاف والأدوية البيطرية والعبوات ومواد التغليف على أنواعها وتجهيزات الدواجن.

كما يمثل قطاع الدواجن نسبة من مشاريع الإنتاج الحيواني ويشكل جزءاً مهماً من الاستثمارات في مجال تربية الحيوان، حيث قامت الحكومة بفتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية وهذا سمح بإنشاء صناعة حديثة دخلت معها مؤسسات متطورة وطنية لإنتاج لحم الفروج، وهذه الشركات الحديثة ذات إنتاج متكامل تضم أكثر من نشاط ومعظمها يستخدم تقنيات متطورة ومتكاملة في الإنتاج.

كما شهدت سورية زيادة في منتجات الدواجن مكنت من سد الفجوة بين واقع الإنتاج واحتياجات السوق المحلية بل تجاوز حجم الإنتاج الاحتياجات المحلية مما دفع إلى التفكير في تصدير بعض الإنتاج إلى دول الجوار وخاصة في الفترة بين عامي (2005–2011) إلا أن الأزمة التي مرت بها سورية فيما بعد أثرت بشكل كبير على مختلف القطاعات الإنتاجية بما فيها قطاع الدواجن وبالتالي إنتاج فروج اللحم وسنسعى في هذا البحث إلى توصيف تطور الإنتاج خلال الفترة المدروسة والاعتماد عليها كقاعدة بيانات لتكوين فكرة مستقبلية عما سيؤول إليه الإنتاج في السنوات القادمة باستخدام الأساليب الاحصائية بما يساعد في عملية التخطيط والتطوير للمنتج.

مشكلة البحث:

إن مشكلة البحث الأساسية تكمن في صعوبة ضبط قطاع الدواجن والتحكم بآلية عمله بالنسبة للحكومة، ومن ثم ضمان توفير منتجاته للمستهلك السوري، ودائماً ما تُرد التقلبات في الإنتاج لقوى العرض والطلب ودراسة تغيرات كميات الإنتاج تمثل قاعدة أساسية للتوصل لآلية إنتاج متكاملة وتحديد الانتاج وتصدير الفائض بما يتناسب مع الطلب في السوق المحلية كما أن التخطيط والدعم الحكومي يتطلب توفر قاعدة بيانات تقيم الوضع الراهن وتعطي فكرة مستقبلية عن الطاقة الإنتاجية وتطور الإنتاج الفعلي.

أهمية البحث:

مع بداية الأزمة السورية عام (2011) توقفت الكثير من المزارع عن الانتاج كما تناقص عدد الدورات الانتاجية في مزارع أخرى مما كان له أثر كبير في تطور الانتاج، وهذا سيؤثر بشكل أو بآخر في الاقتصاد في سورية، مما يستوجب توصيف هذه المرحلة بالاعتماد على مراحل ما قبل وخلال فترة

الأزمة، وتكمن أهمية البحث في استخدام الأساليب الإحصائية والقياسية للتنبؤ بكميات إنتاج فروج اللحم بالاعتماد على تغيرات كميات الإنتاج في السنوات السابقة وبالتالي تقديم قاعدة بيانات يمكن اعتمادها في وضع الخطط المستقبلية لتطوير الإنتاج وتأمين متطلبات السوق المحلية.

أهداف البحث:

- توصيف المنتج ودراسة أهميته النسبية كسلعة إنتاجية وكمصدر غذاء للمستهلك السوري.
- تقديم فكرة عن تطور كميات إنتاج فروج اللحم قبل وخلال فترة الأزمة في سورية.
- التنبؤ بتغيرات كميات الإنتاج خلال السنوات القادمة وتقديم نموذج رياضي يمكن الاعتماد عليه في وضع الخطط الاستراتيجية لتطوير المنتج.

فرضيات البحث:

- لا يوجد تطور جوهري لكميات إنتاج فروج اللحم في سورية وسلسلة الإنتاج غير مستقرة خلال الفترة (1982-2018).
- لا يمكن بناء نموذج قياسي تنبؤي لتغيرات كميات إنتاج فروج اللحم في سورية.

منهج البحث واجراءاته:

قامت الدراسة على بيانات سنوية اعتماداً على المجموعة الاحصائية التي تقدمها وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في سورية، وذلك من خلال سلسلة زمنية من عام 1982 حتى عام 2018 و باعتماد:

- **المنهج التاريخي:**

بالعودة إلى السجلات التاريخية للمجموعة الإحصائية الزراعية خلال الفترة (1982 – 2018) واستنباط بعض المعلومات المتعلقة بالبحث عن الفترة المدروسة من التقارير و النشرات (كالتقارير الصادرة عن المركز الوطني للسياسات الزراعية والمجموعة الاحصائية الزراعية الصادرة عن وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي) وبعض الدراسات السابقة.

- **المنهج الوصفي التحليلي:** وإجراء دراسة قياسية باستخدام منهجية بوكس جينكز التي قدمها العالمين الاحصائيين George Box و Gwilyn Jenkins، حيث أنها طريقة هامة للتنبؤ والتي تسفر عن توقعات دقيقة للغاية، وفي عام 1970 زادت شعبية بوكس وجينكز من خلال نماذج ARIMA في الأبحاث والمؤلفات الخاصة بهم الصادرة سنة 1970 والتي أثرت في تحليل السلاسل الزمنية: التنبؤ والتحكم وخاصة إصدار سنة 1976. وقد ولَّدت النماذج التي اقترحها بوكس وجينكز في البداية الكثير من الجدل والإثارة في الأوساط الأكاديمية، ويرجع ذلك في معظمه إلى الأسس النظرية الخاصة بها، والتي أثبتت أنه إذا تمت بعض الافتراضات، فإن توقعات النماذج تحقق المثالية، وعلى الرغم من أن الدراسات التجريبية الأولى أظهرت التفوق النظري لنماذج بوكس وجنكيز على طرق التنبؤ الأخرى، إلا أنها في البداية لم تتمتع هذه

التقنية باستخدام واسع النطاق في مجتمع الأعمال والدراسات، وكان هذا راجع في معظمه إلى استغراق الوقت، والإجراءات الصعبة التي وضعها بوكس وجنكيز لتحديد الشكل المناسب للنموذج لمجموعة معينة من البيانات، ولكن اليوم ومع حزم البرمجيات أصبح اتخاذ القرار ميسراً لاستخدام هذه المنهجية.[4]

1. النماذج المستخدمة في منهجية بوكس جينكز:[18]

- **نموذج الانحدار الذاتي (AR) :**

ضمن هذه النماذج تعتمد قيمة المتغير الحالي على قيم نفس المتغير في الفترات السابقة وهذا يعني أن المتغير Y_t دالة للقيم السابقة حتى الفترة P ونكتب:

$$y_t = \varphi_1 y_{t-1} + \varphi_2 y_{t-2} + \cdots + \varphi_p y_{t-p} + \varepsilon_t$$

حيث y_t: قيمة المتغير في الفترة الحالية t.

ε_t : حد الخطأ العشوائي في الفترة الحالية t.

$y_{t-1}, y_{t-2}, y_{t-p}$: قيم المتغيرات في الفترات السابقة.

- **نموذج المتوسط المتحرك MA:**

وفقا لهذا النموذج تعتمد قيم المتغير الحالي على قيم المتغيرات العشوائية الحالية والسابقة:

$$y_t = \varepsilon_t - \theta_1 \varepsilon_{t-1} - \theta_2 \varepsilon_{t-2} - \cdots - \theta_q \varepsilon_{t-q}$$

حيث $\theta_q, \theta_2, \theta_1$:هي معالم النموذج التي يمكن أن تكون موجبة أو سالبة.

$\varepsilon_t, \varepsilon_{t-1}, \varepsilon_{t-2}, \varepsilon_{t-q}$: متوسطات متحركة لقيم الحد العشوائي في الفترة t والفترات السابقة.

- **نموذج الانحدار الذاتي بالمتوسط المتحرك ARMA:**

وهو نموذج مركب من AR و MA وبالتالي فهو ينطلق برتبتين p و q ويمكن صياغته بالشكل التالي:

$$y_t = \varphi_1 y_{t-1} + \varphi_2 y_{t-2} + \cdots + \varphi_p y_{t-p} + \delta + \varepsilon_t - \theta_1 \varepsilon_{t-1} - \theta_2 \varepsilon_{t-2} - \cdots - \theta_q \varepsilon_{t-q}$$

- **نموذج انحدار ذاتي متكامل بالمتوسط المتحرك** ARIMA:

وهو يختلف عن النماذج ARMA في كون السلسلة الزمنية المدروسة غير مستقرة ولإزالة عدم الاستقرار يجب استعمال طريقة مماثلة حسب مصدر عدم الاستقرار، فنطبق طريقة الفروقات من

الدرجتين الأولى والثانية إذا كان مصدر عدم الاستقرار هو مركبة الاتجاه العام. وبعبارة أخرى نقول أن y_t سلسة متجانسة وغير مستقرة من الدرجة d إن وجدت $w_t = \Delta^d y_t$ سلسلة مستقرة جديدة.

- **النماذج الموسمية المختلطة** SARIMA:

تتميز بعدم الاستقرار لوجود المركبة الفصلية والاتجاه معا ويكتب SARIMA(p,d,q)(P,D,Q) او يرجع عدم الاستقرار لوجود الفصلية ونكتب SARIMA(p,d,q) ولإزالة عدم الاستقرار نضيف مجموعة من الفروقات من درجة مناسبة:

$$\phi(L)\Phi(L^s)\nabla^d\nabla_S^D y_t - \theta(L)\Theta(L^s)S_t$$

على الرغم من وجود أشكال متعددة من المتغيرات من نماذج ARIMA فمعظم الاستخدام هو التنبؤ للسلاسل الزمنية، فأسلوب السلاسل الزمنية مع نماذج ARIMA مناسب عندما يمكنك أن تفترض قدراً معقولا من الاستمرارية بين الماضي والمستقبل، هذه النماذج هي الأنسب للتوقع على المدى القصير نظراً لافتراض معقول على المدى القصير لكنه يصبح أكثر ضعفا كلما ازدادت فترة التوقع، وتعد نماذج بوكس وجنكيز معقدة رياضيا ولكنها الأكثر ميلا للنجاح نظراً لقابليتها للتكيف مع البيانات.

2. مراحل منهجية بوكس جينكز:[22]

تتلخص طريقة بوكس جينكينز في المراحل الآتية:

- مرحلة التشخيص.
- مرحلة التقدير.
- مرحلة الفحص التشخيصي.
- مرحلة التنبؤ.

1-مرحلة التشخيص:

هي مرحلة جد مهمة وصعبة فهي تتمثل في تحديد النموذج الملائم من نماذج ARMA وتعتمد على أدوات وهي (دالة الارتباط الذاتي، دالة الارتباط الذاتي الجزئي، شكل دالة الارتباط).

كما يعتمد تحديد الرتب للنموذج ARIMA على دراسة دالتي الارتباط وتتضمن مرحلة التشخيص الخطوات الآتية:

أ. التحليل البياني: نرسم بيانات السلسلة ومن خلال الرسم تتوضح لدينا فكرة جيدة عن استقرارية السلسلة من عدمها.

ب. تحليل دالة الارتباط الذاتي و دالة الارتباط الذاتي الجزئي.

ت. اختبار ديكي فولر.

أما عن تحديد الرتب:

فيتم تحديد درجات الانحدار P والمتوسط المتحرك q في الوقت ذاته عن طريق اختيار p و q بحيث يكون بواقي النموذج المقدر خال من الارتباط الذاتي والمتوسط المتحرك، وتعدّ هذه الخطوة الأهم في بناء النموذج حيث تعتمد على خبرة المحلل.

وفيما يتعلق بدرجة التكامل فتحدد من خلال تفحص السلسلة من حيث السكون فإذا كانت غير ذلك مثل أن يكون لها اتجاه عام فيتم أخذ الفرق الأول وهكذا حتى تصبح ساكنة ومتى أصبحت ساكنة بعدد من الفروق فإن هذا العدد عبارة عن (d).

2- مرحلة التقدير:

حيث تختلف طرق التقدير حسب طبيعة السلسلة والنماذج الملائمة لها وكما قلنا سابقاً نتيجة صعوبة تقدير النماذج يدوياً يتم الاعتماد في هذه المرحلة على البرامج الاحصائية مثل برنامج (EViews) والذي يتم من خلاله تقدير عدة نماذج مقترحة يتم اختيارها بالاعتماد على شكل دالتي الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي للسلسلة المدروسة و عدد البروزات المعنوية.

3- مرحلة الفحص التشخيصي:

نقوم باختبار صلاحية النموذج وقوته الإحصائية بعد اتمام مرحلتي التعرف والتقدير وهذا من خلال:

- **مقارنة دالة الارتباط الذاتي للسلسلة الأصلية مع الناتجة عن النموذج المقدر:**

يتم ذلك بيانيا من خلال الملاحظة فإذا وجد اختلاف أساسي وجوهري بين الدالتين فإن مرحلة التعرف تحتسب خاطئة وعليه يجب اعادة بناء النموذج وتقديره، أما في حالة التماثل فإننا ننتقل مباشرة الى دراسة وتحليل بواقي النموذج.

- **دراسة وتحليل بواقي النموذج:**

اختبار توزيع البواقي طبيعيا:

ويهدف هذا الاختبار الى الكشف عن امكانية توزيع معاملات دالتي الارتباط الذاتي والجزئي للبواقي بمتوسط يجب أن يكون معدوماً وتباين $\frac{1}{T}$ حيث: (T: تمثل عدد المشاهدات) أي وفق التوزيع الطبيعي، وتكون البواقي تحاكي الضجة البيضاء (يمكن التحقق من ذلك من خلال الاحصائيتين Box Pierce و Ljune Box).

- **اختبار المعنوية الكلية والجزئية لمعالم النموذج:**

نظراً لتقارب توزيع معالم النموذج مع التوزيع الطبيعي فإننا نستعمل عوضاً عن التوزيعين فيشر (F) وستودنت (T) توزيع كاي تربيع χ^2 والتوزيع الطبيعي للحكم على معنوية معالم النموذج:

- **اختبار المعنوية الجزئية:**

حيث تقوم باختبار الفرضية:

$$H_0: \theta_j = 0 \quad H_0: \varphi_i = 0$$
$$H_1: \theta_j \neq 0 \quad H_1: \varphi_i \neq 0$$

φ_i : معاملات نموذج الانحدار الذاتي (AR).

θ_j : معاملات نموذج المتوسط المتحرك (MA).

أي اختبار معلمات النموذج المقترح فيما إذا كانت مختلفة معنوياً عن الصفر أم لا.

- **اختبار المعنوية الكلية:**

يتم اختبار مجموعة من المعالم بواسطة كاي تربيع بدرجة حرية $(n-k)$ والذي يمثل كما يأتي:

$$H_0: \theta_1 = \cdots = \theta_j = \theta_q = \varphi_1 = \cdots = \varphi_i = \varphi_p = 0$$
$$H_1: \text{المعامل} \neq 0$$

أما القرار فيكون: برفض H_0 عندما تكون $\varsigma > \chi^2_{n-k}$

نقبل H_0 عندما تكون $\varsigma < \chi^2_{n-k}$

في حالة قبول عدة نماذج احصائيا لابد من اختيار النموذج الأفضل من بين هذه النماذج، ويتم الاختيار من خلال معايير المفاضلة الآتية:

- ان يكون النموذج ذو تباين بقيمة دنيا.
- أن يكون مجموع مربع البواقي قريبا من الصفر.
- معيار AIC: الذي يقوم على تخفيض تباين النموذج مقارنة بزيادة عدد المعلمات المقدرة

$$AIC(p,q) = \tilde{\sigma}^2 . exp\left\{2.(\frac{p+q}{T})\right\}$$

حيث: T عدد المشاهدات.

q, p عدد المعلمات المقدرة في النموذج.

- معيار SCHWARZ وتعريفه الرياضي قريب من المعيار السابق، والذي يساوي:

$$AIC(p,q) = \ln(\tilde{\sigma}^2) + 2.(\frac{p+q}{T})$$

4-مرحلة التنبؤ:

بعد اختيار النموذج الأمثل تأتي آخر مرحلة وهي" التنبؤ "حيث تكون درجات النموذج (p.d.q) محددة، وهنا يتم إدراج الاتجاه العام والمركبة الموسمية(ان وجدتا)، ثم نقوم بتعويض كل القيم السابقة لمتغير السلسلة الزمنية المدروسة، في حين يتم تعويض الأخطاء المستقبلية بالأصفار أما السابقة بالبواقي.

للتأكد من دقة التنبؤ يتم تجربته على القيم الأخيرة للسلسلة ثم مقارنتها بالقيم الحقيقية لها ويتم ذلك بعدة اختبارات مثل: اختبار chow.

الدراسات السابقة:

- **دراسة: ((AGRIPROFOCUS, 2015) وهي بعنوان" دراسة السوق – الدواجن (فرص الاستثمار في قطاع الدواجن في زامبيا)"**

" Market Study – Poultry Investment Opportunities in the Zambian Poultry Sector"

هدفت بها إلى وصف قطاع الدواجن في زامبيا، و المنظور الإقليمي لأعمال الدواجن مع البلدان المجاورة، تحديد الفرص المتاحة لأعمال الدواجن الهولندية للتجارة والاستثمار مع الشركاء الزامبيين، بحيث يشمل هذا التحديد تحليلاً لخدمات الدعم المطلوبة لصنع الصفقات بفعالية. وقد توصلت الدراسة إلى أن قطاع الدواجن في زامبيا قطاع سريع النمو، ويستجيب هذا القطاع بشكل سريع للطلب على الاستثمارات في إنتاج (أعلاف الدواجن، وتربية أمهات الدواجن، والطاقة الإنتاجية، وتجهيز لحوم الدجاج)، وحددت أهم الشركات المنتجة الرئيسية في زومبيا كـ (شركة زامشيك، وشركة يوريكا للدواجن...)، كما توصلت في النهاية إلى أن الشركات التجارية تُخَدَّم بالفعل من قبل قطاع الدواجن في جنوب أفريقيا، ولا تترك تكلفة النقل الإضافية أي مساحة للأعمال الهولندية، حيث تستورد معظم المدخلات من جنوب أفريقيا، وبما أن زامبيا غير ساحلية فإن طريق النقل الرئيسي هو عبر جنوب أفريقيا، وبالتالي تنخفض الواردات من هولندا إلى زامبيا (الطلب المحتمل) إلى اللقاحات والأدوية، والمضافات العلفية، ومعدات التفريخ.

- **دراسة (الحموي، بشير (2011)) وهي بعنوان (تنافسية لحم الفروج في سورية):[4]**

كان هدف هذه الدراسة جمع بيانات شاملة عن العوامل الاقتصادية المؤثرة على تنافسية لحم الفروج في سورية والتكهن حول مدى قدرة هذه السلعة على المنافسة مستقبلا في الأسواق الداخلية والخارجية. وتحديد العوامل المؤثرة على إمكانية تطوير الإنتاج والخدمات التسويقية وتنمية الصادرات لهذه السلعة وتعزيز ملاءمتها للمواصفات القياسية ومعايير الجودة وتلبيتها لأذواق وتفضيلات المستهلكين في الأسواق المحلية وأسواق التصدير، كما ركزت الدراسة على تقصي وتحليل واقع الإنتاج والتسويق والتصنيع لهذه السلعة وتحديد العوامل المؤثرة على العناصر الفاعلة في السلسلة وتوصيف بنية السلسلة وتقييم قابليتها للمنافسة.

وتوصلت الدراسة إلى أن قطاع الدواجن ينمو بسرعة وهو يعد واحدا من أهم القطاعات من حيث توليد فرص العمل وتوفير البروتين إلى السكان السوريين. لذلك توجد ضرورة ملحة لتخفيض تكاليف إنتاج وتسويق الفروج وتحسين نوعيته كشرط أساسي لتحقيق تنافسيته في الأسواق المحلية والأجنبية فمن الصعب تحقيق تنافسية لحم الفروج السوري الا إذا تم تخفيض التكاليف الحالية وتحسين النوعية، إضافة لدعم تصنيع الأعلاف والتوسع في إنتاج الذرة الصفراء وفول الصويا محليا، وتشجيع الاستثمارات في قطاع الدواجن وتقديم مزيد من التسهيلات والحوافز للمستثمرين، ضرورة تقديم تسهيلات ائتمانية للمنتجين وتبسيط الحصول على القروض من المصرف الزراعي التعاوني وتقديم قروض لأصحاب المسالخ اليدوية لتصحيح أوضاعهم الصحية، وإدراج قطاع الدواجن ضمن السلع التي تتلقى الدعم من صندوق دعم الإنتاج الزراعي، إجراء دراسات عن فرص التصدير المتاحة والشروط الخاصة بمتطلبات الأسواق الأجنبية من لحم الفروج وأسعاره في تلك الدول والتعريف بالدول المنافسة.

- **دراسة ((HAMRA, CHAKEEB.(2010) وهي بعنوان" تقييم الربحية المحتملة لمزارع الدواجن: دراسة حالة جدوى مزرعة دواجن اللحم "**

" An Assessment of the Potential Profitability of Poultry Farms:A Broiler Farm Feasibility Case Study"

والتي قامت بدراسة جدوى مزارع إنتاج اللحم في لبنان، بالاعتماد على مزرعة إيجار كحالة تمثيلية لمنتجي الدواجن الآخرين، وتم استخدام تحليل الحساسية لتحديد الربحية المحتملة عند تكاليف المدخلات، وتبين هذه الدراسة أن أعمال الفروج في لبنان مربحة على افتراض التباين في أسعار الكتاكيت والأعلاف والسعر للكغ الواحد من اللحوم تبقى ضمن مستويات معقولة، في حين أن جميع التكاليف الأخرى ثابتة تقريباً. وحتى عندما تكون تكلفة العلف مرتفعة، يمكن أن يكون سعر الكغ الواحد من اللحوم أعلى من المتوسط، مما يعوض عن ارتفاع تكاليف العملية. أيضا عندما تكلفة الكتاكيت عالية، فإن تكلفة التغذية يمكن أن تكون منخفضة، وتعوض عن التكلفة العالية الأولية لكل قطيع. وتحليل الحساسية لهذه الدراسة تظهر أنه حتى لو كانت تكاليف الفرخ والأعلاف مرتفعة مع انخفاض

أسعار اللحوم فإن مزرعة الدواجن ستبقى حول نقطة التعادل، وبالتالي يكون استثمار مزارع الدواجن الذي يركز على إنتاج اللحم هو مشروع ذو جدوى اقتصادية جيدة، تميل فيه الأسعار المتقلبة إلى التعويض عن بعضها البعض لتحقيق صافي ربح إيجابي، وفي أسوأ الأحوال من انخفاض أسعار اللحوم للكغ الواحد والمترافقة مع ارتفاع أسعار العلف والفراخ، ستتمكن الإدارة من تنفيذ إجراءات حاسمة للحفاظ على الربحية.

- **دراسة (عودة، حياة (2009)) وهي بعنوان (دراسة تحليلية للمشكلات الإنتاجية والمالية والإدارية والتسويقية لمشاريع تربية فروج اللحم في محافظة الديوانية):**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم المشكلات التي تواجه مشاريع تربية فروج اللحم في محافظة الديوانية، من خلال دراسة ميدانية وبالاستبيان على عينة من أصحاب هذه المشاريع ضمت (151) منتج. وقد أظهرت النتائج أن هناك جملة من المشكلات التي تواجه منتجي دجاج اللحم في محافظة الديوانية، وأن(51.9%) من هذه المشكلات كانت ضعيفة التأثير، و(18.5%) متوسطة و(29.6%) كبيرة التأثير إلا أن هذه المشكلات في مجملها متوسطة التأثير على المنتجين، وكانت المشكلات الإنتاجية هي الأكثر تأثيرا تليها المشكلات الإدارية ثم التسويقية فالمالية، وأن أهم هذه المشكلات هي عدم تشغيل الحقول بطاقتها القصوى، وعدم انتظام أو الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي، وارتفاع تكاليف الأعلاف، ومنافسة الدجاج المستورد، وارتفاع تكاليف الفراخ(الكتاكيت).

النتائج والمناقشة:

الاطار النظري

تعدّ لحوم الدواجن مصدر غني ورخيص للبروتين الحيواني في سورية مقارنة باللحوم الحمراء، حيث تمثل نسبة البروتين في لحوم الدواجن 23% مقابل 20% في اللحوم الحمراء، و18% في السمك.[12]

لذا اعتمدنا في هذا البحث التركيز على هذه السلعة ودراسة تطور إنتاجها وضرورة توفيرها للمستهلك السوري وخاصة خلال فترة الأزمة في سورية لما تتميز به هذه السلعة من سرعة الدورات الإنتاجية و كميات إنتاج مرتفعة نسبياً في كل دورة بالإضافة إلى توفر القاعدة التشغيلية لكل مرحلة من مراحل الإنتاج سواء من الناحية الفنية أو المناخية أو متطلبات الإنتاج أو حتى العمالة، مما يضمن تحقيق نتائج سريعة وضمن حدود التكلفة الدنيا عند وضع الخطط الاستراتيجية لتطوير المنتج وضمان توفيره للمستهلك السوري وخاصة فيما إذا تم التركيز على زيادة الكفاءة الإنتاجية للمنشآت المنتجة وتفعيل دور المنشآت المتوقفة بفعل الأوضاع الراهنة وإعادة تأهيل المتضرر منها.

التربية الاستثمارية لدواجن اللحم (دورة الانتاج، طرق التمويل، التسويق):

زاد الاهتمام بتربية الدواجن في حظائر مغلقة (مداجن) سواء من أجل الحصول على البيض أو اللحم، وذلك بسبب ارتفاع الطلب على هاتين السلعتين، والتوجه نحو لحوم الدواجن (اللحوم البيضاء) بديلاً عن اللحوم الحمراء، واتجه الأفراد لاستثمار أموالهم في هذه المداجن في مختلف المحافظات والمناطق السورية وخاصة في طرطوس وحماة وحمص ودرعا.

وتعرّف دواجن اللحم بأنّها سلالة ذات قدرة عالية على الاستفادة من مادة العليقة (العلف) وتحويلها إلى لحم حي، ويصل معامل التحويل إلى ما يزيد عن (1:2)، أي أن استهلاك هذه الدواجن ل 2 كغ من العلف ينتج كيلو غراماً واحداً من اللحم، ويمكن أن تقل هذه النسبة لتصل إلى (1:1.7) ويتوقف ذلك على نوعية السلالة، والإدارة الجيدة، ونوعية العلف، ومواصفاته الجيدة، وغيرها من عوامل التربية التي تؤثر في معامل التحويل.[14]

- فوائد تربية دواجن اللحم:

هناك العديد من المكاسب التي يمكن أن نحققها من تربية الدواجن بشكل عام ودواجن اللحم بشكل خاص وذلك لعدة أسباب نذكر منها:

1- قدرتها على تحويل العلف النباتي المركز إلى بروتين حيواني.

2- دورة رأس المال فيها سريعة نتيجة قصر فترة التربية فيها حيث يمكن تسويقها بعد ثلاثين يوماً وهناك فترة من (10-15) يوم تنظيف وتطهير استعداداً للدورة الجديدة وعليه يمكن أن يتم عمل (6-7) دورات في السنة.

3- لا تحتاج مزارع تربية الدواجن إلى رأس مال كبير مقارنة بمشاريع أخرى لاسيما بوجود ممولين للتكاليف الانتاجية (علف، صوص، نشارة) في كثير من المناطق والتسديد عند المبيع وبفارق بسيط عن الدفع النقدي.

4- تساعد تربية الدواجن على استقرار سكان القرى وتأمين مصادر أخرى للدخل.

5- تعدّ مخلفات الدورة الانتاجية من أفضل الأسمدة العضوية وتتميز بسرعة تحللها وامتصاصها من التربة، وغناها بالآزوت والفوسفور والبوتاسيوم لذا تعد سماداً كاملاً ومخصباً للأرض.[14]

- دورة إنتاج دواجن اللحم:

يبدأ إنتاج الفروج بتربية الجدات التي تستورد بالكامل من العروق العالمية. ومن الجدات يتم إنتاج صيصان أمات (أمهات) الفروج والتي بدورها تنتج صيصان التربية التي تعطي الفروج.

ويشتري المربي صوص الفروج من مربي الأمات أو من معامل التفريخ (المفاقس) المتخصصة ويقوم بتربيتها وفق برنامج خاص ومحدد وبعد الانتهاء من عملية تربية الفروج ترسل الطيور إلى المسالخ لذبحها وتنظيفها ثم ترسل إلى باعة المفرق في السوق حيث تباع للمستهلك النهائي وكمية ضئيلة منها تصنع وتباع معلبة وكمية أخرى تجمد وتصدر للخارج.

وهذا المخطط يوضح دورة حياة الفروج:

شكل رقم (1): دورة حياة فروج اللحم

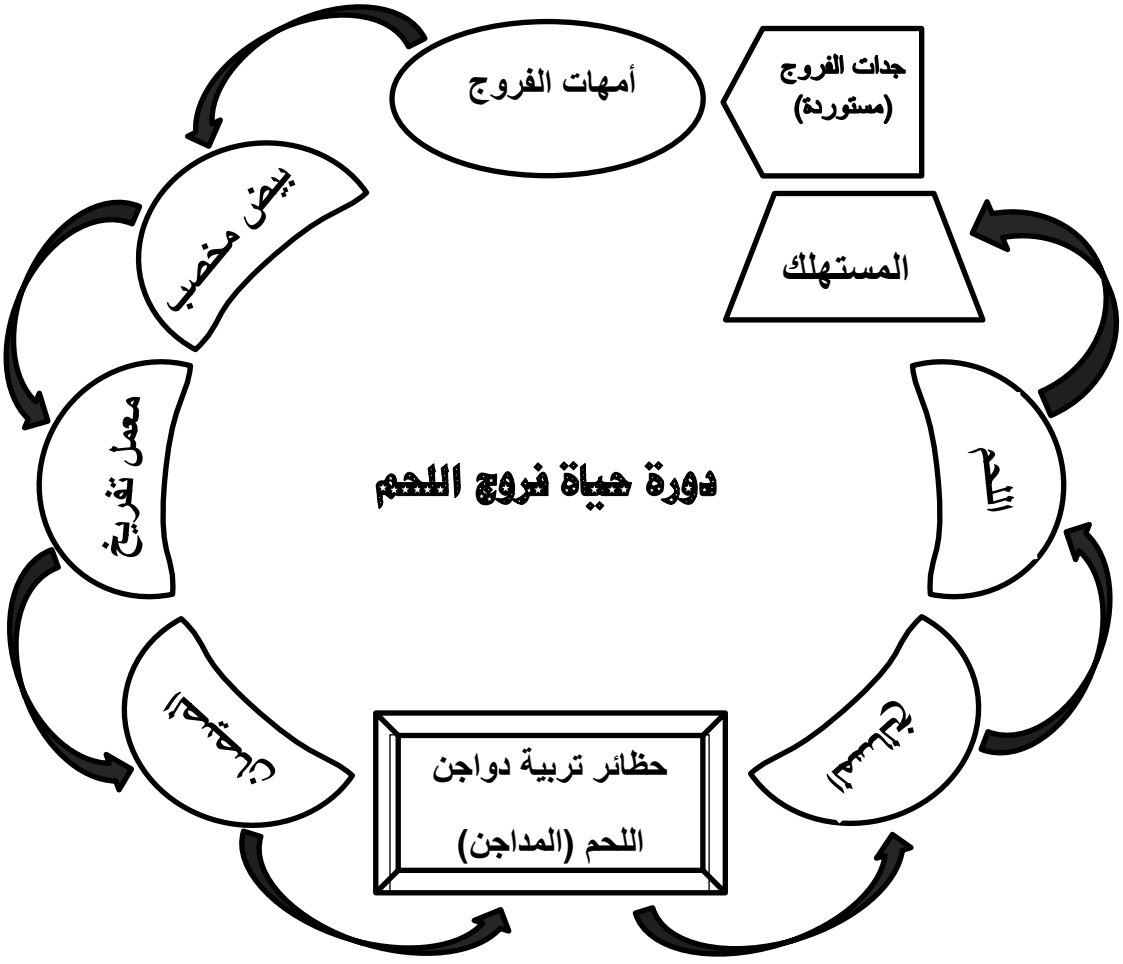

المصدر: من إعداد الباحث

- شروط تربية دواجن اللحم:[14]

عند التفكير ببناء مدجنة يجب أولاً استيفاء بعض الشروط لضمان إنتاج جيد بدءاً من تحديد الموقع وانتهاءً بعملية البيع وسنستعرض أهم هذه الشروط:

- الشروط المتعلقة بموقع البناء:

1- أن يكون بعيد عن مجرى الوديان وبعيد عن السكن بمسافة كافية تتناسب مع الطاقة الإنتاجية للمزرعة.

2- أن يكون قريب عن مراكز الاستهلاك لتصريف الإنتاج.

3- قريب من الطرق الرئيسية.

4- وجود وسائل للصرف لتسهيل تنظيف المباني والأرضيات والأدوات.

5- البعد عن الضوضاء ووسائل الإزعاج لتأثيرها المباشر على النمو والإنتاج.

6- البعد عن مصادر هبوب الرياح.

- الشروط المتعلقة بالحظيرة(المدجنة):

1- استخدام مواد بناء عازلة للرطوبة والحرارة.

2- أن تكون الجدران ناعمة ملساء خالية من الشقوق لتجنب إيواء الحشرات وسهولة التنظيف.

3- أن يكون الارتفاع بين (2.7- 3) متراً لضمان جودة وانتظام التهوية.

4- أن تتناسب مساحتها مع عدد الطيور المراد تربيتها حيث أن المتر المربع يشغله من 10 – 12 طائر.

- الشروط المتعلقة بالخدمات: كالماء والكهرباء و...

- الأدوات والمعدات:

يجب توفر أدوات لتطهير المدجنة بشكل دوري والتخلص من مخلفات الدواجن في نهاية كل دورة إنتاجية مع مراعاة تعقيمها وتهويتها لفترة لا تقل عن 15 يوماً على الأقل قبل البدء بدورة إنتاجية جديدة، ومراعاة توفر الأدوية الوقائية والعلاجية لتدارك حدوث الأوبئة بين القطيع، وتخصيص ملابس خاصة للعمال لتجنب انتقال الأمراض للمدجنة.

- طرق تمويل الانتاج:

يعتمد المنتجين (المربين) إما على أنفسهم لذا فإنهم يتجنبون أي فوائد أو مبالغ إضافية على التكاليف الانتاجية، ولكن نظراً لتكاليف التربية المرتفعة غالباً ما يلجأ المربي إلى طرق أخرى لتغطية التكاليف كاعتماده على ممولين (سماسرة) يقدمون للمنتج (المربي) مستلزمات الانتاج الأساسية ذات التكلفة المرتفعة (علف، صوص، دواء..)على أن يتم سداد ثمنها عند المبيع في نهاية الدورة الانتاجية، وذلك مقابل زيادة مقبولة على التكلفة الحقيقية وهي أكثر الطرق المتبعة ولكن من عيوب هذه الطريقة استغلال بعض السماسرة للمربين إما برفع التكلفة أو بشراء الإنتاج بأقل من سعر السوق، أو عن طريق القروض المقدمة من المصرف الزراعي التعاوني السوري وهو الجهة

الحكومية الوحيدة التي تقدم القروض للمربين وذلك حسب الغرض فهو يقدم قروض قصيرة الأجل لتربية الطيور، وقروض متوسطة الأجل لشراء التجهيزات والمعدات، وقروض طويلة الأجل لإقامة المنشآت (ولا تستفيد المداجن غير المرخصة من هذه القروض) وتتراوح الفوائد بين (6-11)%.[5]

- التسويق:

لازالت بنية سوق لحم الفروج المحلية غير مستقرة وغير ثابتة بسبب عدم وجود مؤسسات تقوم بدراسة السوق وتحدد الإنتاج المطلوب ليكون المستثمرين على اطلاع بإمكانيات السوق على استيعاب كميات إضافية من اللحم، ويتأثر السوق بشكل كبير بعدم التوازن بين العرض والطلب، حيث لا توجد آلية لتنظيم الإنتاج لتلبية الطلب المتوقع أو سحب الفائض من السوق إن وجد ومن ثم السيطرة على العرض، بالإضافة إلى عدم ضبط التقلبات الكبيرة بأسعار الصوص والتي كانت تتراوح في عام 2016 مثلاً بين (80-400) ل.س للصوص الواحد فهي تؤثر بشكل كبير في العرض في السوق، حيث أن انخفاض سعر الصوص يزيد إقبال المربين على البدء بدورة إنتاجية جديدة، ما يؤثر بشكل كبير على العرض في نهاية هذه الدورة، فيرتفع العرض مؤدياً لانخفاض أسعار لحوم الفروج بما ما لا يتناسب مع انخفاض سعر الصوص مسبباً خسائراً للمنتجين الذين استغلوا انخفاض التكلفة بدلاً من أن يحققوا ربحاً إضافياً.[5]

ومشكلة عدم الاستقرار هذه تشكل هاجساً لكل مربي في كل دورة إنتاجية، والمستفيد الأكبر هنا هو التجار وأصحاب المسالخ وصالات العرض الذين لا يتأثرون بتقلبات الأسعار فهم يشترون حسب السوق ويبيعون بهامش ربح مستفيدين من فكرة أن المربين لا يمكنهم الاحتفاظ بطيورهم لفترة طويلة بعد وصولها للوزن المطلوب وليس لديهم خيار سوى بيعها.

- المزايا التي يتمتع بها إنتاج دواجن اللحم في سورية:

1- وجود صناعة متقدمة لإنتاج الجدات والأمهات وصيصان الفروج.
2- الموقع الجغرافي لسورية (بالقرب من أسواق التصدير).
3- وجود جهات بحثية حكومية وخدمات إرشادية تقوم بتوصيل المعلومات للمربين.
4- وجود صناعات سورية محلية تؤمن كافة احتياجات الفروج من المدخلات والمستلزمات.
5- توفر المناخ المناسب والأيدي العاملة والطلب المحلي العالي.
6- الفروج السوري تغذيته نباتية 100% ولا تضاف إليه أية مشتقات حيوانية (يمنع القانون السوري استخدام مواد علفية من مصدر حيواني في تغذية الفروج)، وهذا يحسن الاقبال على شرائه.[5]

- بعض الصعوبات التي تواجه قطاع دواجن اللحم في سورية:

1- تتأثر كميات إنتاج دواجن اللحم بشكل كبير بمدى توفر المادة العلفية بتركيبة ومواصفات جيدة وأسعار مناسبة، فمن جهة يتأثر معامل التحويل بمواصفات التركيبة العلفية ومن جهة أخرى تؤثر أسعار العلف في إقبال المنتجين على الإنتاج تجنباً للخسارة.
2- عدم كفاية الإنتاج المحلي من المنتوجات الزراعية التي تدخل ضمن التركيبة العلفية واللجوء دائماً لاستيرادها ما يسبب عدم استقرار في تكاليف العلف وبالتالي تكاليف إنتاج دواجن اللحم.

3- انقطاع الكهرباء لفترات طويلة وغلاء مصادر الطاقة البديلة وتكاليف تشغيلها وخاصة الوقود (بنزين، مازوت).

4- غياب الدعم الحكومي لقطاع الدواجن خلال فترة الأزمة وعدم تفعيل دور الإرشاديات الزراعية والجمعيات الزراعية في تطوير ودعم هذا القطاع بمختلف منتجاته.

5- العقوبات الاقتصادية على سورية التي تؤثر على الحركة التجارية الخارجية وتحد من إمكانيات التصدير وزيادة الإنتاج.

4: تحليل النتائج:

- **دراسة الاستقرارية:**

قبل البدء بدراسة الاستقرارية نرسم الشكل البياني لسلسلة كميات إنتاج فروج اللحم (MP) وهو كالآتي:

شكل (2) الرسم البياني لسلسلة كميات إنتاج فروج اللحم (MP)

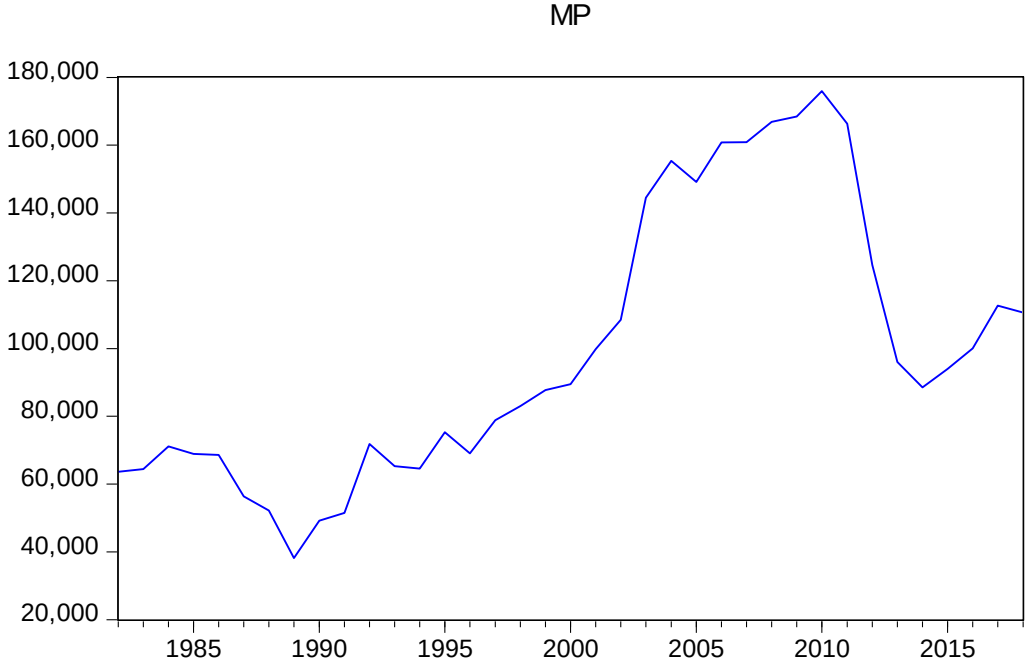

من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews.10).

وبالنظر إلى الرسم البياني الشكل(1) نجد أن الإنتاج في تزايد مستمر وخاصة بين عامي (1989-2010) مما يوحي بوجود مركبة اتجاه عام للبيانات ولنتبين من كون السلسلة مستقرة واحتمالية وجود مركبة اتجاه عام نطبق اختبار (KPSS) مع ثابت واتجاه عام:

جدول (1) اختبار KPSS للسلسلة MP

Null Hypothesis: MP is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.112044
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.10

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة مؤشر اختبار (KPSS) المحسوبة تساوي (0.112044) وهي أصغر من القيمة الحرجة عند مستوى الدلالة (0.05) والتي تساوي (0.146) لذا فإننا نقبل فرضية العدم وبالتالي السلسلة مستقرة وللكشف عن مركبة الاتجاه العام والثابت يظهر لنا اختبار (KPSS) النتائج الآتية:

جدول (2) اختبار KPSS للسلسلة MP

KPSS Test Equation
Dependent Variable: MP
Method: Least Squares
Date: 12/15/20 Time: 20:32
Sample: 1982 2018
Included observations: 37

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	52276.77	9643.376	5.421003	0.0000
@TREND("1982")	2579.247	460.7783	5.597588	0.0000

من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.10

تبين النتائج أن القيمة الاحتمالية لمركبة الاتجاه العام تساوي الصفر أي أصغر من (0.05) وهذا يؤكد وجود مركبة اتجاه عام وكذلك الأمر بالنسبة للثابت وبالتالي فالسلسلة مستقرة مع ثابت واتجاه عام ونحن أمام سياق من النوع (TS) ولإزالة مركبة الاتجاه العام نقوم باقتطاع متوسط السلسلة (52276.77+2579.247t) من قيمة (MPt) لنحصل على سلسلة جديدة نسميها (MMP) أي إجراء انحدار للسلسلة عبر الزمن وفق معلمتي الثابت والاتجاه العام ولها الشكل البياني:

شكل (3) الرسم البياني لسلسلة كميات إنتاج فروج اللحم (MMP)

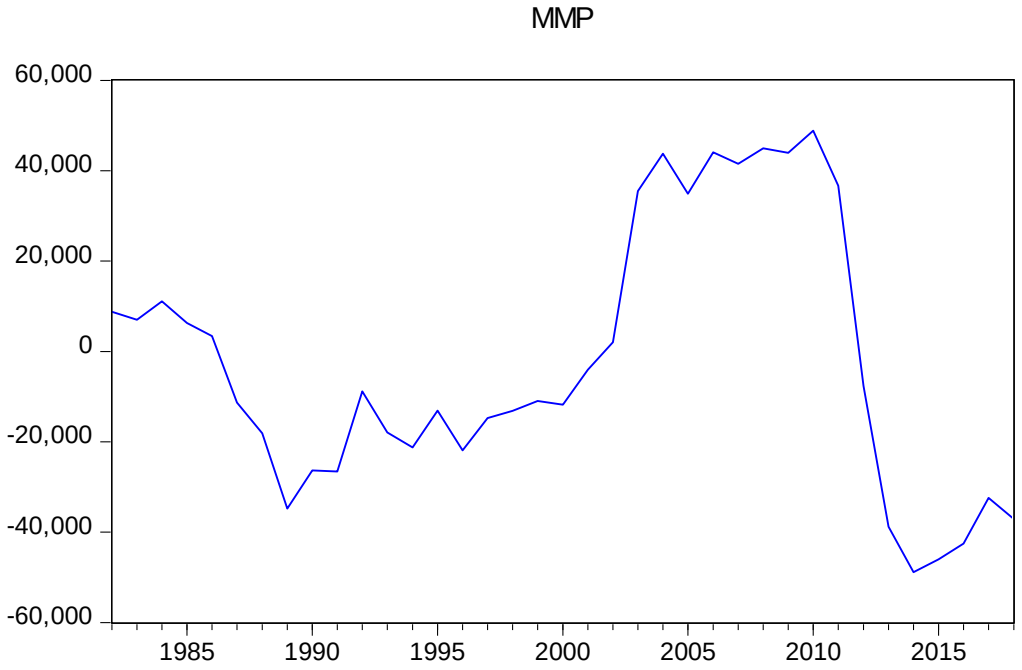

من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews.10).

يوضح الشكل أن بيانات السلسلة تتوزع حول قيمة ثابتة مما يدل على إزالة مركبة الاتجاه العام من السلسلة الأصلية وللتأكد من ذلك نعيد تطبيق اختبار (KPSS) على بيانات السلسلة الجديدة (MMP):

جدول (3) اختبار KPSS للسلسلة MMP

Null Hypothesis: MMP is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.112044
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews.10).

تبين نتائج الاختبار بقاء السلسلة مستقرة بعد أخذ الفروقات عن المتوسط حيث أن قيمة الاختبار (0.112044) وهي أصغر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) وبالتالي نقبل فرضية العدم والسلسلة مستقرة، كما يبين الاختبار خلو السلسلة من مركبة الاتجاه العام وفق النتائج التالية:

جدول (4) اختبار KPSS **للسلسلة** MMP

KPSS Test Equation
Dependent Variable: MMP
Method: Least Squares
Date: 12/15/20 Time: 21:37
Sample: 1982 2018
Included observations: 37

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2579.252	9643.376	-0.267464	0.7907
@TREND("1982")	0.000274	460.7783	5.94E-07	1.0000

من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews.10).

نلاحظ من النتائج السابقة أن مركبة الاتجاه العام أصبحت غير معنوية مما يؤكد خلو السلسلة من مركبة الاتجاه العام ونلاحظ أن القيمة الاحتمالية للثابت (0.79) أكبر من (0.05) فهي لا تختلف معنوياً عن الصفر لذا فإن السلسلة الجديدة (MMP) مستقرة بدون ثابت وبدون اتجاه عام وللتأكد من أن السلسلة تخضع للتوزيع الطبيعي نجري الاختبار الآتي:

جدول (5) اختبار Jarque-Bera **للسلسلة** MMP

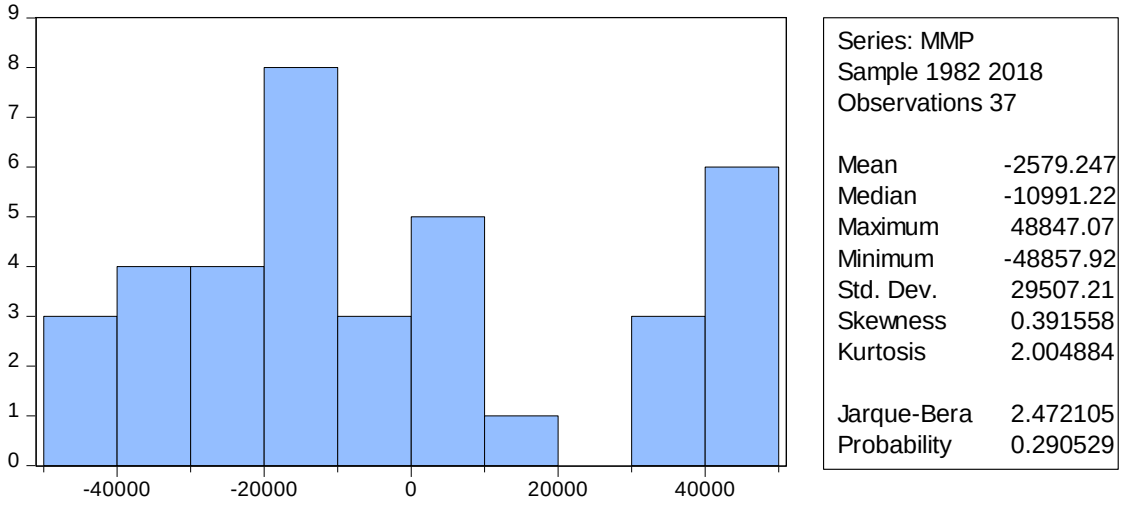

من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews.10).

نلاحظ من الرسم أن بيانات السلسلة MMP تخضع للتوزيع الطبيعي ويؤكد ذلك القيمة الاحتمالية لإحصائية Jarque-Bera تساوي (0.05 < 0.2905) وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تقول بأن بيانات السلسلة MMP لا تخضع للتوزيع الطبيعي ونقبل الفرضية البديلة وبالتالي فبيانات السلسلة تتوزع توزيعاً طبيعياً حول المتوسط.

المرحلة الثانية:

- **اختيار النموذج الأمثل:**

يمكن اختيار النموذج الأمثل بالاعتماد على دراسة نوع السلسلة والمراحل التي مرت بها حتى أصبحت مستقرة فإن كانت السلسلة من النوع TS فإنها تستقر بعد إجراء انحدار لها عبر الزمن والنموذج في هذه الحالة يكون من النوع ARMA(p.q).

أما إذا كانت السلسلة من النوع DS فإنها تستقر بعد أخذ الفروقات الأولية تبعاً لدرجة تكامل السياق I=d ويكون النموذج هنا من النوع ARIMA(p.d.q).

وبالعودة إلى اختبار جذر الوحدة نجد أننا أمام نموذج من النوع ARMA(p,q) حيث أننا حصلنا على سلسلة مستقرة بعد إجراء انحدار عبر الزمن للبيانات الأصلية ولتحديد الدرجات p و q نحتاج إلى دراسة Correlogram للمتغير المدروس بعد إجراء الانحدار:

جدول (6) الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي للسلسلة MMP

Date: 12/15/20 Time: 22:14
Sample: 1982 2018
Included observations: 37

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.882	0.882	31.166	0.000
		2	0.696	-0.365	51.157	0.000
		3	0.464	-0.270	60.305	0.000
		4	0.243	-0.022	62.893	0.000
		5	0.040	-0.101	62.965	0.000
		6	-0.136	-0.121	63.831	0.000
		7	-0.278	-0.073	67.547	0.000
		8	-0.374	-0.031	74.511	0.000
		9	-0.441	-0.135	84.524	0.000
		10	-0.467	-0.035	96.159	0.000
		11	-0.431	0.127	106.47	0.000
		12	-0.396	-0.266	115.52	0.000
		13	-0.346	-0.060	122.72	0.000
		14	-0.312	-0.121	128.84	0.000
		15	-0.252	0.065	133.02	0.000
		16	-0.175	0.008	135.12	0.000
		17	-0.127	-0.303	136.29	0.000
		18	-0.070	0.126	136.66	0.000
		19	-0.027	-0.130	136.72	0.000
		20	0.009	-0.083	136.73	0.000

من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews.10).

يبين الجدول أن دالة الارتباط الذاتي متخامدة بشكل جيبي كما نلاحظ وجود بروزين معنويين في دالة الارتباط الذاتي الجزئي وبالتالي نكون أمام النماذج التي توافق الشكل **ARMA(2.0)** ويوضح الجدول الآتي المفاضلة مابين هذه النماذج وفق عدة اختبارات:

جدول (7) معايير المفاضلة بين النماذج الموافقة للشكل ARMA(2.0)

النموذج المقترح	p-value	Adjusted R-squared	Akaike info criterio	Schwarz criterion	S.E.of regression
ARMA(1.0)	0.0000	0.800300	21.93325	22.06386	13186.14
ARMA(2.0)	0.0000	0.494461	22.85635	22.98697	20980.00

من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews.10).

من الجدول السابق ووفقاً للمقارنة بين المعايير المستخدمة في اختيار النماذج المثلى نجد أن النموذج الأفضل لتمثيل السلسلة والذي يمكننا من التنبؤ من خلاله هو النموذج **ARMA(1.0)** ويبين لنا الجدول التالي بيانات و إحصاءات النموذج:

جدول (8) نموذج ARMA(1.0) للسلسلة MMP

Dependent Variable: MMP
Method: ARMA Maximum Likelihood (OPG - BHHH)
Date: 12/15/20 Time: 22:32
Sample: 1982 2018
Included observations: 37
Convergence achieved after 10 iterations
Coefficient covariance computed using outer product of gradients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-6255.333	20701.84	-0.302163	0.7644
AR(1)	0.896161	0.082948	10.80385	0.0000
SIGMASQ	1.60E+08	28094349	5.687133	0.0000

R-squared	0.811394	Mean dependent var	-2579.247
Adjusted R-squared	0.800300	S.D. dependent var	29507.21
S.E. of regression	13186.14	Akaike info criterion	21.93325
Sum squared resid	5.91E+09	Schwarz criterion	22.06386
Log likelihood	-402.7650	Hannan-Quinn criter.	21.97929
F-statistic	73.13500	Durbin-Watson stat	1.169123
Prob(F-statistic)	0.000000		

Inverted AR Roots .90

من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews.10).

ومنه يمكن استنباط المعادلة:

$$MMP_t = -6255.333 + 0.896MMP_{t-1} + \varepsilon_t$$

مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه المعادلة تعطينا قيم السلسلة منزوعة الاتجاه العام وللحصول على القيم المتوقعة لسلسلة MP_t يمكن استخدام المعادلة التالية:

$$MP_t = MMP_t + (52276.77 + 2579.247 * T)$$

حيث:

MMP_t: القيم المتوقعة لسلسلة إنتاج كميات فروج اللحم منزوعة الاتجاه العام.

MP_t: القيم المتوقعة لكميات إنتاج فروج اللحم في سورية.

t: السنة المراد إيجاد القيمة المتوقعة لها.

(T = 1,2,3……) ترتيب السنوات بدءاً من عام 1982.

المرحلة الثالثة:

- **مرحلة تشخيص النموذج:**

يمكن التحقق من صلاحية النموذج للتعبير عن المتغير وقدرته على التنبؤ بقيمه المستقبلية من خلال المقارنة بين القيم الفعلية والقيم المتوقعة ويوضح لنا الرسم البياني التالي هذه الفروقات:

شكل (4) منحني القيم الفعلية والقيم المتوقعة والبواقي للسلسلة MMP

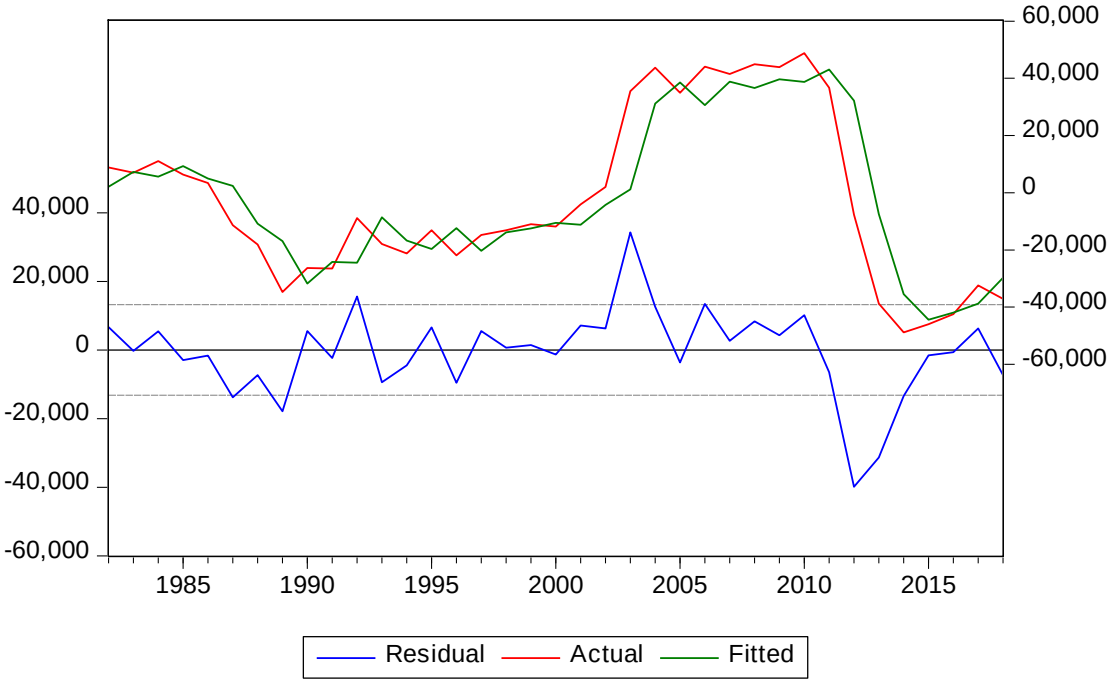

من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews.10).

فبالنظر إلى منحني القيم المتوقعة الملون باللون الأخضر نجده يتماشى مع منحني القيم الفعلية الملون باللون الأحمر ويسايره على طول الفترة الزمنية ما يدل على تقلص الفروقات بين القيم الفعلية والقيم المتوقعة وهذا يؤكد لنا صلاحية النموذج المقترح وقدرته على التنبؤ.

ويبين الجدول الآتي (جدول(8)) أيضاً القيم الفعلية والقيم المتوقعة (وهي القيم التي تمكّنا من التنبؤ بها وفق النموذج المقترح داخلياً) وذلك بعد إزالة الانحدار الذي قمنا به لنزع مركبة

الاتجاه العام من السلسلة الأصلية، كما عدنا واستخدمنا النموذج للتنبؤ الخارجي حيث يوضح الجدول أيضاً القيم المتوقعة لكميات إنتاج قطاع الدواجن من فروج اللحم بالطن للسنوات من (2019–2022):

جدول (8) القيم الفعلية والقيم المتوقعة والبواقي لكميات إنتاج فروج اللحم بالطن

العام	القيم المتوقعة	القيم الفعلية	البواقي	العام	القيم المتوقعة	القيم الفعلية	البواقي
1982	56978.85	63662	6683.153	**2003**	110187.2	144516	34328.79
1983	64677.29	64428	-249.29	**2004**	142759.8	155374	12614.16
1984	65631.58	71097	5465.424	**2005**	152758.2	149112	-3646.18
1985	71875.9	68901	-2974.9	**2006**	147414.2	160824	13409.75
1986	70175.76	68577	-1598.76	**2007**	158177.9	160890	2712.092
1987	70153.23	56403	-13750.2	**2008**	158504.9	166868	8363.118
1988	59511.2	52199	-7312.2	**2009**	164130	168426	4296.043
1989	56011.56	38147	-17864.6	**2010**	165794	175922	10128
1990	43686.54	49184	5497.459	**2011**	172779.5	166334	-6445.45
1991	53845.29	51517	-2328.29	**2012**	164454.9	124594	-39860.9
1992	56203.86	71791	15587.14	**2013**	127317	96002	-31315
1993	74640.45	65279	-9361.45	**2014**	101961.8	88534	-13427.8
1994	69072.48	64563	-4509.48	**2015**	95537.07	93957	-1580.07
1995	68698.66	75279	6580.342	**2016**	100664.8	100034	-630.778
1996	78569.74	69036	-9533.74	**2017**	106378.6	112677	6298.427
1997	73242.84	78804	5561.161	**2018**	117976.6	110632	-7344.56
1998	82264.36	82976	711.6359	**2019**	144293.5		
1999	86270.97	87712	1441.026	**2020**	146845.7		
2000	90783.02	89487	-1296.02	**2021**	149400.7		
2001	92641.53	99813	7171.47	**2022**	151958.2		
2002	102163.1	108468	6304.887				

من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews.10).

يبين الجدول (8) القيم الفعلية لكميات إنتاج فروج اللحم بالطن وهي قيم السلسلة التي قمنا بدراستها وتمكنا من التوصل لنموذج تنبؤي والذي من خلاله قمنا بحساب قيم (MP_t) كميات الانتاج المتوقعة لكل عام بالاعتماد على تغيرات كميات الانتاج السابقة وسيرورة سلسلتها الزمنية وهكذا حتى استطعنا التنبؤ للسنوات الأربع القادمة للأعوام (2019 – 2020 – 2021 – 2022) وذلك بالاعتماد على مخرجات برمجية (Eviews.10)، أما البواقي في عبارة عن الفروقات بين القيم الفعلية والقيم المتوقعة، ونلاحظ من خلال هذه القيم أن الانتاج سيشهد تزايداً خلال الفترة القادمة ولو بنسب طفيفة وذلك بسبب ما تتعرض له سورية من ظروف الحرب و العقوبات الاقتصادية التي تؤثر بشكل كبير على تطوير وزيادة الانتاج.

النتائج:

من خلال هذا البحث توصلنا إلى النتائج الآتية:

1- تمكن قطاع الدواجن في سورية من تحقيق قفزة نوعية في مجال إنتاج فروج اللحم حيث تطور الإنتاج من (43686.54 طن) في عام 1990 إلى (172779.5 طن) في عام 2011 أي أن الإنتاج يتضاعف كل عشرة أعوام تقريباً وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على توفر البيئة المناسبة والخبرات والإمكانات اللازمة لتطوير المنتج بشكل مستمر مع الزمن.

2- تأثر إنتاج فروج اللحم كغيره من الكثير من المنتجات المحلية بالأزمة في سورية حيث انخفض الإنتاج بعد عام 2011 ليصل إلى (95537.07 طن) خلال عام 2015 وذلك بسبب ما تعرضت له البنى التحتية والاقتصادية بشكل عام وفقدان الكثير من المزارع والمداجن المنتجة في تلك الفترة ولكن رغم استمرار هذه الأزمة فإن الإنتاج عاود للتحسن بشكل تدريجي وهذا يثبت أهمية هذا المنتج وقدرته على التطور ومواجهة الصعوبات كما يعكس الرغبة لدى المنتجين والمزارعين للإنتاج عند توفر الظروف الملائمة.

3- توصلنا من خلال دراستنا لتغيرات كميات الإنتاج من فروج اللحم في سورية لبناء نموذج تنبؤي سنوي باستخدام نماذج (Box- Jenkins) وهو:

$$MMP_t = -6255.333 + 0.896MMP_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$MP_t = MMP_t + (52276.77 + 2579.247 * \mathrm{T})$$

حيث:

MMP_t: القيم المتوقعة لسلسلة إنتاج كميات فروج اللحم منزوعة الاتجاه العام.

MP_t: القيم المتوقعة لكميات إنتاج فروج اللحم في سورية.

t: السنة المراد إيجاد القيمة المتوقعة لها.

(T = 1,2,3……) ترتيب السنوات بدءاً من عام 1982.

4- من خلال النموذج السابق قمنا بالتنبؤ بكميات إنتاج فروج اللحم في سورية للسنوات (2019-2020-2021-2022).

التوصيات:

بناءً على ما توصلنا اليه من نتائج فإنّنا نوصي بالآتي:

1- إن ضمان توفير فروج اللحم كمنتج غذائي غني بالبروتين للمستهلك السوري يجب أن يكون له أولوية في السياسات الحكومية، وخاصة كون الدورة الإنتاجية لفروج اللحم قصيرة نسبياً مقارنة بالمنتجات الحيوانية الأخرى، أي أن أي تغيير في هذه السياسات قد يكون له نتائج سريعة على المستوى المحلي.

2- إن تطور إنتاج فروج اللحم خلال فترة الدراسة يدل على وجود قاعدة إنتاجية كفوءة قادرة على تلبية احتياجات السوق المحلية، وخلال فترة الأزمة يجب دعم هذا القطاع وتقديم التسهيلات وتوجيه المزارعين والمنتجين وأصحاب الخبرات لتطوير المنشآت القائمة والمنتجة لتحقيق الإنتاج الأمثل بدءاً من اختيار الأصناف المهجنة لأمات الفروج وانتهاءً بتسويق المنتج ووصوله للمستهلك النهائي إضافة لجذب ودعم الاستثمار في هذا المجال لإعادة تشغيل وتهيئة المزارع المتوقفة والمدمرة.

3- تكمن أهمية أساليب التنبؤ في الإنتاج بشكل عام وإنتاج فروج اللحم في دراستنا في تنظيم العرض من المنتج في السوق المحلية وذلك من خلال وضع الاستراتيجيات المناسبة لتغطية الفجوات الإنتاجية وتعويض الفاقد من الطلب من جهة، وتأمين الظروف والشروط الصحية اللازمة لتخزين الفائض ريثما يتم البحث عن أسواق تصريف محلياً أو من خلال التصدير، ولهذا فإن توفير بيانات شهرية أو موسمية يمكننا من بناء نماذج قياسية أكثر دقة وأكثر جدوى من حيث أنها تسمح بمراقبة الإنتاج خلال العام وبالتالي تمكننا من وضع خطط أكثر فعالية لتنظيم الإنتاج.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1- أحمد، أحمد.(2006). **دراسة اقتصادية للعوامل المؤثرة على إنتاج الدواجن في محافظة الجيزة**. اقتصاد زراعي، كلية الزراعة، جامعة الأزهر: مصر.

2- بدور، بشار؛ عتوم، عبدالله.(آب-2015). **استكشاف فرص التجارة الزراعية السورية**. *في مقترح الانضمام للاتحاد الجمركي الأوراسي*. سورية: المركز الوطني للسياسات الزراعية.

3- بركة، فيصل؛ عماشة، محمد.(2001). دليل تربية الدواجن. المملكة الأردنية الهاشمية: منشورات المركز الوطني للبحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا.

4- حضري، خولة.(2014). استخدام السلاسل الزمنية من خلال منهجية بوكس جينكينز في اتخاذ القرار الإنتاجي. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر: الجزائر.

5- الحموي، بشير.(آذار-2011). تنافسية لحم الفروج في سورية. ورقة عمل رقم (50). سورية: المركز الوطني للسياسات الزراعية في دمشق.

6- جراد، سمير؛ عطية، باسمة.(حزيران-2013). الانتاج الحيواني وآفاق تطوره. ورقة عمل رقم (54). سورية: المركز الوطني للسياسات الزراعية في دمشق.

7- خلف، عمار حمد2015، تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام برنامج EVIEWS أمثلة- تقدير نماذج- تطبيقات- تفسير نتائج- تنبؤ، دار الكتب والوثائق، الطبعة الأولى، بغداد، العراق.

8- سلامة، إبراهيم، 2019، تسمين الدواجن بين النظرية والتطبيق، القاهرة، مصر.

9- السواعي، خالد محمد2012، EVIEWS والقياس الاقتصادي، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، الأردن.

10- شعراوي، سمير،(2005)، مقدمة في التحليل الحديث للسلاسل الزمنية، مركز النشر العلمي، المملكة العربية السعودية.

11- شيخي، محمد،(2011)، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات. الطبعة 1: ورقلة، الجزائر.

12- عبد الحميد، سيد عبد التواب؛ صادق، ايناس السيد؛ عوض، نسرين ميلاد، 2014، اقتصاديات إنتاج وتسويق دجاج اللحم في ظل المتغيرات الراهنة (دراسة حالة لمحافظة الفيوم)، مجلة جامعة المنصورة، العدد الخامس، المجلد الخامس، المنصورة، مصر.

13- عودة، حياة.(2009). دراسة تحليلية للمشكلات الإنتاجية والمالية والإدارية والتسويقية المشاريع تربية فروج اللحم في محافظة الديوانية. مجلة الفرات للعلوم الزراعية. 1(3)،130-141.

14- المديرية العامة للثروة الحيوانية- دائرة الإرشاد والإنتاج الحيواني 2016، تربية الدجاج اللاحم، مسقط، عمان.

15- مخرمش، عبلة.(2011).**تقدير نموذج التنبؤ باستخدام السلاسل الزمنية**. قسم علوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي ورقلة: الجزائر

المراجع الأجنبية:

16- AGRIPROFOCUS***, Market Study – Poultry Investment Opportunities in the Zambian Poultry Sector***.(July, 2015). Zambia.

17- ALLAHYARI, M.(2012). ***Affective Fuctors on Performance of Poultry Production***. *Trakia Journal of Sciences*, 10 (4), 62-70.

18- BOX-STEFFENSMEIER, J M; FREEMAN, J R; HITT, M P; PEVEHOUSE, J W. 2014, "***Time Series Analysis For The Social Sciences***", Cambridge University, New York, NY 10013-2473, USA. www.cambridge.org

19- Embassy of the Kingdom of the Netherlands.***Analysis poultry sector Ghana <An inquiry of opportunities and challenges***>.(april,2015). Ghana.

20- HAMRA, C.(2010). ***An Assessment of the Potential Profitability of Poultry Farms:A Broiler Farm Feasibility Case Study***. Martin: The University of Tennessee.

21- JAGAI, S.(2011). ***Development of the Poultry Sector in Suriname A role of government and firms***. Suriname: Institute of Social Sciences.

22- JERE, S; MOYO, E.2016, "***Modelling Epidemiological Data Using Box-Jenkins Procedure***", Scientific Research Publishing**,** Open Journal of Statistics, 2016, 6, 295-302. http://www.scirp.org/journal/ojs

23- NYAGA, P.(2007). ***Poultry Sector Country Review***, Kenya: University of Nairobi.

24- SUMBERG, J; AWO, M; DOE, D; T-M, G; THOMPSON, J.(2013). ***Ghana's Poultry Sector:Limited Data, Conflicting Narratives, Competing Visions***. *STEPS Working Paper 56*. Ghana. STEPS Centre.

25- YENESEW, A; AGRAW, A; YIHENEW, G.S; DESSALEGN, M. (2015). ***POULTRY PRODUCTION MANUAL.*** Holland.

تحليل هيكليّة السلع المشمَّلة في برنامج إحلال بدائل المستوردات والنتائج المتوقعة له في سورية

ياسمين قيروط [*] بإشراف د. أيهم أسد [**]

الملخص

يهدف البحث إلى تحليل طبيعة عدد من المواد المُستهدفة في برنامج إحلال بدائل المستوردات في سورية، وتحديد عوامل نجاحه، والمعوّقات التي تقف حائلاً أمام تنفيذه، وتوقع أهم نتائج العمل به، وتوقع المدة الزمنية اللازمة لبدء تحقيق نتائجه. ولتحقيق أهداف البحث تمَّ اعتماد أداة المقابلة مع المشاركين في وضع البرنامج والمُستهدفين فيه من فلاحين وصناعيين ومستثمرين.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث أنَّ العمل ببرنامج إحلال بدائل المستوردات يدعمُ إقامة صناعات جديدة ويحفِّز الصناعات القائمة على التوسع، ويخفِّض من نسب البطالة، ويساهم في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين. وأنَّ من أهم معوّقات العمل بالبرنامج هو عدم الاستقرار الاقتصادي والعقوبات أحادية الجانب المفروضة على سورية، والتعقيدات الإدارية والإجرائية في الحصول على التراخيص والموافقات اللازمة، إضافةً إلى بعض التعاميم والقرارات الحكومية التي تتعارض مع العمل به، وتوفر حوامل الطاقة واستمراريتها. ويحتاج البرنامج إلى حوالي 5 سنوات على الأقل لتحقيق النتائج المرجوة منه.

الكلمات المفتاحية: برنامج إحلال بدائل المستوردات، عوامل النجاح، معوّقات العمل بالبرنامج.

[*] طالبة دراسات عليا–شهادة عليا في الإدارة العامة– المعهد الوطني للإدارة لعامة.

[**] دكتوراه في لاقتصاد– عضو هيئة تدريسية في المعهد الوطني للإدارة لعامة.

An Analysis of the Commodity Structure Included in the Import Substitution Program and Its Expected Outcomes in Syria

Abstract

The research aims to analyze the nature of a number of targeted materials in the import substitution program in Syria, determine the factors of its success, and the obstacles that hinder its implementation, predict its most important outcomes, and anticipate the time required to achieve its outcomes. In order to achieve the objectives of the research, the interview tool was adopted with the participants in the development of the program and the targeted farmers, industrialists and investors.

Among the most important findings of the research is that the implementation of the import substitution program supports the establishment of new industries, stimulates existing industries to expand, reduces unemployment rates, and contributes to improving the standard of living for citizens. Also, among the most important obstacles of implementation the program is the economic instability and the unilateral sanctions imposed on Syria, and the administrative and procedural complications in obtaining the necessary licenses and approvals. In addition to some governmental circulars and decisions that contradict its implementation and availability of power carriers and its sustainability. The program needs at least 5 years to achieve the desired results.

Key Words: Import Substitution Program, Success factors, Obstacles of implementation.

أولاً–المقدِّمة:

ظهرت سياسة إحلال بدائل المستوردات، والتي تعتبر أحد استراتيجيَّات التصنيع المؤدية للتنمية الاقتصادية وذلك بعد الحرب العالمية الثانية، حيث سعت الدول النامية وخاصة دول أمريكا اللاتينية، التي عانت من كساد صادراتها وتوقف خطوط الشحن التجاريَّة خلال الحرب العالميَّة الثانية، من خلالها إلى تغيير سياستها التجاريَّة في سبيل الوصول إلى أسعار مواد أوليَّة مرتفعة، وإقامة صناعات محليَّة تُغني عن الاستيراد من الدول المتقدمة. وكانت الدول النامية تقوم بتصدير المواد الأوليَّة إلى الدول المتقدمة بأسعار زهيدة، وتستورد منها المواد المصنَّعة والآلات بأسعار مرتفعة، الأمر الذي عمَّق حالة الاختلالات البنيويَّة وما أنتجته من فقر في هذه البلدان، بالإضافة إلى خلق حالة من التبعيَّة الاقتصاديَّة للدول المتقدمة.

ولاقت هذه السياسة رواجاً بين الدول النامية كغيرها من السياسات الاقتصادية البنيوية، خاصة وأنها تشكل مخرجاً مقبولاً لتعزيز التنمية الاقتصاديَّة بالاعتماد على التصنيع المحلي والسياسات الحمائيَّة، حيث طبقتها العديد من الدول، ومنها دول البريكس، وكوريا الجنوبية وفنزويلا والصين واليابان.

وقد طُرحت فكرة برنامج إحلال بدائل المستوردات في سورية – في سياق الاعتماد على الذات – كحل لمشكلتي ارتفاع فاتورة الاستيراد وانخفاض الإنتاج المحلي من السلع والمنتجات.

ثانياً–مشكلة البحث:

يعاني الاقتصاد السوري من اشتداد العقوبات الاقتصادية القسريَّة (أحادية الجانب) المفروضة عليه، الأمر الذي يساهم في استمرار التضييق على التجارة الدولية بينه وبين دول العالم، وفي ظل ارتفاع فاتورة المستوردات واستنزاف القطع الأجنبي، وفي الوقت الذي تتوافر فيه الكثير من المقومات الوطنية من موارد طبيعية وبشريّة داخل حدود الاقتصاد، فقد بات من الضروري الاستفادة منها من

أجل تقليل الاعتماد على الاستيراد وإعادة دوران العملية الانتاجية في كل القطاعات الاقتصاديّة. ويأتي برنامج إحلال بدائل المستوردات الذي اعتمدته الحكومة السوريّة عام 2019 كأحد السياسات التنموية التي تُرسِّخ مبدأ الاعتماد على الذات من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الخارج. لاسيما وأنَّ البرنامج يستهدف الكثير من المواد والقطاعات الانتاجية (صناعيّة-زراعيّة)، وبالتالي يمكن صياغة مشكلة البحث على شكل السؤال التالي: هل سيُحقق برنامج إحلال بدائل المستوردات النتائج المتوقعة منه.

وأسئلة البحث هي:

1. ماهي عوامل نجاح برنامج إحلال بدائل المستوردات في سورية؟
2. ماهي معوّقات العمل ببرنامج إحلال بدائل المستوردات في سورية؟
3. ما هي النتائج المتوقعة من العمل ببرنامج إحلال بدائل المستوردات في سورية؟
4. ما هي المدة الزمنيَّة المتوقعة لبدء تحقق نتائج برنامج إحلال بدائل المستوردات؟

ثالثاً-أهميّة البحث:

تأتي أهميّة القيام بهذا البحث لمعرفة النتائج المتوقعة من برنامج إحلال بدائل المستوردات، وماهي العوائق التي تقف في سبيل تحقيقها، ومعالجتها من قبل المعنيين في الجهات الحكومية. وتتجلى أهميّة البحث من كونه الأول في هذا المجال لجهة حداثة العمل بالبرنامج في المرحلة الحاليّة في سورية، وهو يشكل القاعدة التي يمكن للباحثين الاعتماد عليها في بناء أبحاثهم، ودراسة آثار العمل بالبرنامج ومدى نجاحه في تحقيق أهدافه. كما تكمن أهميّة هذا البحث العمليّة في توفير تحليل وصفي عن خصائص السلع والقطاعات المُستهدفة في البرنامج من جهة، وما هي المواد الأكثر جاذبيّة بالنسبة للمستثمرين من جهة أخرى، وتحديد عوامل النجاح، والقيود والعراقيل المحيطة، وتقديمها إلى المعنيين في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية للاستفادة منها في العمل على تعزيز عوامل

نجاح البرنامج، وحل المشكلات والعقبات التي تقف حائلاً أمام تحقيق الغاية المرجوة منه.

رابعاً–أهداف البحث:

1. تحليل طبيعة المواد المُشمَّلة في برنامج إحلال بدائل المستوردات في سورية.
2. تحليل طبيعة القطاعات المُشمَّلة في برنامج إحلال بدائل المستوردات في سورية.
3. تحديد عوامل نجاح برنامج إحلال بدائل المستوردات في سورية.
4. تحديد معوّقات العمل ببرنامج إحلال بدائل المستوردات في سورية.
5. تحديد النتائج المتوقعة من العمل ببرنامج إحلال بدائل المستوردات.
6. تحديد المدة الزمنيّة لبدء تحقيق نتائج تطبيق برنامج إحلال بدائل المستوردات.

خامساً–حدود البحث:

تمَّ إجراء البحث في الجمهوريَّة العربيَّة السوريَّة، خلال الفترة الواقعة بين شهر أيلول وشهر تشرين الثاني من عام 2020.

سادساً –مصطلحات البحث وتعريفاته الإجرائيَّة:

- **السعر الاسترشادي للمستوردات:** هو السعر الذي يتم تسعير المواد المستوردة وفقه، بحيث يتمُّ مقارنة سعر المادة المستوردة بأسعارها العالميّة، ومن ثم يتم تقدير السعر لهذه المادة وفقاً للأسعار العالمية. وتقوم الدول برفع الأسعار الاسترشاديَّة لبعض المواد في إطار سياساتها الحمائيَّة وإجراءاتها الرقابية.
- **الضميمة:** هي مبلغ نقديّ مقطوع يُفرض على عدد من المواد المستوردة والتي يوجد لها مثيل في الإنتاج المحلي، كي تدخل هذه المواد إلى السوق المحلي بسعر أعلى من سعر المنتج المحلي، وذلك في ظلِّ اتباع سياسة حمائيَّة للمنتجات المحلية.

سابعاً –الدراسات السابقة:

1. دراسة (حميدة، 2018) [5] بعنوان:

أثر إحلال الواردات وترقية الصادرات على النشاط الاقتصادي في السودان، دراسة تطبيقية على شركة جياد للسيارات المحدودة (2001–2015م)

هدفت هذه الدراسة بشكل عام إلى فحص أثر إحلال الواردات وترقية الصادرات على النشاط الاقتصادي في السودان، إضافةً إلى فحص أثر إحلال واردات سيارات شركة جياد على النشاط الاقتصادي في السودان وقياس متوسط معدل النمو المركب للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وقياس متوسط معدل النمو المركب لإحلال واردات السيارات لشركة جياد الصناعية. وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي والمنهج القياسي التطبيقي. وتوصلت الدراسة إلى نتائج تفيد بأنَّ معامل إحلال واردات سيارات شركة جياد ليس ذو تأثير قوي على الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب تذبذب الإنتاج خلال فترة الدراسة، كما توصلت إلى أنَّ معامل الصادرات له تأثير قوي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والتمويل المصرفي له علاقة طردية مع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

2. دراسة (ADEWALE,A, 2017) [6] بعنوان:

Import Substitution Industrialization and Economic Growth-Evidence from the group of BRICS Countries

التصنيع بديل الاستيراد والنمو الاقتصادي– أدلة من مجموعة دول البريكس

هدفت هذه الدراسة إلى تعريف محددات تصنيع بدائل المستوردات، وتحديد اتجاه السببيَّة بين تصنيع إحلال الواردات والنمو الاقتصادي، وإثبات وجود علاقة طويلة المدى بين تصنيع بدائل الواردات والنمو الاقتصادي في دول البريكس. واتبعت الدراسة المنهج القياسي، وتوصَّلت إلى عدد من النتائج منها: وجود علاقة قويَّة بين تصنيع بدائل المستوردات والنمو، وأنَّ تحسن الميزان التجاري سيؤدي إلى تحسن النمو أيضاً، وأنَّ انخفاض العمالة في قطاع الزراعة سيغذي النمو، كما توصلت الدراسة إلى ضرورة إدارة الرسوم الجمركيَّة على المستوردات بعناية بسبب آثارها السلبيَّة على النمو.

3. دراسة (الأشقر، 2016) [2] بعنوان:

سياسة إحلال الواردات الفلسطينية (تطبيق على بعض المنتوجات الفلسطينية)

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة واقع قطاع الصناعات الفلسطينية وأهميتها الاقتصادية ودراسة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي، والتعرُّف على المعوّقات والعراقيل التي واجهت قطاع الصناعة ومعرفة الطرق المؤدية إلى حماية وتعزيز وتطوير جودة المنتجات الفلسطينيّة مما يُمكنها من منافسة المنتجات المستوردة، ودراسة إمكانية تطبيق سياسة إحلال الواردات وأسباب الفشل والمشاكل والصعوبات التي تواجهها والآليات الناجحة لتطبيقها. اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي للدراسة إضافةً إلى المنهج القياسي. وقد توصَّلت الدراسة إلى عدد من النتائج وأهمها: غياب التوجه الواضح لعمليّة التنمية الاقتصاديَّة، إضافةً إلى التضارب بين المؤسسات الحكومية وعدم الدقَّة في البرامج والخطط والأهداف الاقتصاديَّة وانخفاض نسبة قدرة المنتج المحلي في نوعيّة ومدى توفر المواد الخام ومنافسة السلع الإسرائيليَّة، كما توصَّلت إلى قصور أداء الجهاز المصرفي في خدمة الاقتصاد الفلسطيني.

4. دراسة (BELOBRAGIN,V; BURAK,P; ZORKINA,T; ROSTANETS,V; MAGOMEDOV,S, 2016)

[7] **بعنوان:**

Topical Issues of the Theory and Practice of Import Substitution In The Russian Federation

قضايا موضوعيَّة لنظريَّة وممارسة بدائل الواردات في الاتحاد الروسي

ناقشت هذه المقالة آفاق تطوير الصناعات في روسيا الاتحادية في مجال استبدال الواردات، وتأثر تصنيع بدائل الواردات بالعقوبات الاقتصاديَّة المفروضة من قبل الغرب على روسيا، وقد تمَّت دراسة تأثير بعض القضايا النظريَّة وممارسة استبدال الواردات وتأثيرها على القدرة التنافسيَّة والتنمية المستدامة للمؤسسات والصناعات والبلد ككل. وتمَّ التوصُّل إلى عدد من النتائج والتي كان أهمها: ضرورة ضمان الشموليَّة في معالجة مشاكل استبدال الواردات، تنظيم

الإنتاج الخاص، تُعزّز سياسة استبدال الواردات النمو الاقتصادي على المدى القصير والمتوسط، يُؤثر استبدال الواردات على انخفاض القدرة التنافسيَّة، أهمية التركيز على جودة المنتجات في استبدال الواردات.

مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحاليَّة: قامت دراسة سياسة إحلال الواردات الفلسطينيَّة (تطبيق على بعض المنتوجات الفلسطينية) بدراسة إمكانية تطبيق سياسة إحلال الواردات في فلسطين والمعوِّقات التي تعوّق تطبيقها، في حين قامت الدراسات السابقة الأخرى بدراسة آثار تطبيق سياسة إحلال الواردات على اقتصادات الدول المدروسة من خلال دراسة السلاسل الزمنيَّة للبيانات المدروسة، بينما تبحث الدراسة الحالية في عوامل نجاح تطبيق برنامج إحلال بدائل المستوردات وماهي المعوِّقات التي تقف حائلاً أمام تطبيقه، كما ترصد آراء المعنيين لتوقع النتائج المتوقعة من تطبيقه وذلك لحداثة تطبيق برنامج إحلال بدائل المستوردات في سورية.

ثامناً-الإطار النظري:

1.1 تمهيد:

يتناول الإطار النظري تعريف استراتيجيَّة إحلال المستوردات، مراحل تطبيق استراتيجيَّة إحلال المستوردات، أهداف تطبيق استراتيجيَّة إحلال المستوردات، عوامل نجاح استراتيجيَّة إحلال المستوردات، السلبيات والمحاذير من تطبيق استراتيجيَّة إحلال المستوردات، الدراسات السابقة.

1.2 تعريف استراتيجيَّة إحلال المستوردات:

تُعرَّف استراتجيَّة إحلال المستوردات بأنَّها استراتيجيَّة تشجيع التصنيع المحلي عبر الحد من مستوردات المنتجات المُصنَّعة [1]. وتُعرَّف [2] بأنَّها استراتيجيَّة أو سياسة تهدف إلى إشباع احتياجات السوق المحليَّة وتوفير الدولة الحماية للصناعات الناشئة لمنع منافسة المنتجات الأجنبيَّة للصناعات الوطنية ولضمان تحقيق المنتجين المحليين لأرباح مناسبة تشجعهم على الاستمرار في السوق.

كما أنها تعني التنميَّة الموجَّهة للداخل. كما يُعرَّف نمط التصنيع القائم على إحلال الواردات [3] بأنَّه النمط الذي ارتكز على إقامة صناعات تنتج سلعاً استهلاكية تحلُّ محل السلع المستوردة.

وبرأينا فإنَّ استراتيجيَّة إحلال المستوردات هي استراتيجيَّة تنمويَّة، تستهدف تحفيز إنتاج سلع ومواد زراعيَّة وصناعيَّة محليَّاً، من خلال تقديم كافة التسهيلات الداعمة للعمليَّة الإنتاجيَّة ولتحفيز المنتجين على الاستثمار في القطاعات والمواد التي ترغب الدول باستهدافها، للحصول على منتج محلي بديل يُغني عن المنتج المستورد، بما يساهم في زيادة الاعتماد على الذات والحد من الاعتماد على منتجات الدول الأخرى، وإعادة توجيه واستثمار الموارد المتاحة للدولة في القطاعات ذات الأولويَّة، مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانات الاقتصاد المحلي وميزاته النسبيَّة.

1.3 مراحل تطبيق استراتيجيَّة إحلال المستوردات:

تمر استراتيجيَّة إحلال المستوردات عالمياً بمرحلتين أساسيتين، هما [2]:

- مرحلة صنع بدائل السلع الاستهلاكية: مثل صناعة الملابس والمواد الغذائية والأدوات المنزلية والأحذية، حيث لا تحتاج هذه الصناعات إلى تكنولوجيا متقدمَّة، وتؤدي إلى حدٍّ ما من تخفيف فاتورة المستوردات.
- مرحلة صناعة بدائل السلع المعمِّرة: مثل صناعة الآليَّات والصناعات الثقيلة والبتروكيماويات، وتحتاج هذه الصناعات إلى بُنى تحتيَّة محفّزة وإلى سوق تصريف، والأهم تحتاج إلى موارد ماليَّة ضخمة.
- وقد يكون هناك مرحلة وسيطة بينهما، تعتمد على تصنيع المواد نصف المُصنَّعة أو الوسيطة.

1.4 أهداف تطبيق استراتيجيَّة إحلال المستوردات [4] :

تهدف استراتيجيَّة إحلال المستوردات إلى عدد من الأهداف ومنها: الاعتماد على الذات وتحقيق الاكتفاء الذاتي، تحقيق التنمية الاقتصاديَّة والاستفادة من

مميـزات التصـنيع المحلـي، دعـم وحمايـة الصـناعة المحليَّـة مـن المنافسـة مـع منتجـات الـدول الأجنبيَّـة، تخفـيض العجـز فـي الميـزان التجـاري وتخفيـف قـيم فـاتورة الاستيراد، تشغيل اليد العاملة المحليَّة.

1.5 عوامل نجاح استراتيجيَّة إحلال المستوردات [4] :

- وجـود مرجعيَّـة إداريَّـة قويَّـة تكـون مسـؤولة مباشـرةً عـن كـلّ مـا يتعلـق بالتجـارة الخارجيـة، وفـق نظـام قـانونيّ واضـح، لأن تعدديّـة المراجـع والجهـات المسـؤولة يؤدي إلى تشتيت الجهود المبذولة لدعم الإنتاج المحلي بالشكل المطلوب.
- التركيـز علـى القطاعـات المُسـتهدفة بـالإحلال: أي أن تختـار الدولـة القطـاع الرائـد لـديها وتسـتهدفه باسـتراتيجيَّتها، وهـذا مـن شـأنه تحريـك عمليَّـة النمـو والتنميـة فيهـا، وهـذا يعنـي تصـنيف القطاعـات الاقتصـاديَّة وفـق مجموعـة مـن الأُسس منها توفر الموارد الاقتصاديَّة الطبيعيَّة واليد العاملة الخبيرة.
- ضمان مستوى جودة الإنتاج المحلي من الصناعات المُستهدفة.
- التـدرج فـي عمليـة إحـلال الـواردات، بحيـث تكـون البدايـة بـإحلال السـلع الممكنـة، ومن ثم السلع التي تتطلب توافر شروط وظروف أنسب في مرحلة لاحقة.
- مشـاركة المجتمـع فـي إقـرار الاسـتراتيجيَّة وتنفيـذها، وذلـك كـي يكـون الجميـع داعمـاً لهـا، كمـا أن مشـاركته فـي هـذا القـرار سـتؤدي لتضـامنه فـي حالـة مقاطعـة البضائع الأجنبيَّة والتوجه إلى البديل المحلي ودعمه.
- خلـق بيئـة قانونيـة داعمـة، حيـث يتطلـب تطبيـق هـذه الاسـتراتيجيَّة تعـديلاً لـبعض التشـريعات والقـرارات لتجنـب وجـود تعـارض بـين الاسـتراتيجيَّة ومنظومـة القـوانين والقرارات المتعلقة بتطبيقها.

1.6 السلبيّات والمحاذير من تطبيق استراتيجيَّة إحلال المستوردات [1]، [2]:

- تعتبر صناعة البدائل مُكلفة، خاصةً في المراحل الأولى للتطبيق.
- إنَّ المبالغـة فـي السياسـات الحمائيَّـة التـي تتبعهـا الـدول لتنفيـذ هـذه السياسـة، مـن خـلال منـع الاسـتيراد وفـرض الرسـوم الجمركيَّـة...الخ، تـؤدي فـي بعـض

الحالات إلى خلق صناعات غير قادرة على المنافسة، بالإضافة إلى تدني جودة المنتجات.

- إن استمرار الإنتاج بهدف إشباع الحاجات المحليَّة لفترة طويلة يؤدي إلى زيادة الفجوة التقنيَّة وبالتالي ازدياد التبعيَّة التقنيَّة من الدول النامية للدول المتقدمة.
- تُركز البلدان عند تطبيق سياسة إحلال المستوردات على الجانب الصناعي، وتُهمل الجانب الزراعي، الأمر الذي يؤدي إلى استمرار وازدياد استيراد المواد الأوليَّة اللازمة للصناعات الغذائيَّة من الدول الأجنبيَّة.
- في حال اعتماد استراتيجيَّة إحلال البدائل على إحلال بدائل السلع الاستهلاكيَّة، فإنّ هذا الأمر لن يؤدِ إلى تغيير الهيكل الصناعي للبلد، لأن الانتقال من الصناعات الاستهلاكيَّة وصولاً إلى إقامة الصناعات الرأسماليَّة والمتقدمة أمر صعب للغاية.
- إنّ عدم دراسة السياسات الحمائيَّة المُطبقة بشكل جيّد، وعدم تحديد مدد زمنيّة لها، سيؤدي إلى بروز الاحتكارات، وبالتالي انخفاض الجودة الإنتاجيَّة، وعدم قدرة المنتجات على المنافسة أمام السلع والمنتجات الأجنبيَّة.

تاسعاً-منهج البحث وإجراءاته:

تمَّ اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة، حيث تمَّ جمع البيانات من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجيَّة والمكتب المركزي للإحصاء حول المواد والقطاعات المُشملة في برنامج إحلال بدائل المستوردات في سورية، إضافةً إلى اعتماد أداة المقابلة مع عيِّنة مُنتقاة في تحديد عوامل النجاح ومعوّقات العمل بالبرنامج وتحديد النتائج المتوقعة من تطبيقه والمدة الزمنيَّة المتوقعة لتحققها، نظراً لتنوع شرائح المبحوثين وإمكانيّة الاستفادة من معارفهم وخبراتهم في موضوع البحث، فكانت المقابلات فرديَّة مباشرة، وتنوعت أسئلتها بين النصف مفتوحة والمفتوحة. وتنوعت شرائح المبحوثين ما بين معاوني الوزراء المعنيين، والمدراء العامين، ومديري المديريَّات الفنيَّة، والعاملين في كل من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجيَّة،

ووزارة الصناعة، ووزارة الزراعة، ووزارة الماليّة، وهيئة تخطيط الدولة والتعاون الدولي، والمدن والمناطق الصناعية في دمشق والمحافظات، إضافةً إلى ممثلي القطاع الخاص في اتحادي غرف الصناعة والزراعة، والصناعيين في مختلف المجالات المهتمين والمعنيين بتنفيذ برنامج إحلال بدائل المستوردات، كما تمَّ إجراء المقابلات مع المتقدمين للتشميل في البرنامج والمتقدمين للاستفادة من برامج دعم سعر الفائدة، وقد وصل عدد المقابلات إلى /37/ مقابلة.

عاشراً-عرض البحث والمناقشة والتحليل:

تمَّ في هذا الفصل دراسة برنامج إحلال بدائل المستوردات في سورية، وتحليل طبيعة المواد المُشملة فيه بحسب طبيعتها، ومن ثم تمَّ إجراء المقابلات مع عينة منتقاة من المشاركين في وضع إطار برنامج إحلال بدائل المستوردات في سورية والمعنيين به من فلاحين وصناعيين ومستثمرين، وطرح مجموعة من الأسئلة عليهم مع إتاحة المجال لهم للإجابة بشكل شفاف وفقاً لما يتمتعون به من دراية وخبرة حول الموضوع المبحوث، ومن ثم أُجري تحليل لنتائج المقابلات، وتمَّ التوصّل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات.

برنامج إحلال بدائل المستوردات في سورية[1]:

طُرحت فكرة برنامج إحلال بدائل المستوردات في سورية – في سياق الاعتماد على الذَّات – كحل لمشكلتي ارتفاع فاتورة الاستيراد وانخفاض الإنتاج المحلي من السلع والمنتجات اللتين عانت منهما سورية نتيجةً للحرب عليها منذ العام 2011. وتمَّت دراسة المقترح بشكل رسمي منذ نهاية عام 2018، ومن ثم تمَّ تكليف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجيَّة بإعداد وتصميم البرنامج والتنسيق مع مختلف الوزارات والجهات المعنية، استناداً لكتاب رئاسة مجلس الوزراء رقم 1/231 تاريخ 2019/1/9، المعطوف على ما تقرر في جلسة مجلس الوزراء بتاريخ 2019/1/6. كما أقرّ مجلس الوزراء في جلسته بتاريخ 2020/5/17

[1] استناداً إلى بيانات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجيَّة السوريَّة.

قائمة المواد والقطاعات المُدرجة في برنامج إحلال بدائل المستوردات مع ملفاتها النهائيَّة والتي تتضمن حوالي /67/ مادة وقطاع[2]، وتمَّت الموافقة على إطلاقها كفرص استثماريَّة وعرضها على كل من يرغب بالاستثمار في المجالات المستهدفة بالإحلال، مع التأكيد على أن البرنامج موجه للقطاع الخاص بشكل عام، وقد عُمم البرنامج عبر السفارات والبعثات الدبلوماسيَّة السوريَّة العاملة في الخارج، وذلك لنشر البرنامج بين المغتربين السوريين في دول الاغتراب أو غير السوريين أيضاً لتشجيعهم على الاستثمار في سورية ضمن المواد والقطاعات المستهدفة في البرنامج. وقد تمَّ تخصيص البريد الإلكتروني التالي لاستقبال الاستفسارات من المستثمرين من كافة الدول حول البرنامج (policies@syrecon.gov.sy).

ومُنحت المواد والقطاعات المُشمَّلة في البرنامج عدداً من الحوافز والميزات، تنوعت بين إجراءات داعمة تستهدف تخفيض الرسوم الجمركيَّة على مستلزمات الإنتاج من المواد الأوليَّة وخطوط وآلات الإنتاج لبعض المواد والقطاعات الصناعيَّة، وإجراءات حمائيَّة كفرض الضميمة على المستوردات أو رفع الأسعار الاسترشاديَّة على المنتجات المستوردة المماثلة، كما أُعدَّت برامج لدعم أسعار فوائد القروض الممنوحة لإقامة صناعات بعض المواد والقطاعات المُستهدفة في البرنامج بنسبة 7%، إضافةً إلى منح السلع المُستهدفة مزايا خاصّة في المدن الصناعيَّة تتلخص في أولويّة تخصيص المقاسم في المدن الصناعيَّة لصناعات إحلال بدائل المستوردات[3]، وبالمساحات المطلوبة، وبنفس اليوم الذي يراجع فيه المستثمر المدينة الصناعيَّة، بناءً على كتاب من وزارة الاقتصاد والتجارة

[2] تمَّ إرفاق نسخة عن المواد والقطاعات المُستهدفة في البرنامج في الملاحق.

[3] يُذكر أنه تم إلزام المستثمرين بكتابة تعهد على فقدان حق المستثمر بالتخصص في المدينة الصناعية في حال لم يتم تشغيل المنشأة خلال سنتين من تاريخ التخصيص، أو قيامه بتغيير الهدف الذي لأجله تم تخصيصه بالمقاسم المطلوبة، إضافةً إلى مطالبته بدفع مبلغ لتعويض العطل والضرر الذي تسبب به نتيجة عدم تشغيله للمنشأة وفق الغاية التي تم تخصيصه بالأرض لأجلها، مع العلم أن هذا الإلزام صدر بتاريخ لاحق للإعلان عن انتهاء مرحلة إعداد البرنامج، حيث تم إقراره في شهر تموز 2020. والهدف منه تسريع دخول المنشآت في العملية الإنتاجية وضمان الجدية في التنفيذ والحفاظ على حقوق الدولة، فيما ستعالج الحالات الناتجة عن ظروف قاهرة أو طارئة وفقاً لنظام الاستثمار المعمول به في المدن الصناعية.

الخارجيَّة متضمناً تشميل صناعته ضمن صناعات احلال بدائل المستوردات، وتسليمه أرض المشروع ومنحه فترة سماح سنتين لحين البدء بالإنتاج، وزيادة مدة استيفاء الأقساط إلى 20 سنة مع تأجيل الدفعة الأولى لحين البدء بالإنتاج.

عينة الدراسة:

تمَّ تقسيم عينة الدراسة إلى قسمين الأول هو المواد والقطاعات المُشملة في برنامج إحلال بدائل المستوردات في سورية لتحليلها بحسب طبيعتها واستخدامها، والثاني هو القائمين والمشاركين في وضع برنامج إحلال بدائل المستوردات في الجهات العامة والمعنيين بتطبيقه من فلاحين وصناعيين ومستثمرين.

تحليل المواد المُشمَّلة في برنامج إحلال بدائل المستوردات في سورية:

تمَّ إجراء تحليل للمواد المُستهدفة[4] في برنامج إحلال بدائل المستوردات بحسب طبيعة المواد واستخدامها، اعتماداً على التصنيفات التالية (النظام المنسّق للسلع HS[5]، التصنيف الدولي للنشاط الاقتصادي ISIC[6]، التصنيف القياسي الدولي للتجارة SITC[7]). مع مراعاة أنَّ بعض القطاعات يمكن أن تشمل العديد من المواد وبالتالي تمَّ أخذ مادة أو أكثر منها للتحليل.

جدول رقم (1) تصنيف مواد برنامج إحلال بدائل المستوردات بحسب طبيعة المواد

طبيعة المواد			
نصف مصنّعة Semi-finished products		مصنّعة Finished products	خام Raw materials
أقمشة	ألواح الزجاج	الأدوية	أجهزة وأدوات طبية	صيصان أمهات الفروج

[4] مع مراعاة أنَّ بعض المواد لم يتمّ التمكن من تحليلها، لعدم وضوح بندها الجمركي الذي يتم استيرادها وفقه.

[5] https://unstats.un.org/unsd/tradekb/Knowledgebase/50018/Harmonized-Commodity-Description-and-Coding-Systems-HS

[6] https://unstats.un.org/unsd/classifications/Econ/ISIC.cshtml

[7] https://unstats.un.org/unsd/trade/sitcrev4.htm

خيوط	أجهزة الإنارة	ألبسة	ألواح طاقة شمسية	الذرة الصفراء العلفية
أصبغة	تيوبات الألمنيوم	خيوط	الجرارات الزراعية	السمسم
أنابيب طاقة شمسية	السيراميك	ورق	البطاريات	بعض البذور الزراعية
بعض أنواع الورق	ألواح الغرانيت	تجهيزات منزلية	الإنفيرترات	بنتونيت
الخميرة	عبوات البريفيوم والسدادات	أدوات المائدة والمطبخ	بعض أنواع الآلات	بيض تفقيس
الحليب المجفف	الفريت	الحليب المجفف	الإطارات	بذور زراعية
حليب الأطفال	الأسمدة	حليب الأطفال	البطاريات	–
النشاء	بعض أنواع المبيدات الزراعية	الأحذية – الأنعال	–	–
القطر الصناعي	–	–	–	–

يتبين من الجدول السابق أنَّ أغلب المواد المُستهدفة في البرنامج هي ذات طبيعة نصف مصنَّعة، ومن ثم المصنَّعة، بينما شكَّلت المواد الخام المُستهدفة في البرنامج النسبة الأقل.

جدول رقم (2) تصنيف مواد برنامج إحلال بدائل المستوردات بحسب الاستخدام

استخدام المواد			
أصول ثابتة (رأسمالية) Fixed assets (capital)	**وسيطة Intermediate Consumption**		**استهلاكيَّة Final Consumption**
أجهزة وأدوات طبية	أقمشة	تيوبات الألمنيوم	الأدوية
ألواح طاقة شمسية	خيوط	السيراميك	ألبسة
الجرارات الزراعية	أصبغة	ألواح الغرانيت	خيوط
البطاريات	أنابيب طاقة شمسية	عبوات البريفيوم و السدادات	ورق

الإنفيرترات	بعض أنواع الورق	الفريت	تجهيزات منزلية
بعض أنواع الآلات	الخميرة	الأسمدة	أدوات المائدة والمطبخ
الإطارات	الحليب المجفف	بعض أنواع المبيدات الزراعية	الحليب المجفف
–	حليب الأطفال	صيصان أمهات الفروج	حليب الأطفال
–	النشاء	الذرة الصفراء العلفية	البطاريات
–	القطر الصناعي	السمسم	الأحذية – الأنعال
–	ألواح الزجاج	بعض البذور الزراعية	بيض تفقيس
–	أجهزة الإنارة	بنتونيت	بعض البذور الزراعية

يتبين من الجدول السابق أنَّ معظم المواد المُستهدفة في البرنامج هي ذات استخدام وسيط في التصنيع، ومن ثمَّ تأتي المواد الاستهلاكيَّة، ومن ثمَّ الرأسماليَّة.

من خلال تحليل طبيعة المواد المُستهدفة في البرنامج، يتبين أنَّه لم يتم اتباع المراحل المعتمدة في تطبيق استراتيجيَّة إحلال بدائل المستوردات، حيث استهدف البرنامج إنتاج مواد استهلاكيَّة غير معمِّرة ومعمِّرة، وركَّز بشكل رئيس على إنتاج السلع الوسيطة أو نصف المُصنَّعة. كما يدل على أنَّ أغلب واردات سورية ليست سلعاً استهلاكيَّة أو رأسماليَّة، وإنما هي سلع وسيطة تدخل في حلقات الإنتاج. وتلجأ الدول عادةً إلى إنتاج السلع الوسيطة بعد الانتهاء من إنتاج السلع الاستهلاكيَّة غير المعمِّرة وتوفير حاجة السوق المحليَّة منها ومن ثمَّ تصديرها، لتنتقل بعدها إلى استهداف إنتاج السلع الوسيطة لتزيد من متانة اقتصادها وصناعتها، ومن ثمَّ تتجه لصناعة السلع الاستهلاكية المُعمرة والأصول الإنتاجيَّة والرأسماليَّة.

نتائج المقابلات التي تمَّ القيام بها مع المبحوثين حول برنامج إحلال بدائل المستوردات:

السؤال الأول: ماهي نقاط قوّة برنامج إحلال بدائل المستوردات؟ وماهي نقاط ضعفه؟

أ. نتائج إجابات نقاط القوّة:

أكدَّ حوالي 24% من المشاركين أن فكرة البرنامج ومحفزاته بحدِّ ذاتها نقطة قوّة له، وبيَّنت المقابلات أنَّ أهم نقطة قوّة للبرنامج هي توطين الصناعات ودعم وتحفيز الصناعة المحليَّة وتنشيط سلاسل القيمة المضافة والعناقيد الصناعيَّة حيث حصلت هذه النقطة على تأييد حوالي 41% من المشاركين، في حين شكَّلت أهداف البرنامج ثاني النقاط أهميَّة بتأييد وموافقة حوالي 38% من المشاركين والمتمثِّلة في توفير القطع الأجنبي وتخفيف فاتورة الاستيراد وتشغيل اليد العاملة، وقد توزعت الإجابات الأخرى بين أهميِّة التشاركيَّة بين القطاعين

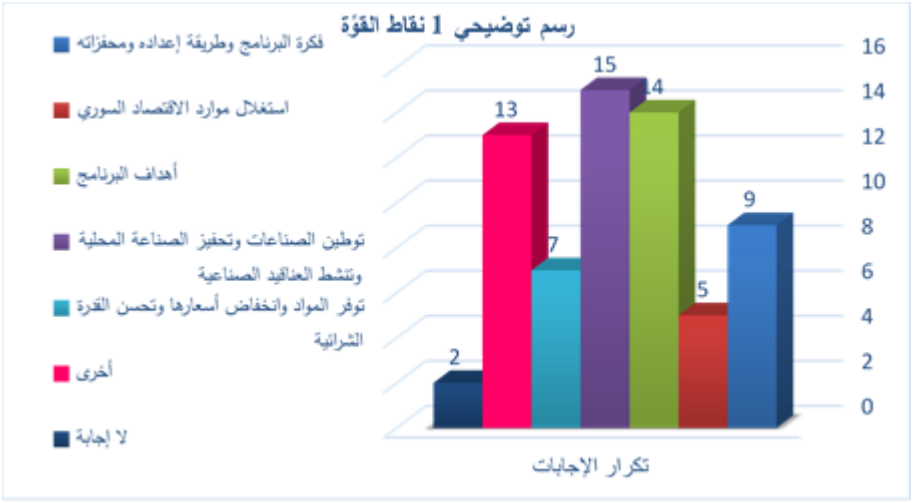

العام والخاص في إعداد البرنامج وتشكيل صورة عن واقع الصناعة في سورية وفرض السياسات الحمائيَّة للمنتجات المحليَّة وتوفير المنتجات النوعيَّة وبجودة عالية وقدرة تنافسيَّة وإمكانية التصدير إضافة للأبعاد السياسيَّة والاقتصاديَّة ومواجهة الحصار الاقتصادي والعقوبات أحاديّة الجانب المفروضة على سورية.

ب. نتائج إجابات نقاط الضعف:

اعتبر حوالي 25% من المبحوثين أنَّ البرنامج متكامل ولا يوجد فيه نقاط ضعف، بينما اعتبر حوالي 22% من المبحوثين أن من نقاط ضعفه أنَّه جاء في ظلِّ ظروف اقتصاديَّة صعبة وبيئة استثماريَّة منفّرة للاستثمار وفي ظلِّ العقوبات الاقتصاديَّة أحاديّة الجانب المفروضة، وأكدَّ حوالي 28% من المبحوثين أنَّ التعقيدات الإداريَّة في الحصول على التراخيص اللازمة للاستثمار وإقامة الصناعات، والإجراءات المصرفيَّة المطلوبة للحصول على القروض ودعم أسعار الفائدة معقَّدة وتستغرق مدة زمنيَّة طويلة جداً، كما أنَّه لا يوجد آليَّة واضحة

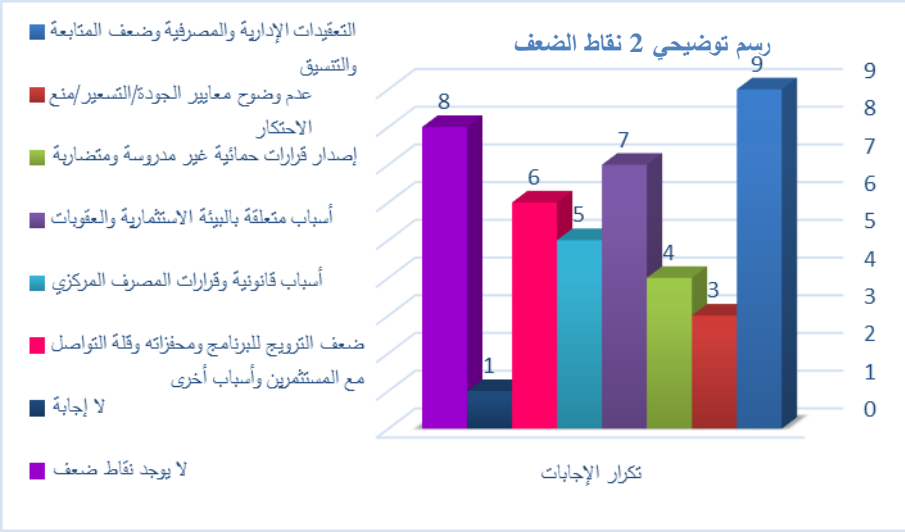

لمتابعة المستثمرين وحل مشكلاتهم. وشكَّلت قرارات المصرف المركزي نقطة من نقاط ضعف البرنامج ومشكلة تقف في طريق تطبيقه واتفقَّ عليها حوالي 15% من المبحوثين، بينما شكَّل ضعف الترويج للبرنامج وقلَّة التواصل مع المستثمرين والصناعيين وعدم إصدار برامج تصديريَّة تحفيزيَّة حتى تاريخه نقطة ضعف اتفقَّ عليها حوالي 19% من المبحوثين.

السؤال الثاني: هل تعتبر المحفّزات المُقدَّمة في برنامج إحلال بدائل المستوردات كافية وفعَّالة لجذب المستثمرين؟ ولماذا؟

نتائج الإجابات:

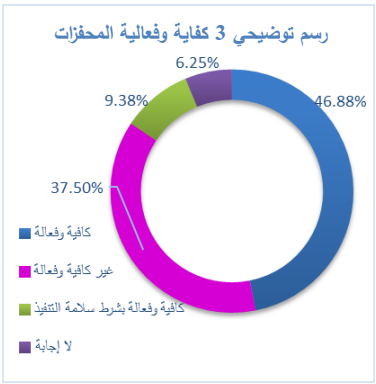

اعتبر حوالي 47% من المبحوثين أنَّ المحفزات المقدمة في البرنامج فعّالة وكافية، خاصةً وأنها قد وضعت بالتشاركيَّة بين القطاعين العام والخاص، بينما اعتبر حوالي 37% من المبحوثين أنَّ المحفزات غير كافية ويحتاج المستثمرون والصناعيون إلى محفزات إضافية كتمويل المستوردات من خطوط الإنتاج والمواد الأوليَّة بالقطع لأجنبي أو توفير حوامل الطاقة، في حين اعتبر حوالي 9% من المبحوثين أن المحفّزات المُقدمة كافية بشرط سلامة تنفيذها وتطبيقها، ولم يُجب عن هذا السؤال حوالي 6% من المبحوثين.

<u>السؤال الثالث: هل يُشكّل برنامج دعم سعر الفائدة حافزاً للمستثمرين بشكله الحالي؟ ماهو المقترح البديل؟</u>

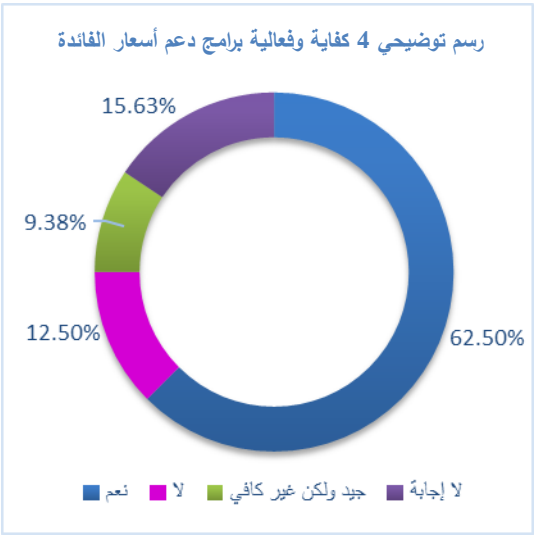

نتائج الإجابات: اتفقَّ حوالي 62% من المبحوثين على أن برامج دعم أسعار الفائدة تعتبر حافزاً فعَّالاً وكافياً بشكلها الحالي بالنسبة للمستثمرين، واعتبر البعض منهم أنَّ البرامج ينقصها الترويج لها وهو أمر يقع بشكل مشترك على عاتق هيئة دعم

وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات وعلى المصارف، وأنَّ الظروف المحيطة المُستجدة خلال العام 2020 من جائحة كورونا وارتفاع أسعار الصرف وقرارات إيقاف القروض أثَّرت على الاستفادة من البرنامج. بينما اعتبر حوالي 12% أن برامج دعم أسعار الفائدة غير كافية بذاتها، حيث اقترح البعض أن تكون الفوائد التي يتحملها المقترض صفرية وذلك بإصدار تعميم من المصرف المركزي إلى كافة المصارف العاملة كما حصل بخصوص حرائق الغابات، واعتبر البعض الآخر أنَّ إعادة فتح القروض هي مطلب الصناعيين الآن، وأنَّ تمويل مستورداتهم من خطوط الإنتاج بالقطع الأجنبي هو حل يمكن أن يكون فعّالاً بشكل أكبر من دعم أسعار الفوائد واقترح العديد منهم أن يتمَّ إجراء تعديلات للضمانات المطلوبة للحصول على القروض واعتبار المشروع ضامناً بذاته لها، في حين اعتبر حوالي 9% من المبحوثين أنَّ البرامج جيدّة ولكنّها غير كافية وبحاجة إلى توجيه دعم أكبر للمنشآت الجديدة. وقد تمَّ اقتراح فكرة تسويق المنتجات كحافز بديل عن دعم أسعار الفائدة.

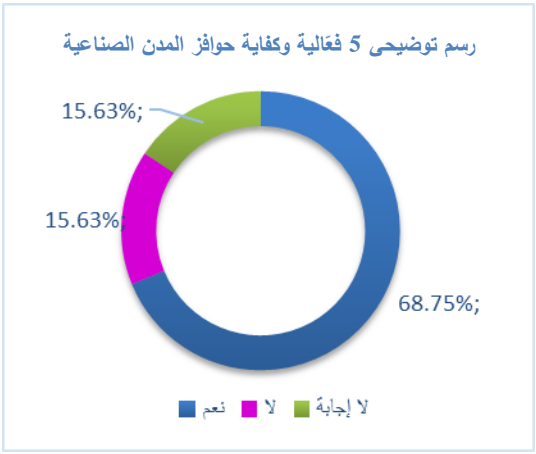

السؤال الرابع: هل تعتبر حوافز المنطقة الصناعيَّة فعَّالة وكافية للمستثمرين؟ ولماذا؟

نتائج الإجابات: اتفق حوالي 69% من المبحوثين على أنَّ حوافز المدينة الصناعيَّة فعَّالة وكافية، في حين خالفهم حوالي 16% من المبحوثين الذين اعتبروا أن الحوافز غير كافية وخاصةً لجهة المدة الزمنيَّة الممنوحة لوضع

لمنشأة في التنفيذ، حيث إنهم اعتبروا أن مدة سنتين غير كافية في ظل الظروف الحاليَّة المحيطة، ويحتاج المستثمرون لمدة تصل إلى حوالي 3 سنوات.

السؤال الخامس: ما هي مخاوف المستثمرين حول برنامج إحلال بدائل المستوردات؟

نتائج الإجابات: تم تصنيف مخاوف المستثمرين إلى عدد من المخاوف العامة والتي تنضوي على عدد من المخاوف الفرعية، حيث وصلت مخاوف المستثمرين من استمرار عدم استقرار البيئة الاستثماريَّة إلى حوالي 30%، وتوزعت بين التخوف من استمرار تذبذبات أسعار الصرف، والحصار والعقوبات الاقتصاديَّة أحاديِّة الجانب المفروضة على سورية، إضافةً إلى استمرار عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي. في حين شكَّلت تعاميم المصرف المركزي المتعلقة بإيقاف تمويل المستوردات وإيقاف القروض وحتى تعميم إعادة التسهيلات الائتمانيَّة ومنح القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فقط مع المرسومين التشريعيين 3 و4 لعام 2020 المتعلقين بمنع التعامل بغير الليرة السورية وتشديد العقوبات المفروضة بحقِّ المتعاملين بغيرها حوالي 19% من مخاوف المستثمرين، كما شكَّلت أيضاً قرارات السياسة الحمائيَّة حوالي19% من المخاوف وتوزعت بين عدم وضوح السياسة الحمائيَّة المتبعة والمدة الزمنيَّة المفروضة لها، وبين عدم دراسة قرارات منع الاستيراد بشكل جيد قبل إصدارها وتسببها في بعض الأحيان بتوقف بعض المنتجين عن إنتاجهم لعدم تلبية المادة المُصنَّعة محلياً للمواصفات والجودة المطلوبة لصناعتهم، وإمكانية منح استثناءات تسمح باستيراد المنتج المثيل للمنتج المحلي، وعدم مكافحة تهريب المنتجات إلى داخل البلد، كما تخوَّف عدد من الصناعيين المُصدرين لمنتجاتهم من معاملة الدول العربيَّة المجاورة للمنتجات السوريَّة بالمثل لناحية إصدار قرارات تمنع استيراد المنتجات السوريَّة وأكدُّوا أنهم يجدون صعوبةً بالغة في تصدير منتجاتهم عند وجود قرار بمنع استيراد المنتجات من الدول العربيَّة المنضمَّة إلى اتفاقية التجارة العربيَّة خاصةً، واقترحوا أن يتمَّ فرض ضميمة أو رفع السعر الاسترشادي للمادة عوضاً

عن منع استيرادها. وشكَّل تعدد الجهات المسؤولة عن منح التراخيص اللازمة لإقامة الصناعات وعدم تبسيط إجراءاتها حتى تاريخه حوالي 16% وهي لطالما أثَّرت وتُؤثِّر على عدم جذب الاستثمار الخارجي، وشكَّلت القرارات المتعلقة بالبرنامج من محفزات وعقوبات حوالي 13% من مخاوف المستثمرين حيث أكدَّ البعض أن برنامج دعم سعر الفائدة والذي يعتبر محفّزاً هاماً قد لا يصدر قرار بتمديد العمل به أو تجديده لعام آخر وبالتالي يفقد البرنامج عنصراً أساسياً من عناصره خاصةً مع ملاحظة أنَّه توقف منح القروض خلال العام الحالي 2020 الذي أطلقت فيه برامج دعم سعر الفائدة لمدة تزيد عن 3 أشهر إضافةً إلى تأثير جائحة كورونا على عدم إنشاء صناعات جديدة، كما لم يتمّ تحديد مدة زمنيَّة للاستفادة من المحفّزات بشكل عام فهي تمنح الآن في الفترة الراهنة ولكن ما الضامن لبقاء هذه الميزات والمحفِّزات في ظلِّ القرارات التي ماتزال تصدر حتى بعد إطلاق المرحلة التنفيذيَّة للبرنامج، وخاصةً بعد صدور قرار تغريم المستثمرين في حال لم يقوموا بوضع المنشأة في التنفيذ خلال عامين ومصادرة الأرض وما عليها.

وتنوعت الأسباب الأخرى بين عدم القدرة على استيراد الخطوط الإنتاجيَّة والآلات في ظل الحصار، وبين استغلال المضاربين العقاريين للبرنامج ودخولهم فيه بنيَّة امتلاك الأراضي في المدن الصناعية وحرمان الصناعيين الحقيقيين منها، وبين عدم إيجاد حلول لمشكلات نقل المواد اللازمة والداخلة في الصناعات بين المدن والمعامل وإلى المدن الصناعيَّة وخاصةً مواد معامل الأسمدة، وبين استمراريَّة توفر حوامل الطاقة والتي تُشكِّل العمود الفقري للصناعات.

السؤال السادس: ما هي النتائج المتوقعة من تطبيق برنامج إحلال بدائل المستوردات:

أ. هل سيحقق برنامج إحلال بدائل المستوردات وفراً في القطع الأجنبي؟

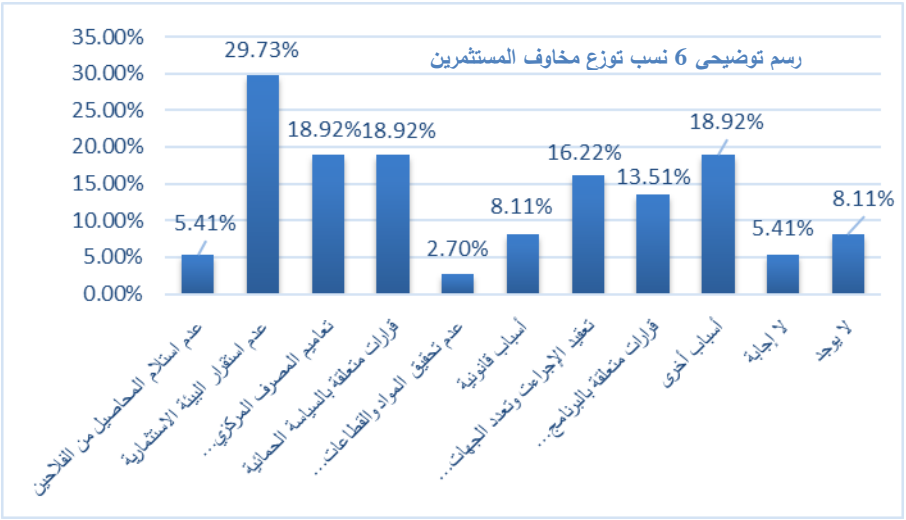

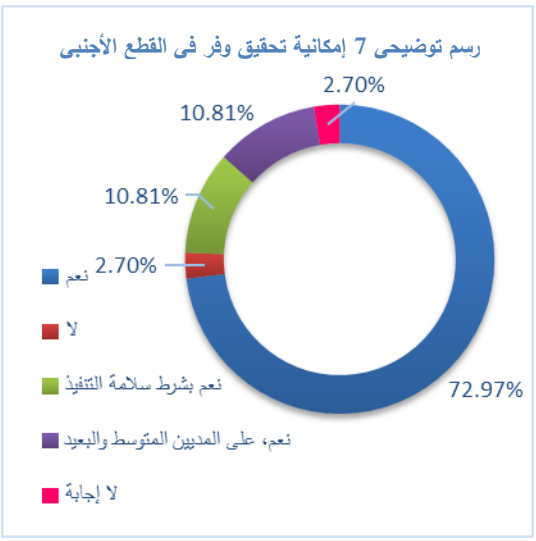

نتـــائج الإجابـــات: اتفـقَّ حـــوالي 93% مـــن المبحـــوثين علـــى أنَّ البرنـامج سـيحقق وفـراً فـي القطـع الأجنبـي، واشـترط حـوالي 11% مـنهم سـلامة تنفيـذ البرنـامج ومتابعـة إجراءاتـه أولاً بـأول لتحقيـق الـوفر، فـي حـين أنَّ حـوالي 11% آخـرين اعتبـروا أنَّ الـوفر فـي القطـع الأجنبـي سـيتحقق علـى المـديين المتوسـط والطويـل ولـن يظهـر فـي المرحلـة الحاليَّـة. فـي حـين اعتبـر حـوالي 3% فقـط مـن المبحـوثين أنَّ البرنامج لن يحقق وفراً في القطع الأجنبي، ولم يجب حوالي 3% من المبحوثين.

ب. هل سيُخفّف برنامج إحلال بدائل المستوردات من فاتورة الاستيراد؟

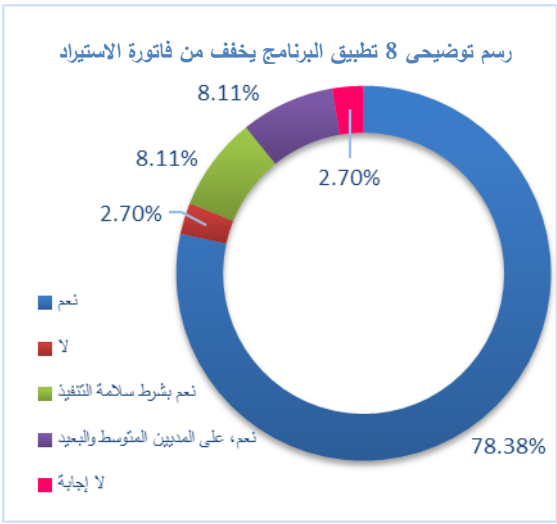

نتـــائج الإجابـــات: اعتبـر حـوالي 94% مـن المبحـوثين أنَّ العمـل بالبرنـامج سـيخفف مـن فـاتورة الاسـتيراد، واشـترط حـوالي 8% مـنهم سـلامة تنفيـذ البرنـامج، فـي حـين اعتبـر 8% مـنهم آخـرين أنَّ فـاتورة المسـتوردات سـتخف علـى المـديين المتوسـط والطويـل ولـن تكـون منعكسـات البرنـامج علـى فـاتورة الاسـتيراد مباشـرة فـي المرحلـة الحاليَّـة. فـي حـين اعتبـر حـوالي 3% مـن المبحـوثين أنَّ البرنـامج لـن يخفف من فاتورة المستوردات.

ت. هل سيحقق برنامج إحلال بدائل المستوردات زيادة في الإنتاج المحلي؟

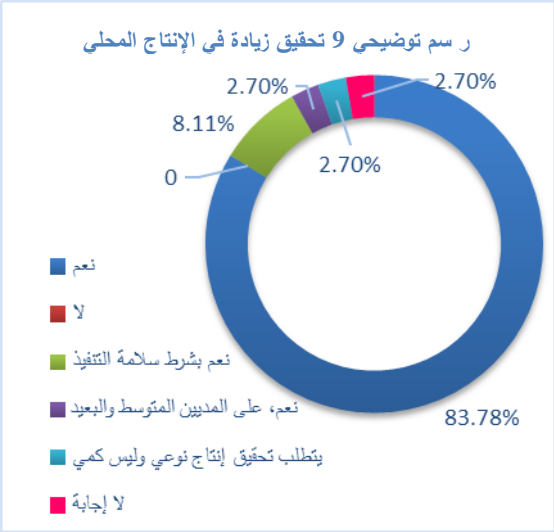

نتائج الإجابات: اتفقَّ حوالي 94% من المبحوثين على أنَّ العمل بالبرنامج سيحقق زيادةً في الإنتاج المحلي، واشترط حوالي 8% منهم سلامة التنفيذ، في حين اعتبر حوالي3% منهم أنَّ الزيادة في الإنتاج ستتحقق ولكن على المديين المتوسط والطويل. واعتبر حوالي 3% من المبحوثين أنَّه ليس المطلوب تحقيق زيادة كميَّة من السلع والمنتجات للمواد والقطاعات المستهدفة في البرنامج، وإنَّما المطلوب هو تحقيق إنتاج نوعي ويتميز بالجودة (إنتاج اللقاحات البيطريَّة كمثال).

ث. نتائج أخرى غير مذكورة سابقاً.

نتائج الإجابات: توزعت النتائج الأخرى التي ذكرها المبحوثون ضمن 6 نقاط، وهي:

1. اعتبر حوالي 54% من المبحوثين أنَّ النتيجة الأساسيَّة للبرنامج هي توفير فرص عمل وتخفيض نسب البطالة والحد من هجرة اليد العاملة.
2. اتفقَّ حوالي 27% من المبحوثين على أنَّ العمل بالبرنامج سيحقق نتائج متعددة على مستوى المنتجات المحلية، حيث سيوفر من تكاليف الإنتاج والزمن اللازم لتوفر المنتجات في الأسواق، وبالتالي توفير المنتجات بأسعار مُخفّضة عن المنتجات المُستوردة، كما سيُسهم في رفد السوق السوريَّة بمنتجات نوعيَّة جديدة لم تكن تُنتج قبلاً في سورية، وسيؤدي لزيادة التنافسيَّة بين الشركات المنتجة، كما أنَّه سيوفر بيانات يمكن الاعتماد عليها في حال إضافة مواد وسلع جديدة إلى البرنامج.

3. اتفق حوالي 22% من المبحوثين على أنَّ العمل بالبرنامج سيشجع التصدير ويساهم في تحقيق فائض تصديري من المنتجات.
4. أكدَّ حوالي 21% من المبحوثين أنَّ العمل بالبرنامج سيحفز الصناعة الوطنية لجهة إقامة صناعات جديدة وتنشيط الصناعات القائمة، وهو ماسيحرِّك بدوره إقامة الصناعات المكمِّلة للصناعات المُستهدفة في البرنامج وسيحفز على التشبيك بين الصناعات وإقامة العناقيد الصناعيَّة، وسيُسهم في نقل وتوطين التقانة من خلال استيراد الآلات والخطوط الإنتاجيَّة الحديثة، كما سيُحفِّز على إقامة الصناعات التكنولوجية. وقد توقع حوالي 3% من المبحوثين أنَّ العمل بالبرنامج سيُسهم في تنشيط التفكير الإبداعي الصناعي.
5. اتفقّ حوالي 19% من المبحوثين على أنَّ العمل بالبرنامج سيحقق نتائج على مستوى الاقتصاد الكلي لناحية تنشيط الدورة الاقتصاديَّة وسوق العمل، وتحقيق زيادة في الاستثمار والتشغيل الكلي، ورفع القدرة الشرائيَّة للمستهلكين وتحسين الوضع المعيشي للمواطنين.
6. اعتبر حوالي 5% من المبحوثين أنَّ البرنامج سينشِّط الزراعة وخاصةً التي تدخل في الصناعات الغذائيَّة كما سيُسهم في استغلال الموارد المحليَّة.

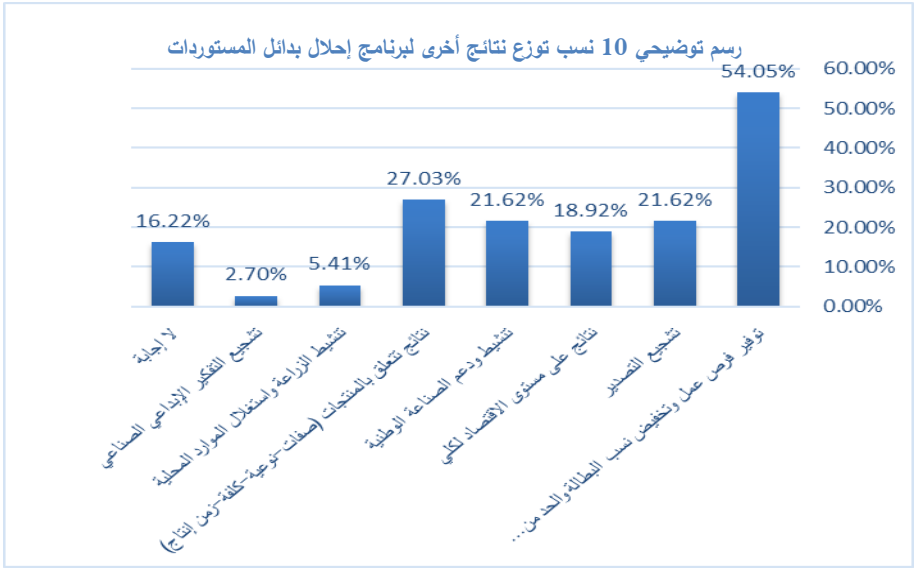

السؤال السابع: ما هو المدى المنظور لتحقق نتائج برنامج إحلال بدائل المستوردات على أرض الواقع (ماهي المدة الزمنيَّة المتوقعة لتحقق نتائجه)؟

نتائج الإجابات: تباينت آراء المبحوثين حول المدة الزمنيَّة المتوقعة لتحقق نتائج البرنامج، حيث اعتبر حوالي 5% منهم أنَّها ستتحدد وفقاً لعوامل العرض والطلب في السوق وتبعاً لسرعة ودقة تنفيذ

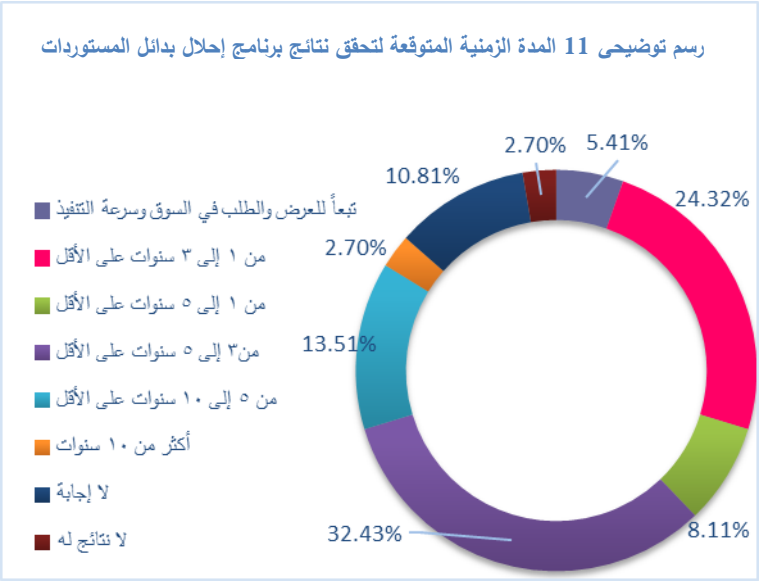

البرنامج، في حين توقع حوالي 23% منهم أنَّ نتائجه ستبدأ بالظهور خلال سنة إلى ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ العمل به وخاصةً بالنسبة للمنشآت القائمة المتضررة والتي تحتاج إلى أعمال ترميمية بسيطة لوضعها في التنفيذ، بينما يحتاج المستثمر في الصناعات المُقامة حديثاً إلى سنتين وفق البرنامج لوضع المنشأة في التنفيذ وإلى حوالي سنة أخرى على الأقل كي يدخل منتجه إلى السوق. بينما اعتبر حوالي 32% من المبحوثين أنَّ البرنامج سيحقق نتائجه على المدى المتوسط أي سيحتاج من ثلاث إلى خمس سنوات على الأقل، ومن المواد المتوقع أن تحقق خطوات على صعيد تلبية حاجة السوق المحليَّة منها خلال هذه المدة مادتي الذرة الصفراء العلفيَّة والسمسم، وذلك تبعاً لقدرة مؤسَّسة إكثار البذار على توفير البذار اللازمة، في حين اعتبر حوالي 13% أنَّ نتائجه لن تتحقق إلا على المدى الطويل أي بين 5 إلى 10 سنوات على الأقل، بينما

اعتبر حوالي 3% منهم أنَّه سيحتاج إلى أكثر من 10 سنوات كي تظهر نتائجه وتتحقق. واعترض حوالي 3% من المبحوثين واعتبروا أنَّ البرنامج لن يحقق أي نتائج في ظل الوضع الحالي. وقد امتنع حوالي 10% عن الإجابة على السؤال لعدم مقدرتهم على توقع المدة الزمنيَّة اللازمة.

السؤال الثامن: هل يمكن لبرنامج إحلال بدائل المستوردات أن يحقق الاكتفاء الذاتي لسورية من ناحية المواد والقطاعات المُستهدفة؟

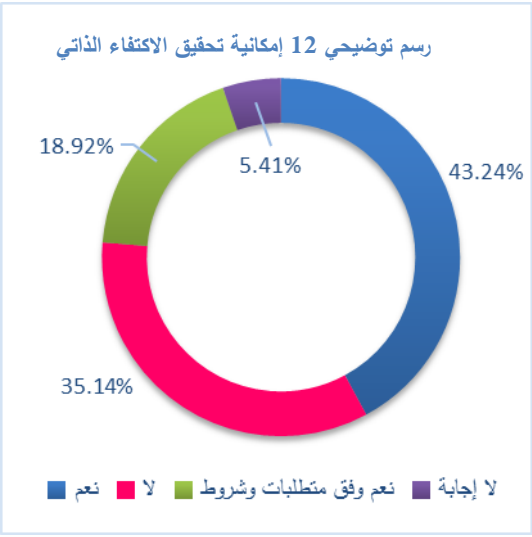

نتائج الإجابات: اعتبر حوالي 43% من المبحوثين أنَّ العمل بالبرنامج سيساهم في تحقيق الاكتفاء الذّاتي لسورية من المواد والقطاعات المُستهدفة في البرنامج، في حين وافق حوالي 19% من المبحوثين على إمكانيِّة تحقيق الاكتفاء الذاتي بوجود عدد من الشروط والمتطلبات أهمُها: جديِّة وسرعة تنفيذ المستثمرين، إضافة محفزات جديدة للبرنامج، توافر واستمرار الظروف المناسبة، تضافر جهود المعنيين والعمل كفريق واحد، ذوق المستهلك المحلي ومدى ثقته بجودة المنتج المحلي ومنافسته للمنتج الأجنبي. في حين أكَّد حوالي 35% من المبحوثين أنَّه لا يمكن تحقيق اكتفاء ذاتي.

السؤال التاسع: ما هي المواد الأكثر جاذبيَّة للمستثمرين في برنامج إحلال بدائل المستوردات؟ وماهي المواد غير الجاذبة؟

نتائج الإجابات: تباينت آراء المبحوثين حول جاذبيَّة المواد الاستثماريَّة في البرنامج، حيث أكدَّ حوالي 11% منهم أنَّ كل المواد المُستهدفة في البرنامج

تعتبر جاذبة كونها مبنية أساساً على فواتير الاستيراد وبالتالي فهي تُشكل محطَّ أنظار المستثمرين. وبينما اعتبر حوالي 27% من المبحوثين أنَّ الحليب المجفف وحليب الأطفال من المواد الأكثر جاذبيّة، اعتبره حوالي 3% آخرين أنه من المواد غير الجاذبة وذلك لقلّة الإنتاج المحلي من الحليب.

واتفق حوالي 24% من المبحوثين على أنَّ قطاع الدواجن ذو جاذبيَّة استثماريَّة لوجود خبرة محليَّة في العمل به. واعتبر حوالي 19% أنَّ مستلزمات الريّ الحديث والصناعات الغذائيَّة مثل الخميرة والنشاء والقطر الصناعي ذات جاذبيَّة لأنَّ سورية بلد زراعي ولأنَّ المنتجات الغذائية ذات قدرة تسويقيَّة عالية لدى المستهلك المحلي. وفي حين اعتبر حوالي 16% من المبحوثين أنَّ المبيدات الزراعيَّة والأسمدة جاذبة للاستثمار، اعتبرها حوالي 8% آخرون أنها غير جاذبة لأنَّ المبيدات تحتاج إلى تقنيَّة عالية غير متوفرة في سورية ويصعب استيرادها في ظلِّ الظروف المحيطة ولأنَّ الأسمدة توفرها الحكومة للفلاحين بقيمة تقل عن قيمتها الحقيقية، وبالتالي لن تكون لها قدرة تسويقيَّة عالية محلياً. وحصلت البذور الزراعية على تأكيد جاذبيتها من قبل حوالي 13% من المبحوثين.

أما قطَّاع الطاقات المتجددة فقد اعتبره حوالي 13% من المبحوثين أنَّه ذو جاذبيَّة في حين اعتبره حوالي 3% غير جاذب بسبب ذوق وثقة المستهلك المحلي بالمنتج المثيل الأجنبي.

حصل كل من الأدوية النوعيَّة والاستيراديَّة، وقطاع الصناعات النسيجيَّة، والسيراميك والرخام، وبعض أنواع الأدوية البيطريَّة، والذرة الصفراء العلفيَّة والسمسم على تأكيد جاذبيتها من قبل حوالي 11% من المبحوثين، في حين اعتبر حوالي 3% أنَّ الأدوية البيطريَّة غير جاذبة. بينما اعتبر حوالي 8% أنَّ الأجهزة والمستلزمات والمستهلكات الطبيَّة ذات جاذبيَّة استثماريَّة.

وقد اعتبر حوالي 8% من المبحوثين أنَّ كل من البطاريات والإسمنت اللاصق ذو جاذبيَّة استثماريَّة، في حين اعتبر حولي 5% أنَّ صناعة البطاريات غير جاذبة للاستثمار. وأكدَّ حوالي 19% من المبحوثين أنَّ وجود الجرارات الزراعيَّة

ضمن مواد البرنامج مُستغرب وهي صناعة غير جاذبة، إلا إن كان المقصود منها هو تجميع للجرارات الزراعيَّة لا تصنيعها وهي في كلتا الحالتين لن تُحقِّق الجدوى الاستثماريَّة المطلوبة.

رسم توضيحي 13 توزع نسب المواد الأكثر جاذبية في برنامج إحلال بدائل المستوردات

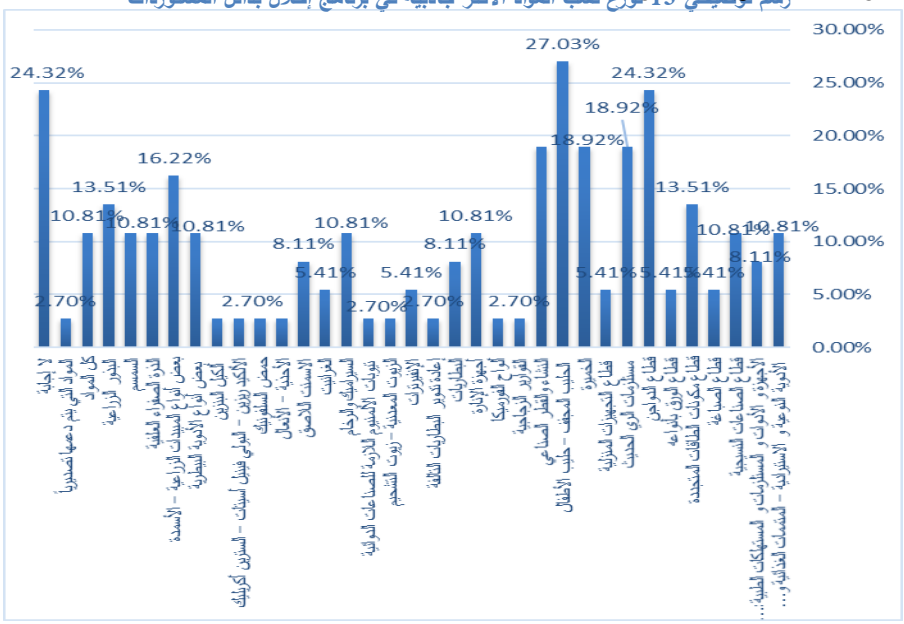

رسم توضيحي 14 توزع نسب المواد غير الجاذبة في برنامج إحلال بدائل المستوردات

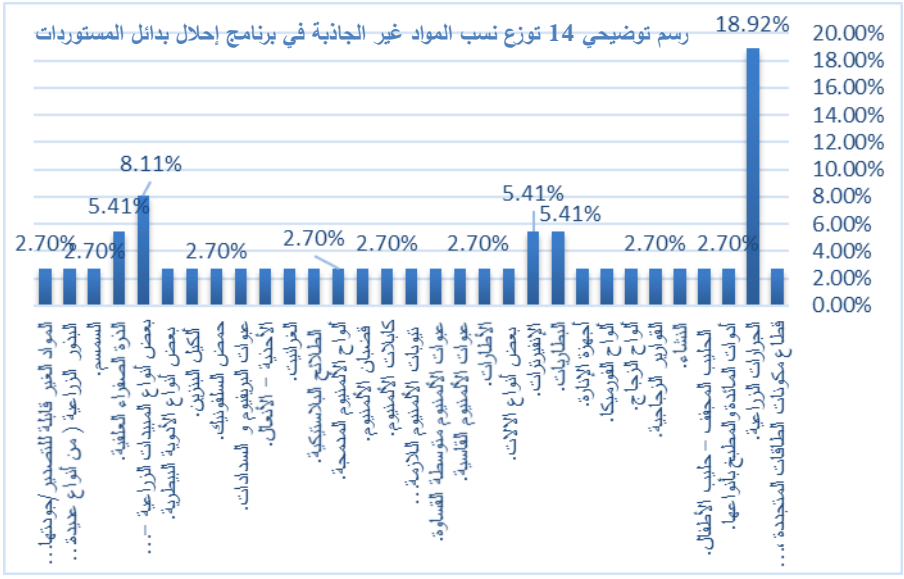

السؤال العاشر: كيف يمكن أن يساهم برنامج إحلال بدائل المستوردات في دعم وتعزيز التصدير؟

نتائج الإجابات: يمكن لبرنامج إحلال بدائل المستوردات أن يسهم في دعم وتعزيز التصدير عبر تشجيعه للتصنيع ابتداءً، والذي يعتبر أساس التصدير وفقاً لآراء حوالي 5% من المبحوثين، بينما اعتبر حوالي 8% منهم أنَّ البرنامج يسهم في تخفيض التكاليف التأسيسيَّة والإنتاجيَّة على المستثمر وبالتالي يزيد من قدرته على دخول الأسواق المجاورة والعالميَّة بسعر مُقارب لأسعار المنتجات العالميَّة. واتفقَّ حوالي 49% من المبحوثين على أنَّه سيُسهم في تعزيز التصدير ولكن بعد تغطية السوق وتحقيق وفر في الإنتاج وفائض تصديري وهو ما يحتاج إلى مدة زمنيَّة تصل إلى حوالي 5 سنوات على الأقل. وربط حوالي 32% من المبحوثين دعمه للتصدير بقدرته على توفير منتجات مطابقة للمواصفات ولمعايير الجودة العالميَّة، في حين اعتبر حوالي 13% من المبحوثين أنَّ البرنامج يدعم التصدير عبر توفيره منتجات نوعيَّة ومتنوعة وذات قيمة مُضافة عالية.

وقد اشترط حوالي 11% من المبحوثين كي يسهم البرنامج في دعم التصدير بإقامة وتفعيل برامج ومحفِّزات لدعم الصادرات وأنَّ الإسراع في الإعلان عنها سيسرع من نتائج البرنامج فهي تُشكِّل جاذباً هاماً للمستثمرين، واشترط حوالي 3% منهم أنَّ تعزيز التصدير يعتمد على قدرة المنتجين التسويقيَّة، في حين اعتبر حوالي 5% أنَّ البرنامج يدعم التصدير عبر تعزيزه لتنافسيِّة المنتجات السوريَّة. ولم يجب عن السؤال حوالي 3% من المبحوثين.

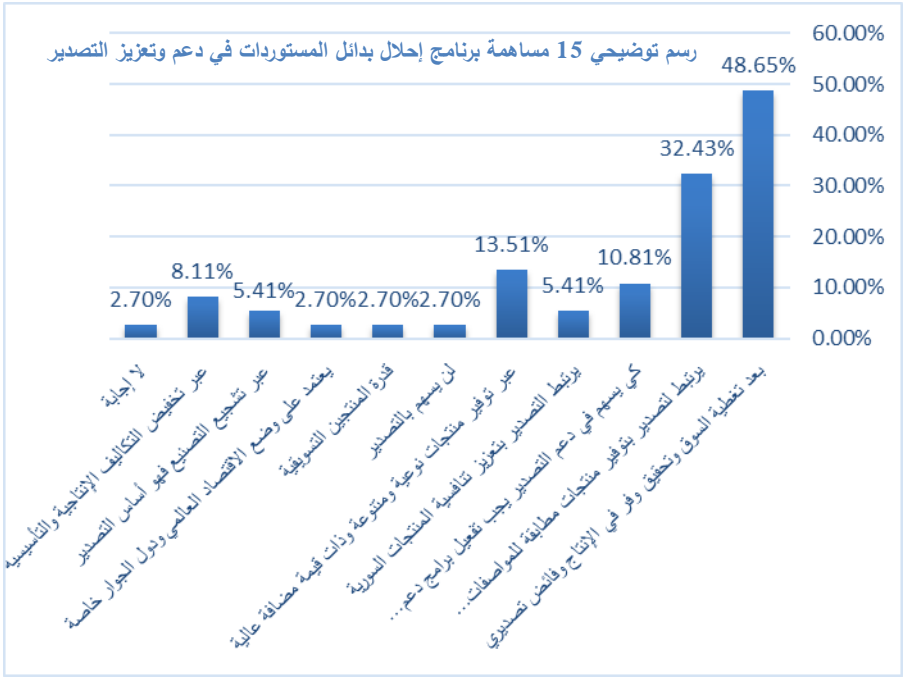

السؤال الحادي عشر: ما هي ملاحظاتك حول برنامج إحلال بدائل المستوردات؟ وماهي رؤيتك لتطوير البرنامج؟

أ. نتائج الإجابات حول الملاحظات على برنامج إحلال بدائل المستوردات:

اعتبر حوالي 35% من المبحوثين أنَّ البرنامج جيّد بشكل عام، وأكدَّ حوالي 11% من المبحوثين على حاجته للترويج خاصةً وأنَّ المعلومات المتوفرة عنه على شبكة الإنترنت نادرة. في حين اعتبر حوالي 8% منهم أنَّه بحاجة للمتابعة ولإيجاد آليَّة لتقييم الأثر وضمان حُسن تنفيذه وذلك لضمان نجاحه وتحقيقه أهدافه. ورأى حوالي 5% من المبحوثين أنَّ جودة المنتجات هي عامل مهم في نجاح البرنامج. وتباينت آراء المبحوثين الآخرين حول البرنامج حيث اعتبر البعض أنَّه بمثابة خطة استراتيجيَّة لحل مشكلة استنزاف القطع الأجنبي ولزيادة الإنتاج المحلي، في حين يحتاج البلد في المرحلة الحاليَّة لخطة إسعافيّة. واستغرب حوالي 8% من المبحوثين وجود عدَّة مواد في قائمة المواد المُستهدفة في البرنامج على الرغم من توافر منتج محلي لها قادر على تغطية حاجة

السوق المحليَّة[8] وتحقيق فائض تصدير في حال التشغيل الكامل، وأنَّ ما يتوجب استهدافه في البرنامج هو صناعة المواد الأوليَّة لهذه المواد.

ب. نتائج الإجابات حول الرؤية لتطوير برنامج إحلال بدائل المستوردات:

رأى حوالي27% من المبحوثين أنَّ تمويل الخطوط الإنتاجيَّة من المستوردات بالقطع الأجنبي واستثنائها من تعاميم المصرف المركزي بإيقاف تمويل المستوردات أمر ضروري لتطوير البرنامج، بينما اعتبر حوالي 24% من المبحوثين أنَّ إيجاد آليّة متابعة واضحة لتنفيذ البرنامج ولمتابعة المشاريع على أرض الواقع سيسرع من العمل بالبرنامج ومن الوصول إلى نتائجه. واعتبر حوالي 13.5% من المبحوثين أنَّ إدخال مواد جديدة إلى البرنامج في مرحلة لاحقة هو من الأولويات لتطويره مثل إضافة زراعة الأرز الهوائي وصناعة زيت عباد الشمس، في حين اعتبر حوالي 8% من المبحوثين أنَّ تشكيل (مجلس تنمية اقتصاديَّة أو مجلس أعلى أو لجنة) يتمتَّع بالمسؤوليَّة والصلاحيَّة لاتخاذ القرارات الضروريَّة للبرنامج ومتابعة تفاصيل تنفيذه وتقويمه أولاً بأول هو ضرورة لتطويره، وقد اعتبر حوالي 11% من المبحوثين أنَّه يتوجب العمل على تفعيل برامج دعم الصادرات لمنتجات المواد المُشملة في البرنامج منذ الآن لأنَّ دعم الصادرات يُشكل حافزاً مهماً للمستثمرين، إضافةً إلى العمل على تعزيز المشاركة في المعارض الدوليَّة. في حين اعتبر حوالي 8% من المبحوثين أنَّه قد يكون من الحكمة تركيز الدعم على قطّاعات معيّنة ابتداءً ومن ثمَّ التعميم على باقي المواد والقطَّاعات. واعتبر حوالي 13% من المبحوثين أنَّ إيجاد

[8] لدى الاستفسار من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية حول سبب ورود هذه المواد في القطاعات المستهدفة، تبيّن لنا بأنّ هناك بعض المواد كان يتمُّ إنتاجها محليّاً بكميّات كافية تُغني عن الاستيراد والبعض منها كان يتمّ تصديره، إلاّ أنّه بعد الحرب على سورية تراجع الإنتاج المحلي من هذه المواد نظراً لتراجع الطاقة التشغيلية لمعامل إنتاجها إلى حدود تقلُّ عن 30% من الطاقة الممكنة، وبالتالي كان لا بدّ من تحفِّيز هذه المعامل لرفع طاقتها التشغيليّة إلى الحدود القصوى التي تتيح إعادة إنتاج كميّات كافية لحاجة السوق المحلية وللتصدير إن أمكن.

مرجعيَّة واحدة للمستثمرين (مثل نافذة واحدة[9] أو مركز خدمة المستثمر) يقوم من خلالها بالحصول على كافة الوثائق والتراخيص ودفع الضرائب والرسوم وحتى تقديم المشكلات التي يعاني منها لحلها ومتابعتها، هو أولوية وعامل من عوامل نجاح وتطوير البرنامج. وأكدَّ حوالي 22% من المبحوثين أنَّ استمراريَّة توفير حوامل الطاقة هو من أهم عوامل نجاح البرنامج وأحد سبل تطويره.

حادي عشر-نتائج البحث:

توصَّل البحث إلى مجموعة من النتائج متوزعة في عدد من النقاط، وهي:

- **يستهدف البرنامج سلعاً تصنف بحسب طبيعتها إلى مواد خام، ونصف مُصنَّعة ومُصنَّعة، وركَّز على المواد نصف المُصنَّعة.**
- **يستهدف البرنامج سلعاً تُصنف بحسب استخدامها إلى استهلاكيَّة غير معمِّرة، ورأسماليَّة، ووسيطة، وركَّز على المواد الوسيطة.**
- **من عوامل نجاح برنامج إحلال بدائل المستوردات في سورية:**

1. التشاركيَّة في إعداد البرنامج بين الجهات الحكومية المعنيَّة وممثلي القطاع الخاص من اتحادي غرف الزراعة والصناعة.
2. تنوع المحفّزات المُقدَّمة في البرنامج.
3. دعم وتنشيط الصناعة الوطنيَّة من جهتين، الجهة الأولى: دعم توسعة الصناعات القائمة، ودعم ترميم المعامل المُدمرة أو المتضررة بفعل الحرب على سورية. والثانية: دعم البرنامج لإقامة صناعات جديدة غير موجودة في سورية سابقاً، وبالتالي يُسهم في توطين هذه الصناعات محليّاً.
4. تنشيط إقامة صناعات سلاسل القيمة المُضافة والعناقيد الصناعيَّة، خاصةً لناحية دعم قطاعات صناعية متكاملة كقطاع الصناعات النسيجية وقطاع الصباغة.

[9] مع العلم أنَّه تمَّ سؤال المستثمرين والصناعيين عن فعالية النافذة الواحدة في هيئة الاستثمار عند طرح هذا المقترح، فكانت الإجابة بوجوب مراجعة المستثمرين لجهات أخرى غير النافذة الواحدة الموجودة في هيئة الاستثمار وبالتالي عدم فعاليتها بالشكل المطلوب.

5. دعم وتنشيط الزراعة المحليّة، حيث استهدف البرنامج عدداً من الزراعات إضافةً إلى استهدافه للصناعات المساعدة لتنشيط الزراعة مثل استهداف صناعة مستلزمات الريّ الحديث، وصناعة عدد من الأدوية البيطريّة، وصناعة الأسمدة وعدد من المبيدات الزراعيّة.
6. استغلال موارد الاقتصاد المحلي الطبيعيَّة (مثل دعم إقامة صناعات الحليب المجفف، الألواح الزجاجيَّة، والطَّاقة المتجددة كالعنفات الريحيّة والألواح الكهرضوئية والسخانات الشمسية وغيرها).
7. نقل التكنولوجيا الحديثة لناحية استيراد الخطوط الإنتاجيَّة والآلات اللازمة لإقامة الصناعات المُستهدفة.
8. تشغيل اليد العاملة السوريَّة، وإعادة تأهيلها وتدريبها على الخطوط الإنتاجيَّة الجديدة.

- **من معوِّقات العمل ببرنامج إحلال بدائل المستوردات في سورية:**

1. عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، والحصار والعقوبات الاقتصاديَّة أحادية الجانب المفروضة.
2. طبيعة البيئة الاستثماريَّة السوريَّة الحاليَّة المُنفِّرة للاستثمار، من ناحية التشريعات القانونية المتقادمة والتي تحتاج إلى تطوير، ومن ناحية التعقيدات الإجرائيّة والروتين، ومن ضعف القدرة الشرائيَّة لدى المستهلك المحلي، وزيادة التذبذبات بشكل كبير في أسعار الصرف.
3. عدم تكامل العمل الحكومي لناحية إصدار تعاميم وقرارات تعوِّق العمل ببرنامج إحلال بدائل المستوردات الذي تسعى الحكومة في نفس الوقت لإنجاحه (مثل تعاميم المصرف المركزي المتعلِّقة بإيقاف تمويل المستوردات، إيقاف منح القروض وغيرها).
4. عدم الترويج الكافي للبرنامج (حيث لا يوجد معلومات كافية عنه على مواقع الإنترنت الحكوميَّة أو على وسائل التواصل الاجتماعي)، إضافةً إلى ضعف التواصل مع اتحادي غرف الزراعة والصناعة، والصناعيين بشكل خاص.

5. عدم وجود آليّة متابعة واضحة لمتابعة وتقييم العمل بالبرنامج، ولمتابعة المستثمرين وأعمالهم على أرض الواقع.
6. تعدد المرجعيات والجهات التي يتوجب على المستثمر أو الصناعي مراجعتها لأي أمر متعلقّ بصناعته.
7. التعقيدات الإداريَّة والبطء في إصدار التراخيص اللازمة لإقامة الصناعات.
8. عدم معرفة فروع البنوك بمضمون الاتفاقية الموقعة بين إدارات هذه البنوك وبين هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات بخصوص برامج دعم أسعار الفائدة، نظراً لعدم جدِّية إدارات هذه البنوك بالترويج لبرامج دعم أسعار الفائدة.
9. المدة الزمنيَّة الطويلة التي يستغرقها المستثمر في تحضير ملفه الائتماني للحصول على موافقات لجان القروض ومن ثم الحصول على القرض، مما يؤدي إلى حرمان شريحة كبيرة من المستثمرين من الاستفادة من برامج دعم أسعار الفائدة.
10. صعوبة التحويلات الماليَّة وخاصةً بعد الخلل الاقتصادي الأخير في لبنان، وصعوبة توفير القطع الأجنبي لتمويل المستوردات من الخطوط الإنتاجيَّة والمواد الأوليَّة.
11. تهريب المواد والمنتجات الأجنبيَّة وغزوها للأسواق المحليَّة بكميات كبيرة، الأمر الذي يتسبب بعدم قدرة المنتج المحلي الناشئ على الدخول في المنافسة.
12. عدم توفر حوامل الطَّاقة بشكل مستمر ومنتظم، الأمر الذي يُهدِّد استمراريَّة عمل الصناعات القائمة، ويمنع قيام صناعات جديدة.
13. عدم وضوح بعض القرارات المتعلقة بالبرنامج للمستثمرين.

- **من النتائج المتوقعة للعمل ببرنامج إحلال بدائل المستوردات في سورية:**

1. زيادة الاعتماد على الذات، وإقامة صناعات تلبي احتياجات المستهلك المحلي.

2. تنشيط الدورة الاقتصاديَّة والإنتاجيَّة، وزيادة الاستثمار على المستوى الكلي، وتخفيف الاختلالات البنيويَّة التي يعاني منها الاقتصاد السوري.
3. زيادة في الطلب على القطع الأجنبي في المرحلة الأولى للعمل به (وهي المرحلة اللازمة لإقامة وتأسيس الصناعات الجديدة واستيراد الخطوط الإنتاجيَّة والآلات)، وزيادة في قيمة فاتورة المستوردات لنفس الفترة.
4. انخفاض الطلب على القطع الأجنبي على المدى المتوسط للعمل ببرنامج إحلال بدائل المستوردات وتحقيق وفر منه، وتخفيف قيمة فاتورة المستوردات لنفس الفترة.
5. زيادة كميّة في الإنتاج المحلي، وخاصةً منتجات الصناعات القائمة.
6. طرح منتجات نوعيَّة جديدة مُصنَّعة محليّاً في الأسواق المحليَّة.
7. زيادة الصادرات السورية إلى الدول الصديقة والمجاورة (في حال تم اعتماد مبادئ ومعايير واضحة تضمن جودة المنتجات المُستهدفة).
8. تخفيض نسب البطالة المحليَّة بشكل واضح، وتحسين المستوى المعيشي لعدد من العائلات السورية.
9. تخفيض الزمن اللازم للإنتاج وبالتالي التخفيف من الاختناقات الحاصلة في بعض المواد (مثل الاختناقات التي تحصل في توفر المبيدات الزراعية).
10. تخفيض التكاليف الإنتاجيَّة، وبالتالي توفير المنتجات المُصنَّعة محليّاً بأسعار أقل من أسعار المواد المستوردة.
11. زيادة التنمية المحليَّة في مختلف المحافظات السوريَّة، لتوزع الصناعات على المدن الصناعيَّة في مختلف المحافظات.
12. تنشيط الصناعات الصغيرة والمتوسطة المُكَمِّلة لعمل الصناعات المُستهدفة في البرنامج.

- **تختلف الجاذبيَّة الاستثماريَّة للمواد المُستهدفة، حيث تعتبر بعض المواد جاذبة للاستثمار بشكل كبير مثل: الحليب المجفف وحليب الأطفال- مستلزمات الريّ الحديث-الألواح الزجاجيّة-بعض أنواع الصناعات**

النسيجيَّة كالأقمشة المصنَّرة والخيوط، في حين تعتبر بعض المواد غير جاذبة للاستثمار مثل: الجرارات الزراعيَّة.

- **تختلف المدة الزمنيَّة المتوقعة لتحقيق نتائج برنامج إحلال بدائل المستوردات في الزراعة عنها في الصناعة، وفي الصناعة القائمة عن الصناعة الجديدة، حيث تصل المدة الزمنيَّة المتوقعة لتحقق نتائج البرنامج على مستوى الزراعة من ثلاث سنوات إلى حوالي خمس سنوات.**

وفي حين تحتاج الصناعات القائمة والتي تحتاج إلى ترميم أو توسعة إلى حوالي سنة ونصف إلى سنتين لتحقيق النتائج المتوقعة منها، فإنَّ الصناعات الجديدة ستحتاج إلى ثلاث سنوات على الأقل كي تحقق النتائج المتوقعة منها.

ثاني عشر-التوصيات:

استناداً إلى ما توصَّل إليه البحث من نتائج، توصي الباحثة بما يلي:

1. **إعلان البرنامج كرؤية وطنيَّة جامعة للسوريين، والعمل على ترويجه إعلامياً بالشكل الذي يتناسب مع المطلوب منه تحقيقه، وتوفير المعلومات المطلوبة وإتاحتها لجميع المستثمرين، فالمُستهدف المباشر من البرنامج هم المستثمرون والصناعيون والزراعيون، ولكن المستهدف غير المباشر هو المواطن، والذي ستنعكس نتائج هذا البرنامج عليه بشكل رئيسي سلباً أو إيجاباً تبعاً لنجاح أو عدم نجاح البرنامج، ولهذا لا بدَّ من العمل على رفع مستوى وعي المواطنين بأهميَّة هذا البرنامج وأهميَّة دعمهم للإنتاج والمنتجات المحليَّة، ومكافحة المُهرَّب من المنتجات الأجنبيَّة.**
2. **العمل على تكامل القرارات الحكوميَّة، ومنع وجود تناقضات بينها.**
3. **استثناء المواد والقطَّاعات المُستهدفة في البرنامج من تعاميم وقرارات المصرف المركزي.**

4. إيجاد لجنة تتمتع بالصلاحيَّات والسلطات اللازمة لتسيير أعمال المستثمرين وتذليل الصعوبات التي تواجههم، ودعمهم بكلِّ ما يلزم لإقامة صناعاتهم، ولمتابعة تنفيذ البرنامج على النحو المأمول منه.
5. زيادة التواصل مع المستثمرين والصناعيين الوطنيين الموجودين داخل الجمهوريَّة العربيَّة السوريَّة، والموجودين في بلاد الاغتراب، وتحفِّيزهم ودعمهم للاستثمار في سوريَّة، وتزويدهم بالمعلومات اللازمة لإقامة الصناعات المُستهدفة في البرنامج.
6. توحيد المرجعيَّة بالنسبة للمستثمرين بشكل عام، وتبسيط الإجراءات المُقدَّمة لهم من تراخيص وموافقات، واختصار المدة الزمنيَّة اللازمة لحصولهم على هذه الموافقات والتراخيص وتحديدها وإعلانها للجميع.
7. توضيح بنود الاتفاق الإطاري المُوقع بين هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات وبين البنوك والمصارف العامة منها والخاصة لكافة الفروع، وتوجيه المصارف لترويج برامج دعم أسعار الفائدة للمتعاملين معها.
8. وضع حد أعلى للفوائد التي يمكن للمصارف العامة منها والخاصة اقتطاعها، منعاً لاستغلال الدعم المُقدَّم للمستثمرين وحرمانهم من الاستفادة منه بشكل حقيقي وفعّال.
9. الاتفاق مع المصارف العامة والخاصة على آليَّة لتسريع الحصول على موافقات القروض للمواد المُشملة في برنامج إحلال بدائل المستوردات.
10. دراسة أسباب عدم جاذبيِّة بعض المواد المُستهدفة في البرنامج، وإيجاد الآليَّة المناسبة لتحفيز الاستثمار فيها، ودراسة كيفيِّة تسريع إقامة الصناعات للمواد الأكثر جاذبيَّة للوصول إلى النتائج بشكل أسرع فيها.
11. وضع آليَّة واضحة ومُعلنة لضمان جودة المنتجات المُنتجة من المواد والقطَّاعات المُستهدفة في البرنامج، تتضمن (المعايير المُعتمدة لجودة كل مُنتج، وآليِّة قياس هذه الجودة، وتحديد الجهة المسؤولة عن تحديد مدى

مطابقة المنتجات لمعايير الجودة المطلوبة)، مع إمكانيِّة منح المستثمرين فترة تجريبيَّة محددة المدة عند بداية الإنتاج لتحسين جودة منتجاتهم.

12. وضع برامج دعم وتحفّيز الصادرات لمنتجات المواد والقطَّاعات المُستهدفة في برنامج إحلال بدائل المستوردات، وربط الدعم المُقدَّم في هذه البرامج بالقيمة المُضافة الأعلى، والتمييز بين القطاعات والمواد بالدعم التصديري المُقدم وذلك لتحفّيز إقامة صناعات استراتيجيَّة مثل قطاع صناعات الطَّاقة المتجددة.

13. التواصل مع كبار المستثمرين والمغتربين وتشجيعهم للاستثمار في إنتاج السلع الرأسماليَّة المُستهدفة.

قائمة المصادر والمراجع

[1] KRUGMAN,P; OBSTFELD,M; MELITZ,M, 2018 - International Trade Theory and Policy. Pearson, 11th edition Global edition, 367 p.

[2] ALASHKAR,A, 2016– Substitution Policy of the Palestinian Imports An Application to Some of the Palestinian Products. Gaza: Alazhar University, 152p. (In Arabic)

[3] SHAHEEN,M, 2018- International Trade And Its Impact on Foreign Trade for Arab Countries. Homysra, 1st edition Egypt, 294p. (In Arabic)

[4] ALQRINAWI,G, 2006- The Ability of Food Industry Sector In Imports Substitution "Case Study of Gaza Strip". Gaza: Islamic University, 270p. (In Arabic)

[5] HAMEEDAH,S, 2018- The Effect of the Import Substitution and Export Promotion on Economic Activity In Sudan: Giad Company Motor (2001-2015). Sudan: Aljazeera University, 75p. (In Arabic)

[6] ADEWALE,A, 2017- Import Substitution Industrialization and Economic Growth-Evidence from the group of BRICS Countries, ScienceDirect Future Business Journal,3 (2017), 138-158.

[7] BELOBRAGIN,V; BURAK,P; ZORKINA,T; ROSTANETS,V; MAGOMEDOV,S, 2016- Topical Issues Of The Theory and Practice Of Import Substitution In The Russian Federation, International Journal Of Economics And Financial Issues, 6 (S2), 14-23.

المواقع الإلكترونية

https://unstats.un.org/unsd/tradekb/Knowledgebase/50018/Harmonized-Commodity-Description-and-Coding-Systems-HS

https://unstats.un.org/unsd/classifications/Econ/ISIC.cshtml

https://unstats.un.org/unsd/trade/sitcrev4.htm

الملاحق

قائمة المواد والقطاعات المُستهدفة في برنامج إحلال بدائل المستوردات

المادة/ القطاع	المادة/ القطاع
الأدوية النوعية و الاستيرادية – المتممات الغذائية و الصيدلانية (وفقاً لاشتراطات وزارة الصحة).	الأجهزة و الأدوات و المستلزمات و المستهلكات الطبية ومستلزمات الصناعة الدوائية من الزجاج اللازم لتعبئة الأدوية
قطاع الصناعات النسيجية (الخيوط – الأقمشة بأنواعها – النسيج الالي و التريكو – السجاد–لموكيت).	قطاع الصباغة كمكمل لقطاع الصناعات النسيجية.
قطاع مكونات الطاقات المتجددة، والذي يشمل: العنفات الريحية–الألواح الكهرضوئية–السخانات الشمسية..الخ	قطاع الورق بأنواعه: الفلوتينغ–الدوبلكس–تيست لاينر– وايت توب–سايزينغ–نصف الكيماوي–الورق الصحي..الخ
قطاع الدواجن.	مستلزمات الري الحديث.
الجرارات الزراعية.	قطاع التجهيزات المنزلية
أدوات المائدة والمطبخ بأنواعها.	الخميرة.
الحليب المجفف – حليب الأطفال.	النشاء.

القطر الصناعي.	القوارير الزجاجية.
ألواح الزجاج.	ألواح الفورميكا.
أجهزة الإنارة.	البطاريات.
إعادة تدوير البطاريات التالفة.	الإنفيرترات.
بعض أنواع الآلات.	بعض أنواع قطع تبديل السيارات.
الزيوت المعدنية – زيوت التشحيم.	الإطارات.
عبوات الألمنيوم القاسية.	عبوات الألمنيوم متوسطة القساوة.
تيوبات الألمنيوم اللازمة للصناعات الدوائية.	كابلات الألمنيوم.
قضبان الألمنيوم.	ألواح الألمنيوم المدمجة.
الطلائح البلاستيكية.	السيراميك.
الغرانيت.	الرخام.
الاسمنت اللاصق.	الفلدسبار.
الأحذية – الأنعال.	عبوات البريفيوم والسدادات.
حمض السلفونيك.	الألكيد ريزين – البولي فينيل أسيتات – الستيرين أكريليك.
ألكيل البنزين.	الفريت.
بعض أنواع الأدوية البيطرية.	بعض أنواع المبيدات الزراعية – الأسمدة.
الذرة الصفراء العلفية.	السمسم.
البذور الزراعية (من أنواع عديدة لزراعات صيفية وشتوية من خضار وفواكه)	البنتونيت

استمارة أسئلة المقابلة التي أُجريت مع المعنيين بالبرنامج

1. ماهي نقاط قوة برنامج إحلال بدائل المستوردات؟ وماهي نقاط ضعفه؟
2. هل تعتبر المحفزات المقدمة في برنامج إحلال بدائل المستوردات كافية وفعالة لجذب المستثمرين؟ ولماذا؟
3. هل يُشكّل برنامج دعم سعر الفائدة حافزاً للمستثمرين بشكله الحالي؟ ماهو المقترح البديل؟
4. هل تعتبر حوافز المنطقة الصناعية فعالة وكافية للمستثمرين؟ ولماذا؟
5. ما هي مخاوف المستثمرين حول برنامج إحلال بدائل المستوردات؟
6. ما هي النتائج المتوقعة من تطبيق برنامج إحلال بدائل المستوردات:

أ. هل سيحقق برنامج إحلال بدائل المستوردات وفراً في القطع الأجنبي؟

ب. هل سيخفف برنامج إحلال بدائل المستوردات من فاتورة الاستيراد؟

ت.هل سيحقق برنامج إحلال بدائل المستوردات زيادة في الإنتاج المحلي؟

ث.نتائج أخرى غير مذكورة سابقاً.

7. ما هو المدى المنظور لتحقق نتائج برنامج إحلال بدائل المستوردات على أرض الواقع (ماهي المدة الزمنية المتوقعة لتحقق نتائجه)؟
8. هل يمكن لبرنامج إحلال بدائل المستوردات أن يحقق الاكتفاء الذاتي لسورية من ناحية المواد والقطاعات المُستهدفة؟
9. ما هي المواد الأكثر جاذبية للمستثمرين في برنامج إحلال بدائل المستوردات؟ وماهي المواد الغير جاذبة؟
10. كيف يمكن أن يساهم برنامج إحلال بدائل المستوردات في دعم وتعزيز التصدير؟
11. ما هي ملاحظاتك حول برنامج إحلال بدائل المستوردات؟ وماهي رؤيتك لتطوير البرنامج؟

نموذج عن تصنيف إجابات المقابلة (نقاط القوة والضعف-مخاوف المستثمرين)

1. تصنيف إجابات نقاط القوة

م	التصنيف العام	التصنيف	م	التصنيف العام	التصنيف
1	فكرة البرنامج وطريقة إعداده ومحفزاته	فكرة البرنامج + محفزاته + التسهيلات + دراسة السلع بشكل مدروس وليس عشوائي	7	تشكيل صورة عن واقع الصناعة السورية	تشكيل صورة متكاملة عن الواقع الراهن للصناعات السورية
2	استغلال موارد الاقتصاد السوري	استغلال طاقات الاقتصاد السوري والموارد الموجودة فيه وتشجيع الصناعات المعتمدة على مواد أولية محلية/ توفر مقومات نجاح البرنامج من الموارد الطبيعية واليد العاملة والخبرة	8	فرض السياسات الحمائيَّة	اعتماد السياسات الحمائيَّة/منع استيراد المنتجات المماثلة لمنتجات المصنعة محلياً/ منع استيراد الكماليات/ تخفيض الرسوم الجمركية

		المطلوبة/ استهداف الزراعات في البرنامج وما يتعلق بها من صناعات			
3	أهداف البرنامج	أهداف البرنامج (توفير القطع الأجنبي–تخفيف فاتورة الاستيراد–تشغيل يد عاملة)	**9**	توفير منتجات نوعية ذات جودة عالية قادرة على التنافسية وإمكانية دعمها تصديرياً	إنتاج مواد ومنتجات ذات جودة وقادرة على التنافسية/ تحفيز إنتاج منتجات نوعية في سورية /دعم الصادرات
4	توطين الصناعات وتحفيز الصناعة المحلية وتنشط العناقيد الصناعية	تشجيع الاستثمار لمحلي/تشجيع ودعم الإنتاج المحلي والصناعة الوطنية/ توطين الصناعات المستهدفة/ إقامة صناعات جديدة/توسعة الصناعات القائمة والتي لا تكفي لتلبية الطلب المحلي/ إدخال خطوط إنتاج/ ترميم المعامل/ تحقيق قيمة مضافة في الصناعات المحلية وتشغيل الصناعات المكملة وتنشط العناقيد الصناعية/ تنشيط عمل القطاع العام	**10**	أبعاد سياسية واقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي	أبعاد سياسية (مواجهة الحصار الاقتصادي والصمود)/ أبعاد اقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي وتحسين هيكلية الاقتصاد وزيادة في الناتج المحلي الإجمالي
5	توفر المواد وانخفاض أسعارها وتحسن	توفير منتجات الصناعات المستهدفة في الأسواق المحلية / انخفاض أسعار المنتجات /تحسين القدرة الشرائية للمستهلك	**11**	لا إجابة	لا إجابة

	القدرة الشرائية				
6	التشاركية بين القطاعين العام والخاص في إعداد لبرنامج	التشاركية بين اقطاع العام والخاص في إعداد البرنامج (وزارات: الزراعة–الصناعة–المالية–التجارة الداخلية–الإدارة المحلية–الاقتصاد والتجارة الخارجية. وممثلي اتحادات غرف الزراعة والصناعة والصناعيين).		أخرى	تتضمن رقم (10+9+8+7+6)

2. تصنيف إجابات نقاط الضعف

م	التصنيف العام	التصنيف	م	التصنيف العام	التصنيف
1	التعقيدات الإدارية والمصرفية وضعف المتابعة والتنسيق	ضعف التنسيق/ ضعف المتابعة مع المشاركين والمستثمرين/ عدم إعلام المشاركين بمستجدات البرنامج–عدم وجود آلية متابعة واضحة للمشملين في البرنامج–بطء التنفيذ والتطبيق لتوصيات وقرارات لبرنامج	5	أسباب قانونية وقرارات المصرف المركزي	قرارات المصرف المركزي في إيقاف القروض والتسهيلات–قرارات إيقاف تمويل المستوردات _المراسيم التشريعية رقم 3 و4 لعام 2020–
		التعقيدات الإدارية والروتين–صعوبة الحصول على التراخيص–التشابكات الإدارية بين الوزارات–تعدد المرجعيات–تعقيد إجراءات المصارف وصعوبة التحويلات المالية– عدم معرفة لبنوك بتفاصيل تطبيق الاتفاق الإطاري بخصوص برامج دعم سعر الفائدة			

2	عدم وضوح معايير الجودة/ التسعير/ منع الاحتكار	عدم التركيز على سعر المنتج في الأسواق–عدم وجود معايير واضحة تضمن جودة المنتجات– عدم قدرة المنتج المحلي على النفاذ للأسواق الدولية والعالمية وتشكيله منتج تصديري قد يؤدي للاحتكار وتوفر منتج محلي رديء	6	ضعف الترويج للبرنامج ومحفزاته وقلة التواصل مع المستثمرين وأسباب أخرى	ضعف الترويج الإعلامي للبرنامج أو على وسائل التواصل الاجتماعي–عدم توفر معلومات تفصيلية عن البرنامج–عدم الترويج للبرنامج في المعارض– عدم ترويج البنوك لبرامج دعم سعر الفائدة– قلة التواصل مع غرف الصناعة والتجارة
					لم يتم إطلاق برامج تحفيزية للتصدير لمواد البرنامج–لم يتم التواصل مع الدول المجاورة وتقدم تسهيلات للتصدير إليها
					المواد والقطاعات المستهدفة لا تلبي حاجة السوق المحلي بشكل دقيق أو حاجة الصناعيين
					اعتماد البرنامج على القطاع الخاص
3	إصدار قرارات حمائية غير مدروسة ومتضاربة	عدم دراسة قرارات منع الاستيراد بشكل كاف–عدم وضوح معايير منع الاستيراد– استيراد منتجات مماثلة للمنتج المحلي بشكل غير مدروس–تقديم تسهيلات لدخول منتجات مماثلة للمصنعة محلياً من الدول الصديقة	7	لا إجابة	
4	أسباب متعلقة بالبيئة الاستثمارية والعقوبات	بيئة استثمارية غير جاذبة– ضعف استقطاب الاستثمار الخارجي–العقوبات الاقتصادية أحادية لجانب–تذبذب أسعار الصرف–عدم استمرارية توفر حوامل الطاقة	8	لا يوجد نقاط ضعف	
		صعوبة توفير المواد الأوليَّة أو عدم إمكانية توفيرها في بعض الأحيان– عدم إمكانية توفير			

		التقانة العالية لإنتاج بعض من المواد المستهدفة			

3. تصنيف إجابات مخاوف المستثمرين

م	التصنيف العام	التصنيف الفرعي
1	عدم استلام المحاصيل من الفلاحين	عدم استلام المحاصيل من الفلاحين
2	عدم استقرار البيئة الاستثمارية	تذبذبات أسعار الصرف
		التضخم
		الركود الاقتصادي
		عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي
		العقوبات الاقتصادية
3	تعاميم وقرارات المصرف المركزي والمرسومين 3 و 4 لعام 2020	تعميم المصرف المركزي بإيقاف تمويل المستوردات
		تعميم المصرف المركزي بإيقاف القروض
		توفير القطع الأجنبي في ظل تعليمات المصرف المركزي والمرسومين التشريعيين 3 و4 لعام 2020
4	قرارات متعلقة بالسياسة الحمائيَّة	تخوف من معاملة الدول المُستهدفة تصديرياً بالمثل (خاصةً اعربية منها) وبالتالي تمنع استيراد المنتجات السورية
		قرارات منع الاستيراد غير المدروسة تسبب في بعض الأحيان توقف بعض المنتجين عن إنتاجهم لعدم توفر المادة الأوليَّة بالجودة المطلوبة
		منح استثناءات لاستيراد نفس المنتج المُصنع
		تهريب المنتجات المماثلة
		عدم وضوح مدى استمرارية السياسة الحمائيَّة
		عدم حماية السوق من المواد المستوردة والمهربة
5	عدم تحقيق المواد والقطاعات المستهدفة للجودة المطلوبة	إنتاج منتجات رديئة/ لا تحقق الجودة المطلوبة أو الموازية لجودة بعض المنتجات المستوردة
7	أسباب قانونية	عدم الاستقرار التشريعي لجهة القرارات المتخذة (قد يصدر قرار بإيقاف العمل بالمحفزات فجأة)
		عدم تطوير التشريعات القانونية

		تعدد التفسيرات للتعليمات والقرارات الحكومية ولقرارات المصرف المركزي
8	تعقيد الإجراءات وتعدد الجهات المرجعية	البيروقراطية وتعقيدات الإجراءات والتراخيص اللازمة لإقامة الصناعات
		تعدد الجهات التي يجب مراجعتها للحصول على التراخيص كاملة
9	قرارات متعلقة بالبرنامج (محفزات+عقوبات)	مدة العامين الممنوحة للمستثمرين لإقامة المشروع
		قرار المصادرة والتغريم المفروض على المستثمر في حال عدم إتمام التنفيذ خلال العامين
		انتهاء مدة الاستفادة من برامج دعم سعر لفائدة مع نهاية العام في حال لم يتم تجديد مدة الاستفادة منه
10	أسباب أخرى	عدم القدرة على استيراد الخطوط الإنتاجية والآلات والمواد الأوليَّة
		الخسارة التي سيتكبدها عدد من التجار الذين هم صناعيون أيضاً في حال منع الاستيراد
		استغلال المضاربين والتجار للبرنامج وحرمان الصناعيين الحقيقيين من فرص الاستفادة منه
		إجراءات إدخال المواد إلى المدن الصناعية–ونقل المواد
		استمرار جائحة كورونا
		توفر حوامل الطاقة
11	لا إجابة	لا إجابة
12	لا يوجد	لا يوجد

تأثير عدم استقرار بيئة الأعمال في سياسة توزيع الأرباح(دراسة تطبيقية في سوق دمشق للأوراق المالية)

إعداد الباحثة: نور البندقجي ، طالبة ماجستير في قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق

إشراف أ.د : مها ريحاوي ،

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى توضيح العلاقة بين عدم استقرار بيئة الأعمال التي تعمل فيها الشركات كمتغير مستقل وبين القرارات التي تتخذها الإدارة في وضع سياسات توزيع الأرباح كمتغير تابع، ولتحقيق هذا الهدف قامت الباحثة بجمع البيانات المالية من الشركات المدرجة في السوق المالية باستخدام عينة بلغ عددها ثماني عشر شركة، حيث تم التعبير عن المتغير التابع باستخدام أرقام توزيعات أرباح هذه الشركات وكذلك أرقام أرباحها المحتجزة، أما المتغير المستقل، فمثل العام 2010 فترة استقرار بيئة الأعمال، والأعوام (2011 – 2014) فمثلت فترة عدم استقرار بيئة الأعمال، ومن ثم قامت الباحثة بإجراء دراسة تطبيقية من خلال تحليل بيانات القوائم المالية المنشورة في السوق المالية باستخدام برنامج التحليل الإحصائي $SPSS_{25}$ وأظهرت النتائج وجود علاقة سلبية بين عدم استقرار بيئة الأعمال وبين قرارات سياسة توزيع الأرباح المتخذة من قبل الشركات.

الكلمات المفتاحية: بيئة الأعمال، سياسة توزيع الأرباح.

The Effect of The Instability of Business Environment in The Dividend Payout Policy

(An Empirical Study in Damascus Securities Exchange)

Researcher: Nour Albndakji, a master's student in the Department of Accounting, Factually of Economics, University of Damascus

Supervising: Prof. Maha Rihawi, academic year 2020-2021

Abstract

This research aims to clarify the relationship between the instability of the business environment in which companies operate as an independent variable and the decisions taken by management in setting dividend payout policies as a dependent variable, to achieve this goal, the researcher collected financial data from companies listed in the financial market using a sample of eighteen company, where the dependent variable was expressed using the numbers of these companies 'dividends as well as their retained earnings figure, as for the independent variable, the year 2010, represented the period of stability of the business environment, and the years (2011-2014) represented the period of instability of the business environment, and then the researcher conducted an applied study by analyzing the financial statements data published in the financial market using the $SPSS_{25}$ statistical software platform, the results showed an negative relationship between the instability of the business environment and the dividend payout policy decisions taken by the companies.

Key words: Business Environment, Dividend Payout Policy.

مقدمة البحث

تعد سوق الأوراق المالية الهدف الأساسي للمستثمرين الذين يرغبون في التخصيص الكفء للموارد المالية المتاحة لديهم، كما وتعد سياسة توزيع الأرباح من القرارات المالية الهامة التي تهم المستثمر عند اتخاذ قراره بالإستثمار، حيث إن سياسة توزيع الأرباح في الشركات المساهمة تحدد ذلك الجزء من الأرباح التي سوف يوزع على المستثمرين وذلك الجزء الذي سوف يتم إحتجازه، حيث تعد الأرباح المحتجزة مصدرا رئيسيا لتمويل الاستثمار والتوسع في الشركات، ولذلك لابد من تحديد نسبة مثلى للتوزيعات تؤدي إلى تحقيق التوافق بين مصلحة الشركة المالية وسيولتها ومديونيتها ونموها من جهة، ورغبة المستثمرين من وراء استثماراتهم من جهة أخرى.

ولكن من مسلمات الاقتصاد الدولي على مر الزمن حقيقة ثابتة ومهمة ألا وهي أن الدول المتطورة اقتصاديا وأيضا الدول المتسارعة بالنمو، تتسم بالاستقرار السياسي والأمني، حيث أن هذا الاستقرار هو المحرك الأساسي للاقتصاد وهو محور الارتكاز في بيئة الأعمال، ويعد الشرط الأول للاستثمار في أية دولة توفر الحد الأدنى المقبول للقدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية في المستقبل وبما يضمن سلامة المشروع وحماية مصالحه، وترتبط القرارات الاستثمارية بدرجة المخاطرة، هذه المخاطرة تزداد في بيئة الأعمال غير

المستقرة، حيث أن تعبير بيئة الأعمال يشمل كل العناصر التي يمكن أن تؤثر في جاذبية الاستثمار بالنسبة لجمهور المستثمرين في مكان ما بالمقارنة مع غيره من الأماكن.

مشكلة البحث

تعد سياسة توزيع الأرباح من القرارات المالية الاستراتيجية الهامة في الشركات المساهمة، لذلك اكتسبت سياسات توزيع الأرباح أهمية قصوى بالنسبة للشركة والمستثمرين بأسهمها على حد سواء، الأمر الذي يتطلب سياسات توزيع للأرباح مناسبة وملائمة تقررها الشركة حتى يتمكن هؤلاء المستثمرين من ترشيد قراراتهم الاستثمارية.

ولكن في ظل العديد من التغيرات التي تواجه الشركات التي تمارس أعمالها في بيئة أعمال تتسم بعدم الاستقرار، من الممكن أن تعاني هذه الشركات من العديد من التحديات التي تظهر ضعف في أدائها، ومن أجل الكشف عن أهم المتغيرات الحقيقية كان لابد من دراسة أثر عدم الاستقرار الذي تشهده بيئة الأعمال في سياسات توزيع الأرباح المتبعة.

وإن بيئة الأعمال السورية بما تشهده من ظروف جعلها تتسم بعدم الاستقرار، حيث واجهت الشركات السورية العديد من التغيرات في بيئتها الداخلية والخارجية والتي أصبحت تشكل تحديا حقيقيا أمام استمراريتها وبقائها في بيئة الأعمال، وبالتالي سيتم التعبير عن مشكلة البحث من خلال السؤال الرئيسي التالي:

ما هو تاثير عدم استقرار بيئة الأعمال في سياسة توزيع الأرباح للشركات المدرجة في السوق المالية؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي السؤالين الفرعيين الآتيين:

- ما هو أثر عدم استقرار بيئة الأعمال في سياسة توزيع الأباح من حيث اتخاذ القرار بتوزيع الأرباح؟
- ما هو أثر عدم استقرار بيئة الأعمال في سياسة توزيع الأباح من حيث اتخاذ القرار باحتجاز الأرباح؟

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في أنها تخص بيئة الأعمال السورية والتي تعد في الوقت الراهن من البيئات الاقتصادية غير المستقرة، كما تنبع أهميته في أن سياسة توزيع الأرباح تعد من القرارات المالية المهمة بالنسبة للمستثمر وللشركة، حيث أن الأرباح التي تحققها الشركات هي نقطة جدل بين الشركة والمستثمرين من وجهة نظر قد تتشابه أو تختلف بنفس الوقت، فهذه الأرباح مصدر للاستثمار والتمويل الداخلي إذا ما تم إحتجازها، وتمثل مكافأة للمستثمرين إذا ما تم توزيعها لهم مقابل استثمارها في الشركة، ولذلك كان من الأهمية بمكان تسليط الضوء على سياسات توزيع الأرباح التي تنتهجها الشركة وخاصة في ظل التأثير الذي تحدثه التغيرات والتقلبات التي تطرأ في بيئات الأعمال الغير مستقرة.

أهداف البحث

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الهدف الرئيسي للبحث المتمثل في إيجاد حلول مناسبة لعملية وضع سياسات توزيع للأرباح مناسبة وملائمة في ظل عمل الشركات في بيئة

العمل السورية غير المستقرة، وذلك بهدف التأثير بشكل إيجابي في بيئة الأعمال السورية، ويرتبط بتحقيق هذا الهدف الرئيسي تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

- توضيح كيفية اتخاذ القرار المتعلق بتوزيع الأرباح أو إحتجازها، وبيان العوامل المؤثرة في وضع سياسات توزيع الأرباح وذلك في ظل عمل الشركات في بيئة عمل غير مستقرة.

- تحليل بيئة الأعمال التي تعمل بها الشركات بحيث يجعل مهمة المديرين أسهل في التعامل مع تحديات الأعمال، مما يحفز المديرون باستمرار لتحديث معارفهم وفهمهم ومهاراتهم لتلبية التغييرات المتوقعة وغير المتوقعة في مجال الأعمال.

متغيرات البحث

- **المتغير المستقل:** يتمثل المتغير المستقل للبحث ببيئة الأعمال، ويتم تمثيلها كما يلي:

- بيئة الأعمال المستقرة وتتمثل بالعام 2010.
- بيئة الأعمال غير المستقرة وهي من العام 2011 وحتى العام 2014.

- **المتغير التابع:** تم الاعتماد على متغيرين رئيسين يعكسان سياسة توزيع الأرباح، ويتم تمثيلهما كما يلي:

- توزيعات الأرباح ويفصح عنها في بيان التغيرات في حقوق المساهمين الخاصة بكل شركة.

- الأرباح المحتجزة ويفصح عنها في بيان التغيرات في حقوق المساهمين، وأيضا في الميزانية الختامية الخاصة بكل شركة.

فروض البحث

في إطار طبيعة المشكلة البحثية المحددة وأهدافها، تتمثل فرضية هذا البحث بما يلي:

- **فرضية البحث:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين عدم استقرار بيئة الأعمال التي تعمل بها الشركات وقرارات سياسة توزيع الأرباح في السوق المالي، وينبثق عن هذه الفرضية فرضيتين فرعيتين هما:

- **الفرض الأول:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين عدم استقرار بيئة الأعمال التي تعمل بها الشركات وقرار توزيع الأرباح على المساهمين في هذه الشركات.
- **الفرض الثاني:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين عدم استقرار بيئة الأعمال التي تعمل بها الشركات وقرار إحتجاز الأرباح في هذه الشركات.

منهجية البحث

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في البحث، حيث يمكن تحديد منهجية البحث على أساس تحديد الخطوات المنهجية التي اتبعها الباحث لتحقيق أهدافه، ومجتمع البحث وعينته، ومن ثم تحديد متغيرات البحث وكيفية قياسها والحصول على البيانات المتعلقة بذلك، ولذلك تم رسم خطوات إنجاز البحث ومراحله كما يلي:

- جمع المعارف الضرورية اللازمة بالرجوع إلى أدبيات الدراسة من مراجع ودراسات سابقة.
- الحصول على البيانات اللازمة من البيانات المالية الفعلية للشركات موضوع الدراسة.
- تحليل البيانات التي تم الحصول عليها في ضوء المعارف التي تم جمعها في الخطوة السابقة.
- تقديم الاقتراحات والتوصيات المناسبة في ضوء النتائج التي توصل إليها الباحث.

مجتمع البحث وعينته

يتكون مجتمع البحث من الشركات المساهمة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والمنشورة بياناتها في هيئة الأوراق والأسواق المالية (قطاع المصارف، قطاع التأمين، القطاع الخدمي الصناعي الزراعي) وذلك من العام 2010 حتى نهاية العام 2014.

وقد تم اختيار عينة البحث بحيث تمثل أنشطة اقتصادية مختلفة تعكس معظم الأنشطة التي يشملها مجتمع البحث والتي يتوفر منها أيضا بيانات خاصة بتوزيعات الأرباح والأرباح المحتجزة وبلغ عددها 18 شركة.

الدراسات السابقة

<u>الدراسات العربية:</u>

تناولت بعض الدراسات السابقة ضرورة الاعتماد على سياسة مناسبة لتوزيع الأرباح وذلك لما لها من تأثير جوهري على أسعار الأسهم السوقية، ومن أهم هذه الدراسات:

- **دراسة الظاهر (2003) "سياسة توزيع الأرباح وأثرها على السعر السوقي للأسهم المتداولة في سوق عمان المالي":[1]**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهمية الدور الذي تلعبه سياسة توزيع الأرباح في البنوك التجارية الأردنية في تقرير القيمة السوقية لهذه البنوك، وقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- لا توجد سياسات موحدة تتبعها البنوك لتوزيع الأرباح، كما أن السياسة المتبعة في البنك الواحد تكون عرضة للتغيير مع الزمن.
- اتجاه العلاقة بين متوسط سعر السهم السوقي وكل من نصيب السهم من توزيع الأرباح ونصيبه من الأرباح المحتجزة ودلالتها الإحصائية تختلف من بنك لآخر.
- إن العلاقة بين سياسة توزيع الأرباح لكافة بنوك العينة خلال مدة الدراسة وسعر السهم في السوق علاقة طردية، أي أن كل من نصيب السهم من الأرباح الموزعة ومن الأرباح المحتجزة اللذين يكونان سياسة توزيع الأرباح يتناسبان طرديا مع سعر السهم في السوق.

[1] د. الظاهر، مفيد، 2003، **سياسة توزيع الأرباح وأثرها على سعر السهم السوقي للأسهم المتدولة في سوق عمان المالي**، مجلة جامعة بيت لحم.

- إن الأرباح الموزعة لها أثر أكبر على سعر السهم من أثر الأرباح المحتجزة، أي أن زيادة نصيب السهم الواحد من الأرباح الموزعة يضيف إلى سعر السهم مقدار أكبر مما تضيفه زيادة نصيب السهم من الأرباح المحتجزة.

- **دراسة حسين (2008) "العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح في الشركات المساهمة":[2]**

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح كيفية اتخاذ القرار المتعلق بتوزيع الأرباح أو إحتجازها، وكذلك دراسة العوامل المؤثرة على قرار توزيع الأرباح، وتكونت عينة الدراسة من 16 شركة مساهمة من الشركات المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية، وتم اختيارها بشكل عشوائي وتمثل مختلف القطاعات الاقتصادية (صناعية، زراعية، خدمية ومصرفية)،وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- التذبذب الكبير وعدم الاستقرار في نسب الأرباح الموزعة على المساهمين، مما يجعل المساهم غير متأكد إلى حد ما من مقدار العائد السنوي الذي سيحصل عليه من جراء الاستثمار بأسهم شركة معينة.
- هناك علاقة عكسية بين نسبة مديونية الشركات ونسبة توزيعات الأرباح.
- غالبية المساهمين يعتبرون أن توزيع الأرباح بشكل دوري هو مصدر دخل لهم.
- هناك علاقة طردية بين إحتجاز الأرباح والفرص الاستثمارية.

[2] د. حسين، هاشم حسن، 2008، **العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح في الشركات المساهمة**، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السابع العشر، جامعة الإسراء.

- إن الشركات المساهمة تعتبر أن عامل السيولة النقدية في مقدمة العوامل التي تؤثر في قرار توزيع الأرباح والأكثر أهمية أيضا.

<u>الدراسات الأجنبية:</u>

- **دراسة Al-Twaijry (2006) "تحليل العلاقات بين أسعار الأسهم السوقية (والعوائد)، التوزيعات والأرباح في سوق الأسهم في المملكة المتحدة":**[3]

إن الأهداف لهذه الدراسة تشمل ثلاثة أهداف هي :

- اختبار العلاقة بين التوزيعات والأرباح.
- دراسة الارتباط بين أسعار الأسهم وكل من التوزيعات والأرباح.
- بحث سلوك عوائد الأسهم.

حيث تطرق الباحث إلى الاختبارات الخاصة بافتراضات النموذج الخطي المستخدم CLM وفي نهاية البحث تم اختيار الثبات البنائي للنماذج المستخدمة.

وأوضحت نتائج الارتباط أن هناك علاقة قوية بين أسعار الأسهم السوقية والتوزيعات والأرباح في الشركات، كما بينت تلك النتائج أن التوزيعات هي العامل الأقوى الذي يساعد في التنبؤ بالأسعار السوقية للأسهم، في حين أنه من أقوى العوامل مساهمة في التنبؤ بالتغيرات في أسعار الأسهم السوقية هو التغيرات في الأرباح وكذلك التغيرات السابقة في التوزيعات، وأيضا توصلت الدراسة إلى أن التغيرات في التوزيعات تتأثر

[3]Al-Twaijry, A, 2006, **<u>An analysis of the relationships among stock prices (and returns</u>**), dividends and earnings in the UK stock market.

جوهريا بالأرباح، وتشير نتائج الدراسة إلى أن أقوى المتغيرات تأثيرا في تحديد عوائد الأسهم هو التغيرات في التوزيعات يتبعه التغيرات في الأرباح.

- **دراسة Clinch (2012) "سياسة توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية، دراسة تطبيقية":[4]**

هدفت هذه الدراسة للتأكيد فيما إذا كانت البنوك الإسلامية تطبق سياسة توزيع الأرباح، وإذا كانت تطبق، ما هي العوامل المرتبطة بالحد الذي تطبق به هذه السياسة.

وأشارت النتائج إلى أن معظم البنوك الإسلامية تطبق سياسة توزيع الأرباح للحد الذي ترتبط به هذه السياسة بشكل مباشر بمبادئ الشريعة الإسلامية، التطوير المالي، تركيبة الأصول والاحتياطيات التقديرية، وذلك في نفس الوقت الذي ترتبط هذه السياسة عكسيا مع الإلمام بالأمور المتعلقة بالبنوك الإسلامية، كثافة السوق، الاعتماد على أموال المودعين وعمر البنك الإسلامي.

من خلال استعراض الدراسات السابقة وجد أن بعضها ركزت على أن تطبيق سياسات توزيع الأرباح يؤثر بشكل رئيسي على القيم السوقية للأسهم والعوائد المرتبطة بها، وبالتالي مساعدة المستثمرين في اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة خالية من مخاطر عدم الدقة في التقدير وتمكينهم من تعظيم ثروتهم.

[4]Clinch. Gregory, Hassan. M.Kabir, Sayd. Farook, 2012, **Profit distribution management by Islamic banks; an empirical investigation**, The quarterly review of economics and finance.

وقد تميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة بما يأتي:

- تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أن الدراسات السابقة كانت تتناول جانبا معينا من موضوع الدراسة الحالية، وهو سياسات توزيع الأرباح ، وذلك دون الاهتمام بظروف البيئة المحيطة التي تعمل بها الشركات المدروسة حيث تمت هذه الدراسات في بيئات عمل مستقرة، في حين أن هذه الدراسة تتناول جانبا جديدا للموضوع وهو بيئات العمل غير المستقرة التي تشهد تغيرات هامة في بيئتها الداخلية والخارجية.
- هذا البحث يمس بشكل مباشر بيئة الأعمال السورية الراهنة، والتي تتسم بعدم الاستقرار بما تشهده من صعوبات وتحديات على المستوى السياسي والاقتصادي، والذي يؤثر بشكل مباشر على نسب التضخم وتذبذب أسعار الصرف وارتفاع تكاليف التشغيل وزيادة درجة المخاطرة.

- **الإطار النظري للبحث**

<u>الإطار النظري لبيئة الأعمال</u>

مفهوم بيئة الأعمال:

يشير مصطلح "بيئة الأعمال" إلى القوى والعوامل والمؤسسات الخارجية التي تقع خارج سيطرة الشركة وتؤثر في عمل المؤسسة التجارية، يشمل ذلك العملاء والمنافسين والموردين والحكومة والعوامل الاجتماعية والسياسية والقانونية والتكنولوجية وما إلى ذلك، في حين أن بعض هذه العوامل أو القوى قد يكون لها تأثير مباشر في وحدة الأعمال، فقد تؤثر عوامل أخرى بشكل غير مباشر، لذا يمكن تعريف بيئة الأعمال على أنها البيئة

المحيطة الإجمالية، التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على سير الأعمال، وقد يتم تعريفه أيضًا على أنه مجموعة العوامل الخارجية، مثل العوامل الاقتصادية والعوامل الاجتماعية والعوامل السياسية والقانونية والعوامل الديموغرافية والعوامل التقنية وما إلى ذلك، والتي لا يمكن السيطرة عليها بطبيعتها وتؤثر على القرارات التجارية للشركة.[5]

بناء على ما سبق يمكن تعريف مصطلح بيئة الأعمال بأنه: "مجمل الأوضاع والظروف التي تؤثر في عمل الشركات، فالوضع العام والسياسي للدولة وما تمتاز به من استقرار سياسي وأمني، وما تتميز به من فعالية وكفاءة في نظامها القانوني والقدرة على تطبيقه ومدى مرونته واتساقه مع سياسات الدولة الاقتصادية، وما تمتاز به الدولة من عناصر إنتاج وخصائص جغرافية وديمغرافية، ووجود قوانين واضحة للملكية والحقوق، كل ذلك يشكل مكونات ما اصطلح على تسميته "بيئة الاعمال"، ومن ثم هي عناصر متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض".[6]

[5]DR. Piyush, Prasad, 2015, **Business studies**, Business environment module3, the national institute of open schooling (NIOS), India.

[6]الدويري، خالد، 2015، **دور سياسة تمهيد الدخل في استقرار الشركات في بيئة الأعمال غير المستقرة**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

أنواع بيئة الأعمال:

تصنف بيئة الأعمال إلى بيئة داخلية وأخرى خارجية، البيئة الداخلية أي العوامل الداخلية للشركة، والبيئة الخارجية أي العوامل الخارجية للشركة والتي لها صلة بها، وفيما ياتي فكرة موجزة عن كل مجال من مجالات بيئة الأعمال: [7]

- **البيئة الداخلية:** تعد العوامل الداخلية بشكل عام، عوامل قابلة للتحكم بها لأن الشركة لديها سيطرة على هذه العوامل بحيث يمكنها تغيير أو تعديل عوامل مثل العاملين فيها، والمرافق المادية، والتنظيم والوسائل الوظيفية، ومزيج التسويق، لتتناسب مع البيئة.
- **البيئة الخارجية:** العوامل الخارجية تعد إلى حد كبير خارجة عن سيطرة الشركة، والعوامل الخارجية أو البيئية مثل العوامل الاقتصادية والعوامل الاجتماعية والثقافية والعوامل الحكومية والقانونية والعوامل الديموغرافية والعوامل الجغرافية والفيزيائية وما إلى ذلك، وتتكون بيئة الأعمال الخارجية من بيئة صغرى وبيئة كبرى:

[7]Rai Technology university, **Engineering minds**, Business environment.

- **البيئة الصغرى:** "تتكون البيئة الصغرى من الجهات الفاعلة في بيئة الشركة المباشرة التي تؤثر في أداء الشركة، ومن بين هؤلاء الموردين ووسطاء التسويق والمنافسين والعملاء والجمهور":

1- الموردون: يمثل الموردون، أي أولئك الذين يزودون المدخلات مثل المواد الخام والمكونات للشركة، قوة مهمة في البيئة الصغرى للشركة، وإن أهمية مصادر الإمداد الموثوق بها لحسن سير العمل أمر واضح.

2- العملاء (الزبائن): إن المهمة الرئيسية للشركة هي إنشاء العملاء والحفاظ عليهم، فالعمل موجود أساسا بسبب وجود هؤلاء العملاء، ومن ثم فإن تلبية متطلبات العميل شرط أساسي لنجاح الأعمال.

3- المنافسون: لا يشمل المنافسون في الشركة فقط الشركات الأخرى التي تقوم بتسويق نفس المنتجات أو منتجات مماثلة، ولكن أيضًا جميع أولئك الذين يتنافسون للحصول على الدخل التقديري للمستهلكين.

4- وسطاء التسويق: قد تتكون البيئة المباشرة للشركة من عدد من الوسطاء التسويقيين وهم "الشركات التي تساعد الشركة في ترويج وبيع وتوزيع سلعها للمشترين النهائيين".

5- الممولون: عامل بيئي صغير مهم آخر هو ممولو الشركة، إلى جانب القدرات التمويلية، فإن سياسات الشركة واستراتيجياتها والمواقف (بما في ذلك الموقف تجاه المخاطر)، والقدرة على تقديم المساعدة غير المالية وما إلى ذلك مهمة للغاية.

- **البيئة الكبرى:** تتكون من قوى مجتمعية أكبر تؤثر على جميع الجهات الفاعلة في بيئة الشركة الصغرى وهي القوى الديموغرافية والاقتصادية والطبيعية والسياسية والثقافية، حيث تعمل الشركة والقوى في بيئتها الصغرى في بيئة أكبر من القوى التي تشكل الفرص وتشكل تهديدات للشركة، القوى الكبرى بشكل عام لا يمكن السيطرة عليها أكثر من القوى الصغرى، عندما تكون البيئة الكبرى غير قابلة للتحكم، فإن نجاح الشركة يعتمد على قدرتها في التكيف مع البيئة، على سبيل المثال إذا زادت تكلفة المكونات المستوردة بشكل كبير بسبب انخفاض قيمة العملة المحلية، فقد يكون الحل هو تصنيعها المحلي.

العوامل المؤثرة في بيئة الأعمال: [8]

1- الاستقرار والأمن: لا ينجم عن اندلاع الحروب أو أي أشكال أخرى من العنف الواسع الانتشار سوى القضاء على كافة أنواع الاستثمار المنتج تقريبا، ويعد توافر مستوى معقول من الاستقرار السياسي واستقرار الاقتصاد الكلي العتبة الضرورية للولوج إلى بيئة أعمال مستقرة للشركات، فالظروف غير المستقرة أو غير الآمنة لها آثارها السلبية على بيئة الاستثمار.

2- اللوائح التنظيمية والضرائب: ينجم عن فرض الضرائب بصورة سليمة عائدات تسهم في تمويل عمليات تقديم الخدمات العامة التي من شانها أن تحسن بيئة الأعمال

[8] البنك الدولي، 2005، **تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع**، تقرير عن التنمية في العالم، واشنطن العاصمة.

وتحقق الأهداف الاجتماعية الأخرى، فالتحدي الذي تعمل كافة الحكومات على مواجهته هو كيف تستطيع تحقيق هذه الأهداف دون المساس بالفرص والحوافز المتاحة للشركات كي تستثمر بصورة منتجة وتتيح فرص العمل وتوسع نطاق أعمالها.

3- **التمويل والبنى التحتية:** حتى تؤدي الأسواق المالية وظيفتها على الوجه الصحيح فإن عليها أن تقوم بوظيفة الاتصال بين الشركات والمقرضين والمستثمرين الراغبين في تمويل مشروعاتهم والمشاركة في بعض المخاطر التي ينطوي عليها نشاط الاستثمار، بينما تقوم البنى التحتية الجيدة للشركات بعملائها وموردیها وتساعدها على الاستفادة من أساليب الإنتاج الحديثة.

4- **العاملون وأسواق العمل:** من بين الدوافع الرئيسية لبذل الجهد من أجل تحسين بيئة الأعمال خلق فرص عمل أكثر عددا وأفضل حالا، فسياسات الحكومة التي تؤثر على سوق العمل تلعب دورا هاما في بيئة الأعمال وذلك من خلال المساعدة في توفير فرص عمل لائقة.

5- **التكاليف:** تعتبر الأجور والمواد الخام تكاليف طبيعية لأي نشاط تجاري ولكن توجد تكاليف كثيرة تنتج بصورة مباشرة عن السياسات والسلوكيات الحكومية، وتعتبر الضرائب أوضح الأمثلة الدالة على ذلك، غير أن للحكومات دورا هاما في معالجة إخفاقات السوق وإتاحة السلع العامة وكذلك توفير البنى التحتية الأساسية.

6- **المخاطر:** على الحكومات أن تلعب دورا هاما في إيجاد بيئة أعمال آمنة ومستقرة بما في ذلك حماية حقوق الملكية، فغموض السياسات وعدم استقرار الاقتصاد الكلي واللوائح التنظيمية العشوائية أمور يمكن أيضا أن تؤدي جميعها إلى حجب الفرص وتقويض الحوافز الدافعة للاستثمار.

7- **العوائق أمام المنافسة:** وقد تنتج بعض العوائق من سمات الطبيعية مثل اعتبارات المسافة ووفورات الحجم المرتبطة بتكنولوجيات معينة، ويمكن أن تشكل التكاليف العالية والمخاطر عوائق أمام دخول الشركات إلى السوق، كما أن الحكومات تؤثر بشكل مباشر على العوائق وذلك عن طريق تنظيمها لدخول الشركات إلى السوق والخروج منه، وكذلك من خلال استجابتها لسلوكيات المنافسة لدى الشركات.

8- **التجارة عبر الحدود:** عندما تكون بيئة الأعمال أكثر تشجعيا وملائمة، تكون الشركات في وضع أفضل يمكنها من الاستفادة من الفرص الجديدة وتحقيق النمو وخلق فرص العمل، ويمكن لواضعي السياسات أن يمدوا يد العون للشركات التجارية المتعثرة من خلال الحد من الإجراءات الروتينية والإجراءات المرهقة أمام عمليات التصدير والإستيراد، حيث إن أحد الدروس التي نستقيها من أزمة ثلاثينيات في القرن

العشرين هو أن زيادة الحواجز أمام التجارة لا يمكن أن تؤدي إلا إلى تفاقم أزمات الكساد مما سيدفع البلدان إلى الدخول في إنكماش اقتصادي يطول أمده.[9]

مؤشرات بيئة الأعمال: [10]

- **معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض مستوى البطالة:** يعتبر نمو الناتج المحلي الإجمالي من أهم مؤشرات استقرار بيئة الأعمال والذي تعمل السياسة النقدية على تحقيقه باستخدام أدواتها المختلفة، حيث أن للسياسة النقدية دورا مهما في تحقيق مستوى مرتفع من التشغيل وتخفيض البطالة عن طريق تقوية الطلب الفعال.
- **استقرار الأسعار:** يعد استقرار الأسعار أحد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، ويعني بقاء مستوى الأسعار في الاقتصاد بحالة مستقرة بعيدة عن الزيادات أو الانخفاضات الكبيرة والتي تشكل صدمات لبيئة الأعمال.
- **التضخم:** هو أحد الأمراض الاقتصادية والاجتماعية التي تعبث في جسد الاقتصاد وتتسبب في حدوث مشاكل وتأثيرات سيئة، ويترتب على هذا الاختلال ارتفاع متواصل في الأسعار فيؤدي إلى ارتفاع الأجور وأثمان العوامل الإنتاجية وسائر

[9] **تقرير ممارسة أنشطة الأعمال**، 2010، مطبوعة مشتركة لدار بالجريف ماكمليلان للنشر ومؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي.

[10] رسول آغا، ندى، 2016، **دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي**، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد.

تكاليف الإنتاج يليه ارتفاع متواصل في الأسعار تصل فيه العملة النقدية إلى قيمة لا تستطيع معها مواجهة موجة الغلاء في الأسعار والتكاليف.

- **استقرار أسعار الصرف وميزان المدفوعات:** يقصد باستقرار أسعار الصرف حمايته من التقلبات الحادة، هذا يتطلب من القائمين على القرار الاقتصادي والنقدي معالجة هذا الموضوع بالطرق الاقتصادية الملائمة حسب كل حالة على حده.
- **استفحال الدين العام والخاص ولا سيما القصير الأجل:** حيث أن اعتماد المستثمرين على الاقتراض بشكل كبير والتوسع بعملية الاقتراض يزيد من حدة تقلبات أسعار الفائدة ويجعل الاقتصاد عرضة للأزمات بشكل كبير.[11]
- **الأزمات المالية:** ويقصد بها تعثر القطاع المالي وعدم قدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه المتعاملين معه الأمر الذي يسبب إفلاس الكثير من المؤسسات المالية وارتفاع نسب العجز في موازنة الدولة وحدوث تقلبات حادة في أسعار الفائدة ومستويات الأسعار مما يسبب حالة كبيرة من عدم الاستقرار الاقتصادي.[12]

[11] رسول آغا، ندى، مرجع سبق ذكره.

[12] رسول آغا، ندى، مرجع سبق ذكره.

- **المناخ السياسي:** يشكل البعد السياسي والنظام القائم مطلبا يخلق محيطا مشجعا للاستثمار أو طاردا له، فكلما زاد الاستقرار السياسي والأمني المبني على المشاركة الفعالة لجميع فئات الشعب ازداد جذب الاستثمار.[13]

الإطار النظري لسياسة توزيع الأرباح

مفهوم سياسة توزيع الأرباح:

يمكن تعريف سياسة توزيع الأرباح على أنها: "مضمون لاتخاذ القرار بتوزيع الأرباح أو إحتجازها لإعادة استثمارها في الشركة، وتتمثل السياسة المثلى للتوزيعات في تلك التي تعمل على الموازنة بين التوزيعات الحالية والأرباح المستقبلية والتي ينتج عنها تعظيم سعر السهم". [14]

اعتمادا على ما سبق، يمكن تحليل سياسة توزيع الأرباح إلى عنصرين هما: [15]

- **الأرباح الموزعة:** ويقصد بأنها ذلك الجزء من أرباح الشركة الذي يوزع على مساهميها ويعد بمثابة مكافأة للمساهمين مقابل استثمار أموالهم في شراء أسهم الشركة.

---

[13] رضوان، بتول، 2017، **دور المناخ الاستثماري في جذب رأس المال السوري المغترب في مرحلة إعادة الإعمار (دراسة تحليلية)**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

[14] قنون، عبد الحق، 2013، **دراسة أثر سياسة توزيع الأرباح على القيمة البورصية للمؤسسات الاقتصادية**، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر.

[15] د. حسين، هاشم حسن، مرجع سبق ذكره.

- **الأرباح المحتجزة:** هي تلك الأرباح التي تحتفظ بها الشركة من أرباح السنوات السابقة أو أرباح السنة الحالية والتي تعود ملكيتها للمساهمين.

أشكال توزيع الأرباح:

1- توزيع الأرباح النقدية: [16] تقوم الشركات المساهمة بتوزيع الأرباح على المساهمين غالبا على شكل نقد وينشأ حق المساهم في أرباح الشركة بعد صدور قرار الهيئة العامة للمساهمين بتوزيعها (وهو يوم الإعلان عن التوزيع)، ويكون هذا التوزيع هو الأكثر تفضيلا من قبل المساهمين، ويعتبر إعلان توزيع الأرباح نقدا على المساهمين قبل إعداد القوائم المالية "التزاما" يظهر في قائمة المركز المالي.

أشكال سياسات توزيعات الأرباح النقدية: [17]

- **سياسة التوزيعات المستقرة:** وفي هذه الحالة تقوم الشركة بتوزيع أرباح ذات قيمة مستقرة ولا تسمح لمعدل توزيع الأرباح بالتقلب تبعا لتغير أرباح الشركة، وتهدف هذه السياسة بشكل أساسي إلى عدم زيادة الأرباح الموزعة على المساهمين كلما ازدادت أرباحها.

---

[16] د. حسين، هاشم حسن، مرجع سبق ذكره.

[17] د. نادر، نهاد، 2015، **العوامل المؤثرة في سياسة توزيع الأرباح النقدية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية.

- **سياسة إحتجاز الأرباح وتوزيع الفائض:** تقوم الشركة من خلال هذه السياسة بإحتجاز الأرباح وإعادة إستثمارها مرة أخرى، وفي حالة عدم وجود مشروعات جديدة تقوم الشركة بتوزيع الأرباح عائدا نقديا للمساهمين.
- **سياسة توزيع نسبة ثابتة من الأرباح:** تعتمد هذه السياسة على توزيع نسبة مئوية ثابتة من الأرباح بوصفها عائدا نقديا على المساهمين، وتبعا لتذبذب الأرباح من عام لآخر فإن العائد النقدي الذي يتم توزيعه على المساهمين سوف يتذبذب أيضا وفقا لهذه السياسة.
- **سياسة توزيع أرباح نقدية منخفضة مع توزيع مبلغ آخر في فترات النمو:** تتمثل هذه السياسة في أن تلتزم الشركة بتوزيع مقدار نقدي منخفض بوصفه عائدا على المساهمين بصورة منتظمة كل عام، مع إمكانية توزيع مقدار نقدي آخر بوصفه عائدا إضافيا يتم توزيعه في السنوات التي ترتفع فيها أرباح الشركة بشكل كبير.
- **سياسة توزيع نسبة ثابتة من صافي الربح بعد الضريبة:** تسمى هذه السياسة في بعض مؤلفات الإدارة المالية بمعدل التوزيع النقدي، حيث تلجأ الإدارة إلى توزيع نسبة ثابتة من صافي الأرباح المحققة بعد اقتطاع الضريبة.[18]

[18] د. الظاهر، مفيد، 2011، **تفضيلات المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية لسياسات توزيع الأرباح**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات.

- **سياسة توزيع الأرباح كنسبة من القيمة السوقية للسهم:** تلجأ بعض الشركات إلى ربط نسبة التوزيع بالقيمة السوقية للسهم، مما يعني تغير هذه النسبة من سنة إلى أخرى.[19]

2- توزيع الأرباح العينية: في بعض الأحيان وعند عدم توفر السيولة النقدية لدى الشركة قد يقترح مجلس الإدارة وبمصادقة الهيئة العامة للمساهمين توزيع الأرباح بشكل عيني كأن توزع الشركة منتوجها على المساهمين بدلا من الأرباح النقدية أي بمعنى أن الشركة توزع الأرباح من أصولها.[20]

3- توزيع الأرباح على شكل أسهم: [21] يقصد به إعطاء المستثمر عددا من الأسهم بدلا من إعطاءه توزيعات نقدية، يتحدد نصيب كل مستثمر من هذه التوزيعات بنسبة ما يملكه من أسهم الشركة، وإن هذا التوزيع سيؤدي إلى انخفاض القيمة السوقية للسهم، كما أن هذا الإجراء من شأنه أن يزيد من عدد الأسهم التي يتكون منها رأس المال بالمقابل انخفاض ربحية السهم.

4- توزيع أرباح الأسهم بسندات دفع:[22] في هذه الحالة يمكن أن يكون لدى الشركة أرباح كافية لمواجهة المتطلبات القانونية لتوزيعات الأرباح إلا أن هناك قصورا في النقدية، في

---

[19] د. الظاهر، مفيد، مرجع سبق ذكره.

[20] د. حسين، هاشم حسن، مرجع سبق ذكره.

[21] د. حسين، هاشم حسن، مرجع سبق ذكره.

[22] د. مرعي، عبد الرحمن، 2012، **أثر سياسة توزيع الأرباح على القيمة السوقية للسهم (دراسة ميدانية)**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية.

هذه الحالة تلجأ الشركة إلى ما يسمى بسند الدفع، أي أن هذا النوع من التوزيعات عبارة عن وعد بدفع مبلغ التوزيعات مع فائدة تحدد وفق الفائدة السوقية السائدة في مجتمع الاستثمار.

5- توزيعات التصفية: [23] تستخدم بعض الشركات رأس المال المدفوع أساسا من أجل توزيع أرباح الأسهم، وإن عدم الإفصاح المناسب عن هذه الحقيقة يجعل بعض حملة الأسهم يعتقدون أن الشركة تعمل بربح، حيث أن أي توزيع لا يستند على الإيرادات يعد تخفيضا لرأس مال الشركة وبالتالي هو توزيع تصفية.

نظريات سياسة توزيع الأرباح:

تنقسم النظريات التي تناولت سياسة توزيع الأرباح إلى:

1- نظرية الحياد (نظرية عدم ملائمة التوزيعات): يرى مؤيدو هذه النظرية أن سياسة توزيع الأرباح لا تؤثر على سعر سهم الشركة أو تكلفة رأسمالها، وأن قيمة الشركة تتحدد فقط بقدرتها الأساسية على تحقيق الربح.[24]

2- نظرية ملائمة التوزيعات (عصفور في اليد): ترى هذه النظرية أن هناك تأثيرا إيجابيا لسياسة توزيع الأرباح على أسعار الأسهم العادية، إذ يعتقد مؤيدو هذه النظرية أن معدل العائد المطلوب على الأسهم ينخفض عندما تزداد الحصص النقدية الموزعة.[25]

[23] د. مرعي، عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره.

[24] د. نادر، نهاد، مرجع سبق ذكره.

[25] د. نادر، نهاد، مرجع سبق ذكره.

3- **نظرية التفضيل الضريبي:** يعتقد مؤيدو هذه النظرية أن هناك تأثيرا سلبيا لسياسة توزيع الأرباح على أسعار الأسهم العادية، وسبب ذلك هو أن ضريبة الدخل على التوزيعات النقدية أكبر من معدل ضريبة الدخل على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع الأسهم.[26]

4- **نظرية الإشارة:** المفهوم الأساسي لنظرية الإشارة هو أن المديرين يستخدمون أرباح الأسهم للإشارة إلى السوق حول الوضع الحالي للشركة من أجل تخفيف مشكلة عدم تماثل المعلومات، وبشكل عام، قد تكون زيادة التوزيعات إلى المالكين مؤشرا على ثقة الإدارة في التدفق المستقبلي للدخل، ومن ثم في إمكانية الحفاظ على مستوى أعلى من التوزيعات في المستقبل.[27]

5- **نظرية الفائض:** من أكثر النظريات قبولا لدى المساهمين في شركات الأعمال بشأن التصرف في الأرباح المحققة هي نظرية المتبقي أي نظرية الفائض، حيث تقوم هذه النظرية على عدم توزيع الأرباح على المساهمين إلا بعد أن تكون قد قامت بتمويل كافة المشاريع الاستثمارية المربحة.[28]

6- **نظرية الوكالة:** من المتوقع أن يتصرف المديرون (الوكلاء) بما يحقق مصلحة المساهمين (المالكين) في جميع الأوقات، ولكن في العديد من الحالات، افترضت النظرية أن

---

[26] د. نادر، نهاد، مرجع سبق ذكره.

[27] E. Anilov, Artem, 2017, **Behavioral motives of the payout policy choice: literature review**, Journal of Corporate Finance Research, Russia.

[28] دادة موسى، عصام، 2014، **اختبار العلاقة بين سياسة توزيع الأرباح والقيمة السوقية للأسهم**، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر.

المديرين يميلون إلى التصرف بطريقة تضر بمصالح المساهمين، لذلك اقترحت النظرية أنه يمكن استخدام أرباح الأسهم للتخفيف من تكاليف هذه الوكالة.[29]

7- **أثر العميل (الزبون):** يقصد به قيام الشركة بتبني سياسة توزيع أرباح معينة تجتذب فئة من الزبائن تتكون من مجموعة مستثمرين تعجبهم تلك السياسة وتتماشى وتفضيلاتهم فيما يتعلق بالاستثمار والاستهلاك.[30]

- **الإطار العملي للبحث**

مصادر الحصول على البيانات:

قامت الباحثة بتوفير البيانات المطلوبة للدراسة التطبيقية، والتي تتمثل بالبيانات المالية لشركات العينة، وتتمثل في الميزانيات الختامية وكذلك بيان التغيرات في حقوق المساهمين، وذلك لاستخراج البيانات الخاصة بتوزيعات الأرباح والأرباح المحتجزة لهذه الشركات.

[29]O. Kajola, Sunday, et la, 2015, **Factors influencing dividend payout policy decisions of Nigerian listed firms**, international journal of economics, commerce and management, United Kingdom.

[30]د. زرقون، محمد، 2010، **أثر الاكتتاب العام على سياسات توزيع الأرباح في المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر.

جدول رقم (1) المصدر: إعداد الباحثة

قطاع المصارف

الشركة	العام	توزيعات الأرباح ل.س	الأرباح المحتجزة ل.س
البنك العربي – سورية ARBS	2010	90,000,000	151,297,450
	2011	0	76,261,320
	2012	0	0
	2013	0	0
	2014	0	0
المصرف الدولي للتجارة والتمويل IBTF	2010	360,000,000	1,455,323,788
	2011	500,000,000	1,322,654,335
	2012	0	787,211,279
	2013	0	0
	2014	0	0
بنك الأردن – سورية BOJS	2010	0	0
	2011	0	0
	2012	0	0
	2013	0	0
	2014	0	0
بنك بيبلوس – سورية BBS	2010	160,000,000	164,052,826
	2011	0	0
	2012	0	0
	2013	0	0
	2014	0	0
بنك بيمو السعودي الفرنسي BBSF	2010	0	497,955,937
	2011	0	593,430,573
	2012	0	0
	2013	0	0
	2014	0	0
بنك سورية والخليج SGB	2010	0	0
	2011	0	0
	2012	0	0
	2013	0	0
	2014	0	0
بنك سورية والمهجر BSO	2010	600,000,000	665,044,454
	2011	400,000,000	409,302,844
	2012	0	0
	2013	0	0
	2014	0	0
بنك عودة سورية BASY	2010	350,000,000	751,303,342
	2011	374,500,000	5,275,438
	2012	0	0
	2013	0	0
	2014	0	0
بنك قطر الوطني – سورية QNBS	2010	0	0
	2011	0	0
	2012	0	0
	2013	0	0
	2014	0	0
بنك سورية الدولي الإسلامي SIIB	2010	313,045,362	429,235,156
	2011	429,235,122	253,591,993
	2012	253,591,926	0
	2013	0	0
	2014	0	0

جدول رقم (2) المصدر: إعداد الباحثة

قطاع التأمين			
الشركة	العام	توزيعات الارباح ل.س	الأرباح المحتجزة
الشركة السورية الدولية للتأمين – AROP	2010	40,000,000	140,569,986
	2011	60,000,000	183,155,455
	2012	60,000,000	163,591,189
	2013	0	116,695,875
	2014	60,000,000	146,278,338
شركة العقيلة للتامين التكافلي – ATI	2010	0	115,783,857
	2011	104,631,353	0
	2012	0	0
	2013	0	44,504,195
	2014	0	0
الشركة السورية الوطنية للتأمين – NIC	2010	85,000,000	227,350,400
	2011	85,000,000	202,368,932
	2012	85,000,000	172,149,109
	2013	212,500,000	349,334,446
	2014	127,499,998	581,154,480
الشركة المتحدة للتأمين – UIC	2010	85,000,000	161,474,942
	2011	110,500,000	164,486,042
	2012	93,500,000	138,750,085
	2013	85,000,000	81,438,023
	2014	68,000,000	61,127,300

جدول رقم (3) المصدر: إعداد الباحثة

قطاع الخدمي – الصناعي – الزراعي			
الشركة	العام	توزيعات الأرباح ل.س	الأرباح المحتجز
الأهلية للنقل – خدمات AHT	2010	42,000,000	66,274,496
	2011	42,157,850	14,400,405
	2012	0	0
	2013	0	19,685,773
	2014	20,493,670	48,661,650
المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق – خدمات UG	2010	0	133,980,500
	2011	130,500,000	0
	2012	0	0
	2013	0	0
	2014	0	0
الشركة الأهلية لصناعة الزيوت النباتية – صناعي AVOC	2010	0	90,000,000
	2011	0	150,000,000
	2012	0	339,301,276
	2013	0	375,000,000
	2014	0	285,000,000
الشركة الهندسية الزراعية للاستثمارات – زراعي NAMA	2010	16,800,000	14,133,790
	2011	14,000,000	20,188,715
	2012	14,000,000	17,290,733
	2013	9,800,000	0
	2014	0	0

الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث:

تم القيام بتفريغ وإدخال بيانات القوائم المالية للشركات المدرجة على برنامج إكسل وأجريت العديد من المعادلات المناسبة لمؤشرات البحث وثم تم تحويل هذه المؤشرات إلى برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences ($SPSS_{25}$)، وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية الآتية:

1) النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي.
2) إجراء الحسابات الرياضية للحصول على مؤشرات البحث.

3) إختبار التباين في الفروق تبعا لشركات قطاع المصارف وقطاع التأمين والقطاع الخدمي الصناعي الزراعي.

- **اختبار (One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test) للتحقق من توفيق التوزيع الطبيعي للبيانات:**

لأغراض التحقق من موضوعية نتائج البحث فقد تم إجراء اختبار (**One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test**) وذلك للتحقق من خلو بيانات الدراسة من المشاكل الإحصائية التي قد تؤثر سلبا على نتائج اختبار فرضيات البحث، وبالنظر إلى الجدول رقم (4) نجد أن قيمة المعنوية (Sig) للمتغيرات أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية وبالتالي يوجد توزع طبيعي للبيانات، وبالتالي شرط اعتدالية البيانات (التوزيع الطبيعي) محقق.

جدول (4) التوزع الطبيعي للمتغيرات

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		توزيعات الأرباح ل.س	الأرباح المحتجزة ل.س
N		90	90
Normal Parameters[a,b]	Mean	60,908,392	135,400,786
	Std. Deviation	124,383,330	261,901,609
Most Extreme Differences	Absolute	0.312	0.303
	Positive	0.310	0.248
	Negative	-0.312	-0.303
Test Statistic		0.612	0.803
Asymp. Sig. (2-tailed)		.060[c]	.068[c]

- **اختبار التداخل الخطي (Multicollinearity Test):**

بين إختبار Durbin–watson لفحص البواقي في معادلة الإنحدار أن العلاقة الذاتية للبواقي قليلة، وتم أخذ المتغيرات المستقلة والثانوية بإستقلالية عن بعضها، ومن ثم يتوقع أن يختلف تأثيرها على المتغير التابع حيث بلغ مؤشر الإختبار الفعلي 1.6 وهو يقع ضمن المجال (1.5–2.5) لذا فإن إستقلالية البواقي جيدة عند مستوى معنوية 0.05، واختبار VIF أقل من 10 و TOLRANCE أصغر من 1.

Collinearity Statistics	
VIF	Tolerance
1.6	0.563
1.03	0.981

جدول رقم (5)

- **الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث:**

قامت الباحثة بحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل متغير من متغيرات الدراسة حسب كل قطاع من القطاعات الثلاث المدروسة، وذلك كما يأتي:

جدول (6) الإحصاءات الوصفية (توزيعات الأرباح ، الأرباح المحتجزة)

		توزيعات الأرباح ل.س		الأرباح المحتجزة ل.س	
		Mean	Standard Deviation	Mean	dard Deviation
قطاع المصارف	بيئة الأعمال المستقرة	187,304,536	208,957,068	411,421,295	61,162,845
	بيئة الأعمال غير المستقرة	48,933,176	134,261,864	86,193,195	61,248,806
	Total	76,607,448	159,665,738	151,238,815	32,645,968
قطاع التأمين	بيئة الأعمال المستقرة	52,500,000	40,926,764	161,294,796	47,833,526
	بيئة الأعمال غير المستقرة	71,976,959	56,285,461	150,314,592	46,704,193
	Total	68,081,568	53,192,660	152,510,633	31,805,628
قطاع خدمي صناعي زراعي	بيئة الأعمال المستقرة	14,700,000	19,848,426	76,097,197	49,932,334
	بيئة الأعمال غير المستقرة	14,434,470	33,047,342	79,345,535	32,265,729
	Total	14,487,576	30,404,300	78,695,867	19,191,757
Total	بيئة الأعمال المستقرة	118,991,409	172,700,428	281,321,162	69,716,715
	بيئة الأعمال غير المستقرة	46,387,638	105,750,081	98,920,692	15,651,768
	Total	60,908,392	124,383,330	135,400,786	61,901,609

من حيث (بيئة الأعمال المستقرة) :

قطاع المصارف: بلغ متوسط توزيعات الأرباح (187,304,536) ل.س بانحراف معياري (208,957,067) ل.س أما الأرباح المحتجزة لفئة الأعمال المستقرة لدى قطاع المصارف فقد كانت (411,421,295) ل.س بانحراف معياري (461,162,844) ل.س.

قطاع التأمين: بلغ متوسط توزيعات الأرباح (52,500,000) ل.س بانحراف معياري (40,926,763) ل.س أما الأرباح المحتجزة لفئة الأعمال المستقرة لدى قطاع التأمين (161,294,796) ل.س بانحراف معياري (47,833,525) ل.س.

القطاع الخدمي الصناعي التجاري: بلغ متوسط توزيعات الأرباح (14,700,000) ل.س بانحراف معياري (19,848,425) ل.س أما الأرباح المحتجزة لفئة الأعمال المستقرة لدى قطاع الخدمي الصناعي الزراعي (76,097,196) ل.س بانحراف معياري (49,932,334) ل.س.

من حيث (بيئة الأعمال غير المستقرة) :

قطاع المصارف: بلغ متوسط توزيعات الأرباح (48,933,176) ل.س بانحراف معياري (134,261,863) ل.س أما الأرباح المحتجزة لفئة الأعمال غير المستقرة لدى قطاع المصارف فقد كانت (86,193,194) ل.س بانحراف معياري (261,248,805) ل.س.

قطاع التأمين: بلغ متوسط توزيعات الأرباح (71,976,959) ل.س بانحراف معياري (56,285,460) ل.س أما الأرباح المحتجزة لفئة الأعمال غير المستقرة لدى قطاع التأمين (150,314,591) ل.س بانحراف معياري (146,704,193) ل.س.

القطاع الخدمي الصناعي الزراعي: بلغ متوسط توزيعات الأرباح (14,434,470) ل.س بانحراف معياري (33,047,341) ل.س أما الأرباح المحتجزة لفئة الأعمال غير

المستقرة لدى قطاع الخدمي الصناعي التجاري (79,345,534) ل.س بانحراف معياري (132,265,728) ل.س.

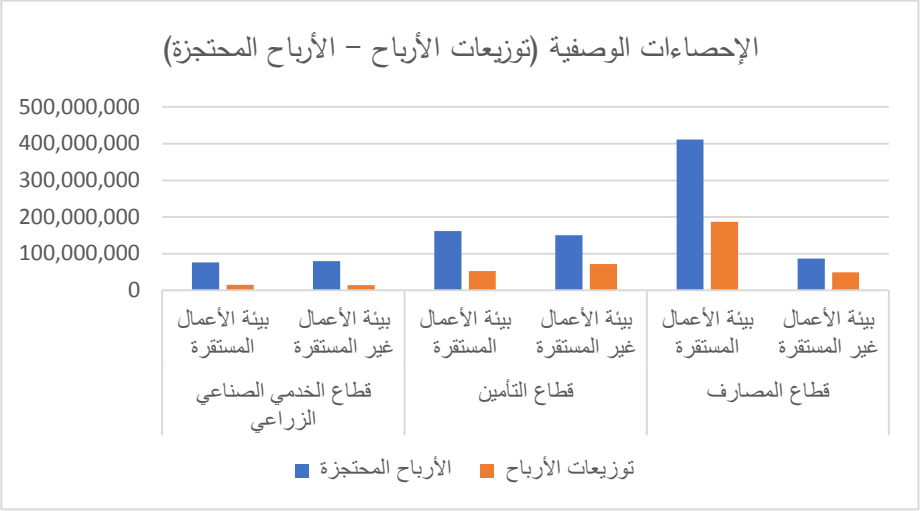

شكل الإحصاءات الوصفية (توزيعات الأرباح – الأرباح المحتجزة)

- **اختبار الفرضيات:**

فرضية البحث: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين عدم استقرار بيئة الأعمال التي تعمل بها الشركات وبين قرارات سياسة توزيع الأرباح في السوق المالي، وينبثق عن هذه الفرضية فرضيتين فرعيتين هما:

- **اختبار الفرض الأول:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين عدم استقرار بيئة الأعمال التي تعمل بها الشركات وقرار توزيع الأرباح على المساهمين في هذه الشركات.

تم اجراء اختبار Independent t test لمقارنة متوسط الفروق بين مؤشرات المستقل ومؤشرات التابع حسب بيئة الأعمال المستقرة وغير المستقرة.

جدول (7) الدالات الإحصائية للمتغير التابع توزيعات الأرباح تبعا للمتغير المستقل بيئة الأعمال

بيئة الاعمال		N	Mean	Std. Deviation	t	df
توزيعات الأرباح	بيئة الأعمال المستقرة	18	118,991,409	172,700,428	2.266	88
	بيئة الأعمال غير المستقرة	72	46,387,638	105,750,081		

من حيث: **(توزيعات الارباح)** نجد أن متوسط قيم بيئة الأعمال المستقرة (118,991,409) ومتوسط بيئة الأعمال غير المستقرة (46,387,638) وأن دالة الاختبار Sig=0.026 أصغر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرض البديل **(يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين قيم (توزيعات الأرباح) حسب بيئة الأعمال المستقرة وغير المستقرة وهي لصالح البيئة المستقرة).**

- **الفرض الثاني:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين عدم استقرار بيئة الأعمال التي تعمل بها الشركات وقرار إحتجاز الأرباح في هذه الشركات.

تم اجراء اختبار Independent t test لمقارنة متوسط الفروق بين مؤشرات المستقل ومؤشرات التابع حسب بيئة الأعمال المستقرة وغير المستقرة.

جدول (8) الدالات الإحصائية للمتغير التابع الأرباح المحتجزة تبعا للمتغير المستقل بيئة الأعمال

بيئة الاعمال		N	Mean	Std. Deviation	t	df
الأرباح المحتجزة	بيئة الأعمال المستقرة	18	281,321,162	369,716,715	2.738	88
	بيئة الأعمال غير المستقرة	72	98,920,692	215,651,768		

من حيث: **(الأرباح المحتجزة)** نجد أن متوسط قيم بيئة الأعمال المستقرة (281,321,162) ومتوسط بيئة الأعمال غير المستقرة (98,920,692) وان دالة الاختبار Sig=0.007 أصغر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرض البديل **(يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين قيم (الأرباح المحتجزة) حسب بيئة الأعمال المستقرة وغير المستقرة وهي لصالح البيئة المستقرة).**

- **النتائج:**

من خلال التحليل الإحصائي أمكن استخلاص النتائج الآتية:

- أظهرت الدراسة خضوع متغيرات البحث المدروسة للتوزيع الطبيعي وهي توزيعات الأرباح، والأرباح المحتجزة، بالإضافة إلى عدم وجود مشكلة الإرتباط الخطي بين المتغيرات.
- أظهرت نتائج اختبار الفرضيات وجود علاقة بين سياسات توزيع الأرباح المتبعة من قبل الشركات واستقرار أو عدم استقرار بيئة الأعمال التي تعمل بها هذه الشركات.

- أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين سياسة توزيع الأرباح من حيث قرار توزيع الأرباح وعدم استقرار بيئة الأعمال، حيث أظهرت النتائج اتجاه الشركات لتوزيع الأرباح بشكل أكبر عندما كانت بيئة الأعمال مستقرة.
- أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين سياسة توزيع الأرباح من حيث قرار إحتجاز الأرباح وعدم استقرار بيئة الأعمال، حيث أظهرت النتائج اتجاه الشركات لإحتجاز الأرباح بشكل أكبر عندما كانت بيئة الأعمال مستقرة.

➢ **التوصيات:**

بناء على ما تم بحثه في الجانب النظري والنتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة العملية، فإنه يمكن التوصية بما يلي:

- المساعدة في تخطيط أداء الشركة للفترات المستقبلية، ووضع خطط مستقبلية بديلة في حال الظروف الإستثنائية والتي قد تؤدي إلى عمل الشركات في بيئات عمل غير مستقرة.
- تخفيض درجة عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من التوزيعات، وأيضا تخفيض درجة عدم التأكد للمحتوى المعلوماتي التي تتضمنها توزيعات الأرباح.
- تستدعي حالة التضخم التي يمر بها الاقتصاد احتجاز مزيد من الأرباح وهذا من أجل المحافظة على القدرة الإيرادية للشركة.
- من الضروري للغاية أن يكون لدى الشركات فهم واضح لمفهوم بيئة الأعمال لتشغيل وحدة الأعمال بنجاح، ويعد أيضا من المهم التعرف على طبيعة مكوناتها المختلفة، وذلك لأن العوامل البيئية تؤثر على كل جانب من جوانب العمل تقريبًا، والتي تتكون من الجانب

الاقتصادي والجوانب الاجتماعية والثقافية والإطار السياسي والجوانب القانونية والتكنولوجية وما إلى ذلك.

- تشخيص وتحليل المؤشرات المالية والاقتصادية للأزمة السورية للوصول إلى فهم أعمق للإختلالات التي أدت لهذا الوضع ومحاولة إعطاء نظرة أكثر شمولا لها من خلال عرض آثارها الاقتصادية وكيفية انعكاس هذه الآثار على بيئة الأعمال السورية خلال الأزمة.

المراجع

المراجع العربية

1. البنك الدولي، 2005، **تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع**، تقرير عن التنمية في العالم، واشنطن العاصمة.
2. **تقرير ممارسة أنشطة الأعمال**، 2010، مطبوعة مشتركة لدار بالجريف ماكمليلان للنشر ومؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي.
3. د. حسين، هاشم حسن، 2008، **العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح في الشركات المساهمة**، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السابع العشر، جامعة الإسراء.
4. دادة موسى، عصام، 2014، **اختبار العلاقة بين سياسة توزيع الأرباح والقيمة السوقية للأسهم**، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر.

5. الدويري، خالد، 2015، **دور سياسة تمهيد الدخل في استقرار الشركات في بيئة الأعمال غير المستقرة**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

6. رسول آغا، ندى، 2016، **دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي**، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد.

7. رضوان، بتول، 2017، **دور المناخ الاستثماري في جذب رأس المال السوري المغترب في مرحلة إعادة الإعمار (دراسة تحليلية)**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

8. د. زرقون، محمد، 2010، **أثر الاكتتاب العام على سياسات توزيع الأرباح في المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر.

9. د. الظاهر، مفيد، 2003، **سياسة توزيع الأرباح وأثرها على سعر السهم السوقي للأسهم المتدولة في سوق عمان المالي**، مجلة جامعة بيت لحم.

10. د. الظاهر، مفيد، 2011، **تفضيلات المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية لسياسات توزيع الأرباح**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات.

11. قنون، عبد الحق، 2013، **دراسة أثر سياسة توزيع الأرباح على القيمة البورصية للمؤسسات الاقتصادية**، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر.

12. د. مرعي، عبد الرحمن، 2012، **أثر سياسة توزيع الأرباح على القيمة السوقية للسهم (دراسة ميدانية)**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية.

13. د. نادر، نهاد، 2015، **العوامل المؤثرة في سياسة توزيع الأرباح النقدية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية.

المراجع الأجنبية

1. E. Anilov, Artem, 2017, **Behavioral motives of the payout policy choice: literature review**, Journal of Corporate Finance Research, Russia.
2. Al-Twaijry, A, 2006, **An analysis of the relationships among stock prices (and returns)**, dividends and earnings in the UK stock market.
3. Clinch. Gregory, Hassan. M.Kabir, Sayd. Farook, 2012, **Profit distribution management by Islamic banks; an empirical investigation**, The quarterly review of economics and finance.
4. O. Kajola, Sunday, et la, 2015, **Factors influencing dividend payout policy decisions of Nigerian listed firms**, international journal of economics, commerce and management, United Kingdom.
5. DR. Piyush, Prasad, 2015, **Business studies**, Business environment module3, the national institute of open schooling (NIOS), India.
6. Rai Technology university, **Engineering minds**, Business environment.